شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٧٢) ١٥/١٠/٢٠٠٨



الجناح السديري يخطط لقتل الملك وإضاعة دمه بين القبائل الوهابية!

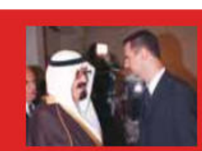








الملك: مشروع تصفية



رسالة سعودية إسرائيلية مدوّية: حين يكون قلب النظام السوري هدفاً



الإسماعيليون في نجران: مواطنون من الدرجة الثانية



دولة القتل

السعودية بلبنان: الفتنة X المصالحات



السعودية: تفكيك الدولة الإيرانية



القرضاوي: غيرة وهابية مشبوهة



اللحيدان: حفل التكفير والقتل



الرطيان: كاتب يشذ عن القطيع

الوهابيون: ورثة أميركا الساقطة!

هـذا العـدد

دولـة القتـل

قال مازحاً وهو يوصّف المنهج الوهابي في مجال الحدود: أن هذا المنهج يقوم على إخلاص النيّة في تطبيق منهج التيسير، فاختار العلماء أسهل الطرق في إراحة العباد من شرور بعضهم، عبر اعتماد (القتل) خياراً ناجزاً، فلا تدرّج في الحدود إنما هي ضربة واحدة بالسيف تضع حداً لكل من خالف شريعة سيد المرسلين واعترض سبيل المؤمنين!. وبحسب ترتيب أحد ضحايا التكفير الكاتب تركي الحمد: فهذا (كافر) مرتد عن الدين فاقتلوه، لأنه خالف ما يرآه هذا الشيخ أو ذاك، أو هو غير منسجم مع ما (قررته) هذه المؤسسة أو تلك من أنه الدين الصحيح، ولا صحة لغيره، وذاك (شاذ) السلوك فاعدموه، وهذا (مفسد) في الأرض فاصلبوه، وذاك (فويسقة) كالفأرة فاسحقوه، وذاك (رويبضة) فاقمعوه، وتلك (عاهرة) دمها حلال، وغير ذلك.

وفي فترة قياسية، أفتى واحد بقتل ملاّك القنوات الفضائية (مع أن كثيراً منها بأموال من العائلة المالكة أو المقرّبين منها)، وآخر أفتى بقتل الصحافيين والكتّاب الذين يتعرّضون بسوء لعلماء الدين، وثالث أفتى بقتل ميكي ماوس، دع عنك عشرات الفتاوى التكفيرية التي هي الأخرى دعوات غير مباشرة بالقتل، والتي طالت صحافيين وكتّاباً وشخصيات وطوائف. فكل من عارض ما يعتبره العلماء حداً من حدود الدين سلّطوا عليه سيف التكفير، فإما أن يتوب ويؤوب أو ينتظر العقاب الأليم (أو بحسب تعبير اللحيدان جاز قتله قضاءً).

والمشكلة ليست مع أولئك الذين باتوا محبوسين في قفص داخل وعينا بوصفهم إرهابيين فلا يُكترث لما يقولون أو يحكمون، بل المشكلة تكبر مع أولئك الذين يحاربونهم، ولكنّهم يزوّدونهم بفتاوى تزيدهم قناعة بخيارهم العنفي، وتعطيهم (شهادة) جديدة أخرى يوظفونها في عمليات التعبئة وتجنيد العناصر.

الوجه الآخر للمشكلة، أن من يصدرون فتاوى القتل لا يدركون أخطارها إلا بعد إحساسهم بالهزّات الإرتدادية التي تحدثها فتاويهم. وليتهم يعلنون البراءة عنها، أو على الأقل يزيّنون اعتذارهم بسوء التعبير، أو حتى المرض وقت البوح بها، ولكن ما يحصل عكس ذلك تماماً، وقد يعتقدون أن عالم الدين لا يعتذر عن أمر يراه صحيحاً وإن أغضب العالم كله، ولكنّه قد يعيد ترتيب ألفاظه وتلطيفها مع بقاء الحكم على حاله.

ما يلفت بهلع بالغ، أن حكم القتل ولكثرة استعماله بات مستسهلاً، فاندسّ في عبارات الصغار فصاروا يتحدثون مع بعضهم بلغة القاضي أو الفقيه فهذا حرام وذاك حلال. نستذكر هنا إنكار عالم عراقي على علماء الوهابية في الدولة السعودية الأولى والثانية إفراطهم في إصدار الفتاوى التكفيرية، وذكّرهم بتشدّد علماء المسلمين في موضوع الدماء، وقال لو أن مائة عالماً شاركوا في إصدار حكم، لرجحت كفة القائل بالبراءة ولو كان واحداً.

في التراث الوهابي القديم والحديث ما يفرض قراءة غير دينية لهذا التراث، إذ لا يمكن لدين عنوانه السلام، وتحيته السلام أن يلهج رجال دعوته بالقتل، وسفك الدماء.

فليس كونه عالم دين وعبقرياً في فهم أحكام الشريعة يجعله أقرب الى روح الدين وقيمه، فضلاً عن أن يكون أخلاقياً وعقلانياً بدرجة متميّزة. فهناك أمر آخر، لا يبدو أن التولوجيا وحدها قادرة على تقديم تفسير ناضج أو بالأحرى تام له، تماماً كما أن ميثولوجيا الأديان ليست مؤهّلة بدرجة كافية على بلورة رؤية حول علاقة الأديان بسلوك الأفراد أو حتى تصوراتهم عن أنفسهم وعن المجتمعات التي يعيشون فيها أو بجوارها.

مايبعث على الشفقة أنك تجد قنوات فضائية موقوفة للبرامج الدينية أو تبّث دروساً في الأخلاق، يجتهد الداعية أو الواعظ السلفي في إقناع مستمعيه وأنصاره بضرورة اختيار أرق الأساليب وأحسن الطرق أدباً لإقناع الشباب بالإقلاع عن عادات سيئة أو للدخول في الإسلام إن كانوا من أتباع الديانات الأخرى. وبالرغم من السذاجة الفارطة في وسائل إقناع بعض الدعاة السلفيين (وبعضهم يحمل صفة دكتور!)، إلا أن النتائج التي يذهل عنها هؤلاء خارج الشاشة تجعلهم يصدّقون بأن تقسيم العالم مازال ممكناً، وأن من يطلق فتوى بالقتل ليس هو نفسه الذي يقطر رقة حين يطالب عناصر الدعوة برقّة القلب وطراوة اللسان، وعذب الألحان من أجل كسب الفريسة!

لم يعد الأمر سراً الآن وأنت تجوب المواقع السلفية معتدلها ومتطرّفها على شبكة الإنترنت لتجد فتاوى القتل المباشرة على طريقة اللحيدان، أو غير المباشرة عبر التكفير والتبديع، وهما في الحد الوهابي سواء.

ربما يسعفنا علم الإجتماع الديني الى حد ما في فهم بعد ما في هذه القضية، فقد تلجأ الجماعات الدينية الى تقاليدها الإجتماعية القديمة أو المستمدة من تكوينها الإجتماعي من أجل تأكيد هويتها الخاصة وإن جاءت على رافعة دينية. يضاف الى ذلك أن تعاظم مبدأ (الضبط) في بعديه المذهبي السلفي، والدولتي السعودي جعلت من أمر القتل كأداة ضبط فاعلة تعيد إلى الأذهان ما كان سائداً خلال فترة الدولتين السعوديتين الأولى والثانية وصولاً إلى مرحلة إقامة الدولة السعودية الحالية بكل ما رافقها من حروب دموية شرسة.

في تاريخ الدولة السعودية الأولى والثانية والنصف الأول من الدولة السعودية الثالثة، كان بالإمكان القول بأن رجل الدين الوهابي هو مشروع مقاتل، وسنلحظ بأن الطبقة القيادية في جيش الأخوان الأوائل كانوا على اطلاّع كبير في أمور الدين، إلى جانب كونهم محاربين، الأمر ذاته لحظناه في حركة جيهمان العتيبي الذي استلهم من تجربة الأخوان الأوائل بسالتهم القتالية ومحاجّتهم مع إبن سعود في موضوع الجهاد وشؤون الدين الأخرى وفق الرؤية السلفية.

وفيما يبدو أن تراث القتل في التاريخ السعودي جعل المساحة الفاصلة بين العقوبات (أدنى وأقصى) ضيقة، وبالتالي لم يعد يكترث علماء الشريعة الوهابيون لما تنطوي عليه فتاوى القتل من تداعيات ونتائج.

ما يجعل الأمر بالغ الخطورة أن تسيطر الفكرة المجنونة على أذهان العلماء بأن إقامة العدل يتوقف فحسب على إراقة الدم، ما يجعل الاسلام ضحية سلوك إجرامي يقترفه السياسيون من آل سعود بتعاون مدفوع الثمن من علماء ينقصهم الورع عن محارم الله!

ماذا بقي للسعودية من أوراق في لبنان؟

الفتنة في مواجهة المصالحات

محمد قستي

الزمن السياسي بالنسبة للسعودية في لبنان بدأ يضيق في سياق تساقط متسلسل لرهاناتها، فلا التحشيد الدولي ضد خصومها في لبنان أثمر في كسرهم، ولا المال السياسي الذي أنفق بسخاء فارط أمدّ الحلفاء بقوة إستثنائية في الداخل أو زاد من شعبية الموالاة، ولا خيار الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦ أضعف المقاومة دع عنك تحطيمها، ولا مسلسل الاغتيالات والتفجيّرات المتنقّلة أفضى إلى تطويق قوى المعارضة، وأخيراً لم تجد بذور الفتنة المذهبية مناخاً مناسباً كيما تنمو في الأرض اللبنانية، وكان آخر ما تبقى هو تفجير الوضع الداخلي على قاعدة مذهبية، عبر تحريك الجماعات الأصولية المهاجرة من العراق وبلاد الشام كيما تشعلها حرباً أهلية ولكن بأدوات خارجية، مستغلّة المخيّمات الفلسطينية كميادين قتالية نموذجية.

في السابع من مايو الماضي، قضي على فرص الحرب الأهلية بالرغم من ضخامة التمويل والحشد الشعبي والتجهيز الأمني على مدار سنتين متتاليتين. أثبتت قوى المعارضة اللبنانية في السابع من مايو بأنها القوة الحاسمة في الداخل اللبناني، وأنها عامل استقرار، بالنظر الى التطوّرات اللاحقة التي تلت حوادث السابع من مايو، بدءً من إتفاق الدوحة الذي طوى مرحلة كان فيها الاحتكام لـ (اتفاق الطائف)، وسجّلت قطر أول وأبرز حضور لها في المسألة اللبنانية حيث نجحت في إرساء معادلة جديدة تتشكّل عناصرها من انتخاب رئيس جديد للجمهورية بصلاحيات كاملة، وحكومة وحدة وطنية تتمثّل فيها المعارضة بثلث ضامن، وقانون إنتخابي جديد على أساس القضاء.

لم يرق للسعودية هذا الحل المكلف، فقد شعرت بأنها الخاسر الأكبر فيه، فيما تنظر الى خصومها اللبنانيين والإقليميين وخصوصاً سوريا وإيران وقطر وغيرها بأنهم الفائزون بالورقة اللبنانية. اكتفت السعودية بالتأييد الفاتر، فيما كانت وسائل إعلامها تواصل دقّ طبول الحرب الأهلية، فيما كانت قطر تحشد جهودها لإنجاح مبادرتها بقدر كبير من الثقة والإبتهاج.

بدت السعودية ناشزة في المشهد اللبناني بعد اتفاق الدوحة في مايو الماضي، فطلبت من الحلفاء مواصلة حفلة التوتير في الداخل اللبناني عبر مصادمات جانبية متنقّلة، ما لبث أن خمدت بفعل إصرار الغالبية على التهدئة، في الوقت الذي بدأت أطراف رئيسية في معسكر الموالاة (زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط مثالاً) بمراجعة براغماتية لحفظ ما تبقى من المكاسب ودرءً لخسائر باتت منظورة.

فيما كانت المعارضة والجيش اللبناني يرقبان عن كثب أية محاولة سعودية أو حتى داخلية لاستغلال اوضاع المخيمات الفلسطينية من أجل تفجير الوضع الأمني، كانت الورقة الأخيرة التي بقيت بيد السعودية تتمثل في الشمال اللبناني مع وجود بؤر أمنية متوتّرة، إلى جانب التداعيات التي تركتها المواجهات المسلّحة في جبل محسن ودرب التبانة.

في ضوء تركيز الإهتمام السعودي على منطقة طرابلس في الشهور الثلاث الأخيرة، بدا أن ثمة نيّة مبيّتة لإعادة تفجير الوضع الأمني وتكرار المصادمات مع الجيش، الذي فقد عدداً من عناصره في حوادث تفجير الباصات. ودخل عنصر جديد على المشهد الطرابلسي بعد أن تقرر استغلال الجماعات الأصولية المهاجرة أو المستقرة في الشمال اللبناني لنقل بعض عملياتها الى خارج الحدود، وخصوصاً سورية.

حادث تفجير حافلة عسكرية صباح ٢٩ ستبمبر عند المدخل الجنوبي لمدينة طرابلس شمال لبنان والذي أدى الى سقوط سبعة قتلى وعشرات الجرحى، يأتي بعد تفجير ١٣ أغسطس الماضي والذي استهدف باصاً يقلّ عسكريين ومدنيين وأسفر عن مقتل ١٤ شخصاً تسعة منهم من العسكريين. لم يتردد مراقبون لبنانيون في قراءة الرسالة المباشرة من وراء الانفجارين فقد اعتبروهما رد فعل على مسلسل المصالحات، وأن السعودية هي في مقدمة هذه الأطراف، وإن مجرد تسجيل التهمة ضد تنظيم تكفيري كاف للاشارة المباشرة إلى السعودية.

وربما للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، قررت السعودية أن تدير بصورة منفردة المواجهات في شمال لبنان، بعد أن حسمت فرنسا خيارها بالتعاطي الإيجابي مع نتائج اتفاق الدوحة، فيما بدأت واشنطن سحب رهاناتها من لبنان بفعل انسداد أفق الحسم على طريقتها، وانشغال إدارتها بالأزمات الداخلية المالية والسياسية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية.

تقلّصت المساحة التي تناور السعودية فيها، وحتى ورقة الجماعات الأصولية المسلّحة لم تعد صالحة للاستخدام، فقد بدأت مرحلة كشف الأوراق واللعب في الهواء الطلق، وبات الأمراء السعوديون في مواجهة نتائج الخديعة التي استخدموها طيلة ثلاث سنوات في لبنان.

حتى وقت قريب لم يبق أمام السعودية سوى ورقة الشمال اللبناني، من أجل تخريب العملية السياسية الجارية منذ مايو الماضي، فيما كان المراقبون اللبنانيون والأجانب يطلقون العنان لأسئلة جديّة حول حجم التمويل السعودي في الشمال والأهداف التي تكمن من وراء تركيز الأمراء السعوديين (بندر ومقرن ونايف) على طرابلس، في الوقت الذي بدأ مسلسل المصالحات يسير بوتيرة متسارعة في مناطق لبنان الأخرى.

لاريب، أن خيار المصادمات المسلّحة وإعادة مسلسل التفجيرات في الشمال اللبناني قاتل، كونه يكشف عن الطرف الضالع في تعطيل المصالحة السياسية. الخطورة في السير عكس التيار تكمن في أن الأمراء تمسّكوا بعناد بخيار التصادم مع المعادلة الجديدة، بل وأوحوا للغالبية من اللبنانيين بأنهم عنصر تخريب، الأمر الذي دفع بالملك عبد الله وأمراء كبار وكذلك السفير الى نفي التهمة وتأكيدهم المتواصل على حرصهم على استقرار الوضع في لبنان.

لم يكن مجرد التصريحات كافياً، فيما كان دوي التفجيرات يبعث برسالة أخرى للداخل اللبناني وماجاوره بل وللغربيين أنفسهم. فقد منيت محاولات السعودية في استغلال موضوع الحشود العسكرية السورية على الحدود الشمالية من لبنان في نهاية سبتمبر الماضي بالفشل. فلا التفسيرات التي روّج لها فريق ١٤ آذار والمشحونة بجرعة تهويل كبيرة لقت استحساناً لدى الأوروبيين، رغم

ما قيل عن (اجتياح سوري وشيك)، و(تأكيد على العامل السوري في المعادلة اللبنانية)، و(حفر آبار والسيطرة على أراض ومواقع مياه لبنانية). كل ذلك وغيره من الذرائع المبثوثة، ضعفت أمام حقيقة كون القوات السورية كانت للسيطرة على الحدود ومنع دخول متطرّفين الى داخل الأراضي السورية.

من هنا، كما يقول مراقبون عرب، يمكن فهم (السكوت) الغربي المريب الذي رافق انتشار هذه الحشود، علماً ان السكوت هو علامة الرضى، وهذه الخطوة ترضي الغرب وتعطيه دعماً إضافياً في حربه على الإرهــاب، وهذا ما يفسر بالتالي عدم استغلال الادارة الاميركية والرئيس بوش زيارة الرئيس سليمان الى واشنطن للتطرق الى هذا الموضوع او على الاقل تسريب معلومات عن (وجود قلق أميركي) من خطوة نشر الجنود السوريين، كما برز ايضاً في (مباركة) أوروبية عارمة و(غض نظر) اسرائيلي لا لبس فيه.

ما تنبّه إليه السعوديون وحلفاؤهم في لبنان أخيراً، أن تصعيد الوضع في الشمال ودعم الجماعات السلفية المسلّحة فيه، يوفر ليس غطاء لحشود عسكرية سورية على الحدود اللبنانية فحسب، بل قد يصل في مرحلة الى تدخّل إذا ما التقت مصالح الغرب والسوريين عند خيار التدخّل من أجل المساعدة على ضبط الأوضاع الأمنية وملاحقة الجماعات الإرهابية، وقد ينظر الى ذلك على أنه يأتي في سياق تعزيز القرارات الدولية عبر ضبط ومراقبة الحدود مع لبنان وكذلك السيطرة على قنوات التهريب وخصوصاً الأشخاص. ويمكن التذكير هنا بالارتياح الأميركي الأخير لدور الرقابة السورية على الحدود مع العراق، والذي قد يتكرر في مرحلة ما بالنسبة للحدود مع لبنان.

سعد الحريري، وبالنيابة عن السعوديين، عبّر في ٢٩ سبتمبر عن موقف لافت، حين انتقد كلام الأسد حول تحوّل الشمال اللبناني الى قاعدة للأصوليين، وحاول قطع الطريق على ترتيبات مستقبلية سورية أوروبية حول ضبط الحدود حيث دعا جامعة الدول العربية الى تحمل مسؤولياتها في وقف مسلسل التهويل على لبنان، وطالب بـ(إرسال فريق عربي رسمي للتحقيق في اوضاع الحدود بين البلدين والإشراف على كل اشكال التهريب الامني وغير الامني، سواء جاءت من الحدود اللبنانية او من الحدود السورية).

في المقابل ردّ وئام وهاب، رئيس تيار التوحيد اللبناني في ٣٠ سبتمبر الماضي على كلام الحريري باتهام السعودية بأنّها رصدت خمس مئة مليون دولار أميركي لمحاربة العماد ميشال عون كمقدمة لمشروع التوطين. ووصف وهاب في مؤتمر صحفي رئيس تيار المستقبل سعد الحريري بالمواطن السعودي، لافتاً الى أنّ الأخير لا يحقّ له النطق باسم اللبنانيين.

وأشار وهاب الى دور السعودية التخريبي في المنطقة، مشيراً الى (أنّ طلب الحريري بتدخّل جامعة الدول العربية في لبنان يجبرنا على الردّ عليه بالقول: بعد ٧ أيار سقطت ولم تعد تحكم لبنان، يبدو أنّك لم تفهم بعد ما حصل).

أضاف وهاب: (جهات سعودية هي من نفذّت الإنفجار في البحصاص وهي التي تموّل عملية التخريب في لبنان. ومؤخراً رصدت مبلغ خمس مئة مليون دولار للحرب على العماد ميشال عون في المناطق المسيحية، ومعلوماتنا هذه مؤكدة من حلفائها قبل اخصامها فالخطة تقتضي ضرب المسيحي القوي لتمرير مشروع التوطين).

مما سبق يمكن القول، أن سياسة خلط الأوراق التي انتهجتها السعودية وحلفاؤها في لبنان لم تكن ناجحة هذه المرة، وأن توالي الإنفجارين في دمشق وطرابلس لم يحقق الغاية من توريط أطراف وهمية غير ضالعة فيهما، فقد حصرت نتائج التحقيق التهمة في جماعات أصولية سلفية تتلقى تمويلاً من السعودية. بعد تفجير دمشق في السابع والعشرين من سبتمبر وقع انفجار في طرابلس ضد موقع للجيش اللبناني، فأراد الفاعل أن يوصل رسالة الى اللبنانيين بأن السوري هو من ضرب من طرابلس.. هكذا يفهم من كلام رئيس تيار المستقبل سعد الحريري بقوله (لبنان لا يزال معرضا للخطر من جهة لا تريد له إدارة شؤونه بنفسه).

ترك (الجهة) مجهولة الهوية حتى لا يورط نفسه فقد تكون هذه الجهة القاعدة أو سوريا أو ربما حزب الله، فهي (جهة) قابلة للتوظيف في السياسة، ولكنها الآن بالتحديد صالحة لأن تكون سوريا، لأن ثمة حدثاً أمنياً تكشف بعض الجهات الضالعة فيه بأنها جاءت من طرابلس وربما من جهات أصولية مرتبطة بالحريري.

مراسل صحيفة (الأوبزرفر) اللندنية نقل في ٢٩ سبتمبر الماضي عن مسؤول أمني لبناني قوله أن سلسلة هجمات من أصوليين سلفيين من هذا النوع جرت في الأسابيع الأخيرة في سورية، وهو ما استدعى تكثيف الحضور الأمني والعسكري السوري على الحدود مع لبنان وتحديداً في المنطقة المحاذية لمدينة طرابلس التي فيها تمركز كثيف للسلفيين والمتطرفين الدينيين.

ولذلك تبدو دول الاتحاد الأوروبي سعيدة للغاية من الحشد العسكري السوري على الحدود الشمالية وإن تضمنت رسائل تحذير من عدم الدخول الى الأراضي اللبنانية. فهذه الدول تحاول تطويق والقبض على كل عناصر الجماعات السلفية قبل أن تعيد تشكيل نفسها في مناطق أخرى حيث أن فروع الجماعات في أوروبا بدأت في التكاثر ويخشى أن تشكل خطراً جديّاً ليس على المصالح الحيوية للغرب في المنطقة بل وعلى أمن بلدانها.

ويقدر الخسائر البشرية الفادحة التي سقطت خلال التفجيرات الأخيرة سواء في طرابلس أو دمشق، فإن سوريا نجحت هذه المرة في توظيف ورقة الإرهاب لصالحها، إنطلاقاً من نتائج التحقيق في تفجيرات طرابلس وأيضاً من المعلومات التي وضعت دمشق اليد عليها عقب ملاحقة جماعات سلفية مسلّحة عملت على الساحة السورية إنطلاقاً من طرابلس، حيث تبيّن أن هذه الجماعات تتلقى تمويلاً من تيار المستقبل عبر أمراء سعوديين.

كلام الرئيس السوري بشار الأسد لنقيب المحررين في لبنان ملحم كرم في ٢٨ سبتمبر الماضي عن أن شمال لبنان أصبح قاعدة للمتطرفين ويشكّل خطراً على سوريا، لم يكن اكتشافاً إبن ساعته، بل هو كشف حساب سياسي قديم، أراد بشار فتحه في اللحظة المناسبة.

في ظل ارهاصات الفشل السعودي في استغلال ورقة الشمال اللبناني، من أجل تفجير الوضع الأمني وتخريب عمليات المصالحة الجارية، جاءت الرسالة السورية واضحة بأن الشمال بات وكراً سلفياً بهوية سعودية. ربطت مصادر لبنانية كلام بشار الأسد بالقرار السعودي المفاجىء لعناصرها في طرابلس بالاختباء أو عدم السفر عبر الحدود البرية، فقد قرر السوريون تسديد ضربة للسعوديين بأنهم من يدعم الإرهاب وأن عناصرهم ومواطنيهم هم من يعيثون عنفاً وقتلاً في طرابلس.

في المقابل، حاولت السعودية ولا تزال نقل المشكلة الى داخل سوريا، وبحسب مصادر سورية شبه رسمية أن تفجير طريق مطار دمشق جاء رداً على الحشود العسكرية السورية على الحدود اللبنانية لإثارة الشكوك في قدرة القوات السورية على ضبط حدودها والإيحاء بأنها عاجزة عن تحقيق الإستقرار حتى داخل الأراضي السورية. هذه المصادر ذكرت بأن السعودية تعمل على تحريك بعض الجماعات داخل المخيمات الفلسطينية القريبة من دمشق، وأن القيادة السورية أبلغت قيادات الفصائل الفلسطينية بهذا الأمر منعاً لأية تدابير قد تقدم عليها الحكومة السورية لحفظ الأمن والاستقرار في البلد.

في هذا السياق، تلفت مصادر إعلامية لبنانية وسورية الى الزيارة التي قام بها الرئيس اللبناني ميشال سليمان الى الرياض في ١٢ أكتوبر الجاري من أجل سحب فتيل الأزمة المتصاعدة بين الرياض ودمشق، ومحاولة عقد لقاء مصالحة ثلاثي على مستوى وزراء الخارجية تمهيداً لأجواء مصالحة على مستوى القمة. ومن المرجح أن يكون سليمان قد استمع الى مخاوف السعوديين من الحشود العسكرية السورية، ولكنه نقل الى القيادة السعودية التطمينات السورية عبر الهاتف قبل سفره الى الرياض بأيام. كذلك، تأتي إجراءات المصالحة بين حزب الله وتيار المستقبل بالرغم من كل المنغّصات المعترضة مسيرتها في أولويات المباحثات بين القيادتين اللبنانية السعودية، مع الإشارة إلى أن الخيار السعودي لم يكن مع المصالحات، وقد رأى بعض الفرقاء في المعارضة اللبنانية بأن تفجير طرابلس هو تعبير عن موقف مناوىء للمصالحات بين اللبنانيين. على أية حال، كان انسداد الطريق أمام الأمراء وتيار المستقبل قد جعل خيار المصالحة مخرجاً وحيداً من أزمة كانوا هم شركاء أساسيين في صنعها. قناة (أو تي في) التابعة للتيار الوطني الحر نقلت في منتصف سبتمبر الماضي أن السعودية أعطت الضوء الأخضر لسعد الحريري بأن يجري مصالحة مع حزب الله، وقد يمثّل ذلك بوادر التهدئة في لبنان من جانب السعودية، دون استبعاد خيار استغلال بعض الجماعات لتصفية حسابات مع أطراف تعتبرها الرياض منافسة لها على الساحة اللبنانية مثل سورية.

هل يفعلها السديريون ليضيع دمه بين القبائل؟

قتل الملك عبدالله فضيلة سديريوهابية!

خالد شبكشي

منذ نحو شهرين، والأجواء تشحن ضد الملك عبدالله.

فهو المسؤول عن انتشار العلمانية!، وتحقير رجال الدين (عماد الدولة!).

وهو الذي حوّل البلد الى يد أعداء الإسلام من عملاء أميركا في داخل البلاد، على حساب خط الإسلام السلفي الصحيح!

وهو الذي جرّأ العامّة على المشايخ العظام!

وهو الذي أرسل شباب المملكة للدراسة في الغرب، حتى يفسدوا شباباً وشابّات، وبالتالي فهو يتحمل مسؤولية انتهاك أعراض (الإناث)!

وهو الذي (ضيّع) أموال الدولة على لبنان الحريري، وعلى غيرها من الدول، في حين أن الشعب يعيش (على الحديدة) بسبب الغلاء، وربما أكل الحديدة!.

وعهد عبدالله (عهد فقر) وقد سمح للصوص بنهب المواطنين عبر سوق الأسهم.

المهم، أن كل مخازي الدولة يتحمل الملك مسؤوليتها.

ولأننا نعلم بأن الملك (خيخة) وأن الدولة تدار من الجناح السديري، فإننا نفهم من حملة الترويج ضد الملك عملاً سديرياً بامتياز، وأن تسقيط الملك في الشارع لا يعدو انعكاساً لصراع الأجنحة على الحكم.

ومما يؤكد ذلك، أن الذي يثير الموضوع هم السلفيون ومشايخهم، وهذا يعني بالتحديد أن من وراء تحريك الموضوع من أساسه هم الثلاثي (الأمراء سلطان ونايف وسلمان).. إذ من المعلوم أن التيار السلفي بمجمله يقاد من قبل هؤلاء، وأن الشخصيات المفضلة لدى التيار السلفي هي هذه الشخصيات التي لا تتعرض للنقص ولا للنقض، رغم أن فسادها ودمويتها أكبر بمراحل مما يمارسه الملك نفسه.

هذا التيار السلفي في مجالسه ومنتدياته أخذ ينتقد الملك بشكل لاذع وعلني، وفي الحقيقة بشكل غير مسبوق في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وأخذ السلفيون بمقارنته بالملوك الآخرين وتسفيه مواقفه، حتى تلك المتعلقة باليوم الوطني، واعتبروا الفعل لا يدلّ على (ديانة) وأنه أقلّ تديّناً من الملوك السابقين، وهذا غير صحيح، فكل الملوك السعوديين بعيدين عن الممارسات الدينية، وقد أوغلوا في دماء وأعراض الناس، ومع هذا يبقى الملك خالد أقلهم في هذا كله ومن بعده عبدالله. أما الجناح السديري فهو الأفسد على الإطلاق والأكثر إجراماً، كما هو معروف لدى معظم السعوديين، ويكفي أن (سلطان ولي العهد والملك فهد من قبله نموذجيهما المفضلين).

لماذا تثار الساحة (السلفية والنجدية بالتحديد) ضد الملك عبدالله من قبل الجناح السديري، وبيد الوهابية؟

واضح كما قلنا أن الأمر له علاقة بصراع الأجنحة.

فالملك عبدالله لم يقبل بأن يكون نايف (النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء) والذي يعني أنه سيكون ولي عهد للملك القادم، أو حتى ولي عهد للملك الحالي، في حال مات سلطان قبل الملك، أي قبل أن يصبح ملكاً. لقد ألغى الملك المنصب الذي استحدثه الملك فيصل في منتصف الستينيات الميلادية الماضية، وقلده الى فهد الذي اصبح ملكاً غير متوّج منذ عام ١٩٧٥م، وملكاً متوّجاً منذ عام ١٩٨٢ وحتى وفاته ٢٠٠٥م.

الملك، واعتماداً على سخط إخوته الأمراء بفعل استحواذ الجناح السديري بكعكة الحكم، وتجاوز مبدأ السن في تولي المناصب، والخشية من تحول السعودية الى مملكة سديرية، أسس هيئة البيعة، التي تعني أن (ولي العهد) القادم سيتم انتخابه من قبل أبناء عبدالعزيز أو من يمثلهم من حفدة المؤسس. هذا الطرح لم يرض التيار السديري، فإمكانية خروج الحكم من يدهم واردة تماماً، في حال توفي سلطان (ولي العهد الحالي) قبل الملك عبدالله. حينها لن تكون الظروف مهيأة لكي يكون أحد من رموز التيار السديري (نايف أو عبدالرحمن أو أحمد أو سلمان، فضلاً عن تركي المُبعد الى القاهرة منذ ثلاثة عقود) ولياً للعهد، وسيرجح خيار من أمراء آخرين.



نايف: مشروع قاتل!

هذه الإحتمالية، هي التي تدفع الجناح السديري اليوم لتسقيط الملك عبدالله، والطعن في شخصه وفي سياساته، مع ان أقطاب ذلك الجناح هم أسوأ وأفسد، ومع أنهم من الناحية الفعلية من يدير الدولة ويديرون سياساتها، مع صلاحيات رمزية للملك، الذي يبدو أنه اقتنع بما في يديه.

وكانت أنباء من مصادر نجدية قد أفادت في ٢٠٠٤م، وفي خضم موجة العنف الوهابي، بأن الملك عبدالله ـ الذي كان يجري التحريض ضدّه سديرياً وسلفياً ـ لم يكن معرضاً للتهميش حتى لا يصل الى كرسي الملك (كان فهد حياً حينها).. ليس هذا فحسب، بل كان التحريض يستهدف استئصاله

جسدياً عبر القتل، وتضييع دمه وكأنه عملٌ من فعل (القاعدة السعودية). ويبدو أن الخطة قد كُشفت، أو أن هناك من حذّر عبدالله منها، مع أن الجناح السديري كان يرفض أن يلتزم بتعليمات الملك وقراراته، نظراً لأن البيروقراطية السعودية ملتصقة بالجناح السديري ولا يتسلم أوامره إلا منها، الى الحد الذي شكا فيه عبدالله من ذلك وبصورة علنية بأن أوامره لا تنفذ.

وحين أصبح عبدالله ملكاً، جرى الإلتفاف السديري عليه، وبدا أن الملك مقتنع بأن له الإسم (مع قليل من الصلاحيات) في حين بقيت الدولة بقضّها وقضيضها بيد الجناح السديري. وتوقع هذا الأخير، أن لا مشكلة في هذا التقسيم لمناصب الدولة بين الفريقين، وأنه يمكن الإلتفاف على قرارات الملك التي لا تعجبهم، وهو ما حدث. ولكن ما أزعجهم في الأمر، هو موضوع (هيئة البيعة) وولاية العهد، أي ديمومة السيطرة السديرية على الدولة الى عقود قادمة.

قبل بضعة أسابيع، أفادت الأنباء عن محاولة انقلاب للسيطرة على الحرس الوطني من قبل التيار السديري. وحسب الأنباء المنشورة، فإنه يمكن القول بأنها كانت محاولة تسلل سديرية الى مركز قوة الملك الحقيقية وهي (الحرس الوطني). ويبدو أن السديريين دبروا الانقلاب لتجريد الملك من قوته تمهيداً لعزله. وقد تم اكتشاف الإنقلاب واعتقل بعض الضباط. لكن يبدو أن المسألة لم تنته، حيث زاد الصراع بين الملك والجناح السديري وظهر ما تحدثنا عنه في هذه المقالة من تسقيط لعبدالله من قبل التيار السلفي، ولهذا فإن محاولة اغتيال الملك عادت الى الواجهة، واحتمالياتها عالية.

ويقول مطلعون أن بعض المراكز الحساسة في الرياض شهدت نشاطاً أمنياً منذ أواخر شهر شعبان الماضي، وعززت الحراسات على مواقع تعتبر ضمن سيطرة الحرس الوطني، مثل وزارة الإعلام ووزارة المالية، دون أن يعني هذا أن سياسة الوزارتين تداران من قبل الملك، بل هما تداران حقيقة من قبل الجناح السديري.

وإزاء التحريض على الملك، خاصة في المواقع السلفية التي لا تجرؤ حتى للتعرض لوزير الداخلية أو إبنه، فإن مراقبين يعتقدون أن مثل هذا التحريض ـ وكما هي التجربة السعودية/ الوهابية ـ تفسح المجال وتعطي إشارة الضوء الخضراء للمتطرفين الوهابيين للقيام بمحاولات اغتيال للملك. بمعنى آخر، فإن الهدف ليس فقط تشويه السمعة من أجل تركيع الملك والإستفراد بإدارة الدولة، بل لإلغائه من الخريطة السياسية عبر قتله.

في هذا الصدد لا يخفى أن جناح الملك عبدالله لم يزدد قوة كثيراً بوصوله الى كرسي الملك. والسبب أن الملك في ذاته ضعيف الشخصية، قليل الخبرة، وأن مستشاريه أيضاً أكثر ضعفاً ورخاوة، بل هم في أكثرهم (جهلة) ضعيفي المبادرة. زد على هذا، فإن جناح عبدالله، لم يمارس السياسة وإدارة الدولة بشكل فاعل، فقد كان مغيّباً عنها حتى عام ١٩٩٦، وهو تاريخ إصابة الملك فهد بالجلطة. بالإضافة الى ذلك، فإن إخوة الملك الأمراء من خارج الجناح السديري، ينطبق عليهم القول (كمٌّ بدون كيف) أي أعداد كبيرة ولكن بنوعيّة رديئة هزيلة.

وإزاء هذا، كان لا بدّ من أن ينتصر الجناح السديري، وليس من المستبعد أبداً، أن يسدّد آخر سهامه بقتل الملك، ويلصق ذلك بعنفيي القاعدة الوهابيين، فيضرب سلطان ونايف وسلمان عصفورين بحجر واحد: الإستحواذ الكامل على الدولة وجعلها سديرية!؛ وإضعاف التيار السلفي بعد أن (سمّنوه) واستخدموه ضد الملك عبدالله، ومن ثمّ تتم إعادته الى حجمه ووضعه تحت السيطرة مجدداً (وهذا ما يحدث عادة).

الظرف السياسي الذي تعيشه المملكة، وليس فقط صراع الأجنحة داخل العائلة المالكة، يفتح الشهية لدى بعض دعاة العنف الوهابيين لمحاولة اغتيال الملك.

فمن جهة بلغ تذمر مشايخ الوهابية مداه من التعرض لممارساتهم ونقدهم في الإعلام السعودي، الى حد أن أفتى الشيخ الجبرين بجلد الصحافيين في شهر رمضان الفائت. ولأن التيار السديري يعمل كمحرض فإنه حين يجتمع بالمشايخ ويستمع لشكاواهم، يتبرأ أقطابه من المسؤولية، ويلصقها بالملك، مع أن الغرض من النقد هو إثارة الزوبعة التي اعتدناها منذ السبعينيات من القرن الماضي بين الوهابية ومشايخها من جهة، وبين الآخر ليبرالياً أو علمانياً أو صوفياً أو شيعياً أو حداثياً أو جامياً، من جهة أخرى. أي أن الغرض: إبعاد النقاش عن آل سعود الذين يتخذون موقف الحكَم، فيضعفون هذا تارة، ويقوونه تارة أخرى لأغراض إبقاء الصراع دائماً وبنفس الوجه القديم.

والتيار السلفي الذي شهد ولازال يشهد نقداً لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وللقضاء، ولمنتج أفكاره المتطرفة ومخرجاته التعليمية من الجامعات الدينية وغيرها، فإن أتباعه يشعرون بأنهم يتعرضون الى هجوم (من أعداء الإسلام من المواطنين الذين يختلفون معهم في الرأي).. وبدل أن ينفسوا أحقادهم وغضبهم على آل سعود، وعلى الجناح السديري بالذات باعتباره الماسك الحقيقي للسلطة، فإن السديرين نجحوا في تحويل الوهابية العمياء باتجاه الآخر، أي الى الملك وغيره، خدمة للسديرية الفاسدة الطاغية.

الجو العام في المملكة، وبسبب هذا الإنتقادات التي ولدت احتقاناً في الشارع السلفي يكاد ينفجر، حتى أن البعض من السلفيين يهدد من عواقبه على شكل عنف؛ وبسبب ضنك العيش، وغلاء الأسعار، وصراخ المواطنين باصوات عالية من البلاء الذي دهمهم، فضلا عن وقوع الطامّة مرة أخرى حين سقطت سوق الأسهم الى مستويات غير مسبوقة خلال الاعوام الماضية.. كل هذا مضافاً إليه سوء الوضع الإجتماعي والخدمي وغيرهما، فإن هناك غضباً شعبياً الى حد الإختناق، لدى كل المواطنين، ولكن الوهابيين بسبب النزعة التحريضية وشرعنتهم للعنف، أقرب ما يكونوا الى استخدامه، كما لم يسبق لأحد استخدمه من قبل غيرهم.

ما نخلص إليه، إن الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية القاهرة التي يعيشها الشعب، ووجود انتهازية لدى الجناح السديري لتصفية حساباته مع الملك، وانتقاد المؤسسات الوهابية في صفحات الجرائد، وهو نقد خفيف، ولكن المعدة الوهابية لا تتحملها وتعتبره استفزازاً عظيماً وخطيراً، تفتح له المقاصل والسجون!.. كل هذا، يشجع الجناح السديري مدعوماً بالتيار السلفي الرسمي والعنفي للتخلص من الملك عبدالله ليضيع دمه بين القبائل الجاهلية.



عبدالله: مشروع قتيل!

ورقة طرابلس الأخيرة

دمشق تأكل العنب، والرياض تبحث عن الناطور

هاشم عبد الستار

لماذا يصبح الحديث عن الشمال اللبناني مثيراً بالنسبة للسعودية وكأنه جزء تابع لها أو مقطوع منها أو كأنها تستودع فيه كل رهانات، وأموال، وأخطار، ومواجهات تحمل بصماتها الفاقعة منذ انفجار قضية (فتح الإسلام) العام الماضي، ثم الارتدادات السياسية والأمنية التي اعقبت ٧ أيار/مايو الماضي، وانطلاق المرحلة الثالثة من التعبئة الأصولية السلفية بعد فشل محاولات الصدام مع المقاومة اللبنانية على قاعدة تفجيرات متنقّلة بطابع طائفي، وبعد فشل دور الاغتيالات في استدراج الجيش للمواجهة مع المقاومة، أو حتى سحب الأخيرة الى القتال الداخلي؟.

لم يعد الدور السعودي في الشمال اللبناني مقتصراً على المتضررين في الداخل، أو حتى في الدول المجاورة، فقد زار كثير من الصحافيين والمراقبين الأجانب منطقة طرابلس والتقوا مع قيادات سلفية على صلة وثيقة بتيار المستقبل، وفي الوقت ذاته أعدّت أجهزة استخبارات أوروبية (بريطانية، فرنسية، هولندية وغيرها) تقارير تفصيلية عن الدعم السعودي للجماعات الأصولية السلفية التي باتت على صلة وثيقة برئيس مجلس الأمن القومي الأمير بندر بن سلطان، مهندس نشاطات تيار المستقبل في لبنان.

وصف أحد المحللين السياسيين التجاذب السعودي السوري بأنه حرب باردة تدور رحاها على الأرض اللبنانية، بدأت منذ فبراير ٢٠٠٥، أي بعد اغتيال رجل السعودية في لبنان رفيق الحريري، لتضفي لاحقاً لونها على كل الملفات: العلاقات الدولية وتوظيفه كعامل ضغط، الصراع الطائفي على خلفية حدث العراق، المفاوضات مع الدولة العبرية، الجماعات الأصولية السلفية في شمال لبنان، الانتخابات القادمة.

لاشك أن سورية واجهت تحديّات خطيرة خلال العامين الماضيين هدّدت النظام السياسي فيها، وبلغت الضغوطات الدولية حد عزله عن العالم الخارجي، ويمكن تسجيل نجاح كبير للسعودية في هذا الشأن بالتعاون مع فريق ١٤ آذار اللبناني، وجرى استغلال المحكمة الدولية والاتهامات المفتوحة بضلوع سوريا في اغتيال الحريري. ماحققته الضغوطات على سوريا في الموضوع اللبناني كان كبيراً، فقد جرى تحصين الساحة اللبنانية عبر سلسلة ضغوطات وحملات إعلامية مكثّفة من أجل بتر الذراع السورية كيما لا تعود مرة أخرى الى لبنان. لكن التمادي المقصود في تحويل لبنان إلى قاعدة متقدّمة لزعزعة وتهديد الأمن السوري كان خطأً قاتلاً خصوصاً حين يتم في التوقيت الخاطىء، أي بعد أن بدأت دمشق في استيعاب الأخطار وخروجها من نفق الحصار الدولي المفروض عليها منذ أكثر من ثلاث سنوات.

منذ نهاية حرب تموز ٢٠٠٦ ونتائجها الصادمة للمراهنين على توجيه ضربة قاصمة لحزب الله وتالياً سوريا وإيران، بدأت سوريا تتأهب لخوض مرحلة جديدة بقدر كبير من الثقة من أجل قلب المعادلة وسحب زمام المبادرة من خصومها في لبنان والمنطقة عموماً، استهّلها الرئيس السوري بشار الأسد بمقولة قارعة لقادة معسكر الإعتدال

> **القضاء على تنظيم (فتح الإسلام) حرم السعودية من اللعب بورقة الفتنة الداخلية، فلجأت لخيار الاغتيالات والتفجيرات**

حين وصفهم (أنصاف الرجال)، والتي أشعلت الغضب داخل خيمة المعتدلين، وبدأت السعودية وحلفاؤها بالتحرّك العاجل حيث عمدت بعد حرب تموز الى تحريك عناصر سلفية نحو طرابلس جاءوا إليها من العراق والسعودية وسوريا والأردن لخوض مواجهات مفتوحة داخل لبنان، كان من المقرر أن تنتهي الى صدام مسلّح مع حزب الله، ولكن خطأ الحسابات قاد الجماعات السلفية ممثلة في تنظيم (فتح الإسلام) للدخول في حرب مع الجيش اللبناني، والتي انتهت بضربة قاصمة تعرّضت لها الجماعات القاعدية، إضافة الى النتائج الفادحة التي أسفرت عنها الحرب سواء على سكّان مخيم نهر البارد أو على الوضع الأمني اللبناني. كشفت حينذاك تقارير أميركية ولبنانية وسورية بأن عناصر التنظيم جاءوا الى لبنان بالتنسيق والدعم من السعودية عبر تيار المستقبل.

القضاء على تنظيم (فتح الإسلام) حرم السعودية من اللعب بورقة الفتنة الداخلية، فلجأت لخيار الاغتيالات والتفجيرات التي بدأت باغتيال القائد العسكري لحزب الله عماد مغنية في فبراير الماضي وانتهاءً بتفجير دمشق في نهاية سبتمبر الماضي. وفي حقيقة الأمر، منذ نهاية المواجهات في (نهر البارد) بدا واضحاً أن السعودية بدأت تخسر تدريجياً رهانها على إشعال الفتنة الداخلية في لبنان، بالرغم من الحوادث الأمنية المتنقّلة في الجنوب والبقاع، وجاء ٧ أيار الماضي ليضع نهاية حاسمة للوجود الأمني الاستخباري السعودي والأردني، وكانت تلك ضربة حاسمة وجّهت للسعودية خسرت معها ما يقرب من ملياري دولار جرى استثمارها لدعم حلفائها في السلطة، ويمكن تخيّل الخسارة السعودية في الطريقة التي هرب فيها سفيرها في لبنان عبد العزيز خوجه، حين استقلّ البحر باتجاه قبرص للعودة إلى دياره محمّلاً بأنباء حزينة على ضياع جهود مضنية تم بذلها على مدار سنتين.

رسم ٧ أيار اللبناني مساراً سورياً جديداً، بدأ بانهدام جدار العزلة الدولية، على وقع تقهقر الرهان السعودي في لبنان وفي إحكام الطوق حول دمشق، فقد خرجت الرياض من التسوية السياسية اللبنانية، ولم تعد معادلة (سين سين) التي بشّر بها رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ذات جدوى عملية، بعد ترجيح كفة قطر في لعب دور مركزي في إبرام

الإتفاق بين الموالاة والمعارضة، والذي خرجت منه الأخيرة بتحقيق شروطها كاملة.

كان واضحاً بأن السعودية لم تهضم الهزيمة كما أفصح إعلامها عن ذلك، فقد واصلت تحريك الفتن المتنقّلة من موقع الى آخر سواء في بيروت أو البقاع ليتكثّف لاحقاً في طرابلس، التي وضع فيها السعوديون ثقلاً مالياً وسياسياً كبيراً، وبصورة مفاجئة تحوّلت طرابلس عاصمة (أهل السنة)، التي خصّها السفير السعودية خوجه بزيارة عمل من نوع خاص، فيما جرى تنظيم حملات التبرع السعودية لصالح أهالي طرابلس.

بدا السوريون على درجة تأهب قصوى حيال ما تخطط له السعودية في طرابلس، حين رصدت على مدار الشهور الثلاثة الأخيرة انتقال جماعات سلفية بين سوريا والعراق، وقامت بتشكيل بؤر أمنية وعسكرية في بعض المناطق السورية وخصوصاً في البساتين سواء في ضواحي دمشق أو في المناطق الحدودية القريبة من العراق، في محاولة لإعادة إحياء فكرة (الإمارة الإسلامية) الوهابية بامتياز، تكون أشبه بامتداد للوجود السلفي المتعاظم في طرابلس. تقارير أمنية سورية تحدّثت في يوليو الماضي عن تحرّكات مريبة يقوم بها عناصر الجماعات السلفية في المناطق السورية، وأن ثمة مراقبة دقيقة لمراكزها لجهة استكمال جميع المعلومات حول نشاطات وارتباطات هذه الجماعات، فيما يميل المسؤولون الأمنيون السوريون الى أن دوراً سعودياً واضحاً بالتعاون مع جهات سورية محلية وخارجية وأطراف لبنانية لتوظيف العناصر السلفية من أجل زعزعة الأمن في سوريا، بعد أن شعروا أن العراق لم يعد مكاناً مناسباً لتحقيق حلمهم الأيديولوجي. ونقلت صحيفة (الأخبار) اللبنانية في ٣٠ سبتمبر الماضي عن مسؤول أمني سوري رفيع المستوى قوله (أن جهات في السعودية لم تكن بعيدة عما يجري، وأن عواصم غربية باتت على علم بهذه التفاصيل).

السعودية التي تضع رهانها على عاتق العناصر غير السعودية بدرجة كبيرة، بعد أن واجهت حرجاً شديداً في العراق ومن ثم لبنان خلال المواجهات مع الجيش، فإن من وقع في قبضة الأجهزة الأمنية السورية وهم بالعشرات قدّموا معلومات بالغة الخطورة عن نشاطات الجماعات السلفية ومصادر تمويلها وجهات الإرتباط التي تقف وراءها، وقد حصلت مخابرات الجيش اللبناني على ملعومات من الجانب السوري سهّلت مهمة مراقبة تحرّكات المجموعات السلفية، وهو ما دفع السلطات السعودية للإبقاء على العناصر السعودية التي استردتها من الأجهزة الأمنية اللبنانية بالرغم من وعودها بإعادتهم الى لبنان فور الانتهاء من التحقيق معهم أو محاكمتهم داخل السعودية.

لم يكتف الجانب السوري عند هذا الحد، فقد وضع بعض المعلومات حول ضلوع السعودية في دعم مجموعات إرهابية سلفية تحت تصرّف جهات



رد فعل سعودي طائفي بعد خسارة سياسية

غربية (فرنسية وألمانية بدرجة أساسية)، الأمر الذي سهّل على دمشق اتخاذ قرارها الأخير بحشد قواتها على الحدود الشمالية للبنان، من أجل مواجهة الجماعات السلفية التي تتسلل الى سوريا للقيام بأعمال تفجير، وهو ما حظي بترحيب متحفّظ من دول أوروبية عدّة، الأمر الذي دفع برئيس تيار المستقبل سعد الحريري إلى رفع الغطاء عن الجماعات السلفية من أجل كبح أي خطوة احترازية سورية قد تؤدي الى عودة الجيش السوري الى لبنان.

الإيحاء السعودي لفريق ١٤ آذار بتنظيم جولة على بعض العواصم الأوروبية لتضخيم خطر الحشود السورية لم يلق آذاناً صاغية بل سمع الفريق كلاماً منغّصاً، حين طالبه المسؤولون الأوروبيون بعدم

لم تهضم السعودية هزيمتها في ٧ أيار فواصلت تحريك الفتن من بيروت الى البقاع الى طرابس بحثاً عن نصيبها ولكن بعد موسم الحصاد

اللعب بالنار في الشمال، ووقف الدعم عن الجماعات السلفية. واصلت السعودية وحليفها الإستراتيجي في لبنان سعد الحريري حملة التهويل إزاء الحشود السورية، ولكنه جاء متهافتاً. في باريس حذّر نائب رئيس (مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية ـ اللبنانية) جيرار بابت من أن مجموعات سلفية ترتبط بالقاعدة تسعى لجعل شمال لبنان (مركزاً جديدا للإرهاب الدولي)، فيما رأى بابت لوكالة (آكي) الإيطالية أن إنفجار طرابلس (يندرج ضمن إستراتيجية زعزعة الاستقرار التي تتبعها مجموعات سلفية مقربة من تنظيم القاعدة بهدف جعل شمال لبنان مركزا جديدا للإرهاب الدولي).

بدأت إرهاصات السخط اللبناني والدولي بالتعاظم تدريجياً حيال ما تقدم عليه الرياض من أجل تعويض خسارتها السياسية عبر اشعال الشمال اللبناني. ونجحت سوريا في ظل المناخ الجديد في تغذيته بما يفقد السعودية كثيراً من أوراق السياسة. وفيما تمسّكت الرياض بورقة الفتنة المذهبية، حيث اعتبرت المواجهات في الشمال بين السنة والعلويين بأنها محاولة لتغريم سوريا، فاختارت الأخيرة الورقة المناسبة في الوقت المناسب، حيث شهرت موضوع الإرهاب في وجه السعودية، حين اعتبرت طرابلس مركزاً للجماعات السلفية المتطرّفة، وبذلك حظيت الحشود العسكرية السورية على الحدود الشمالية للبنان بدعم الاتحاد الأوروبي، وإن جاء مشفوعاً بتحذير بعدم الدخول الى الأراضي اللبنانية. في السياق نفسه يأتي مؤشر جديد حول احتمال رفع واشنطن الحظر عن سوريا.

هنا تبدو أن ورقة الجماعات الأصولية لم تعد حكراً على السعودية، فهذه الجماعات التي كانت فيما مضى تحظى بغض نظر سوري حين كانت تقوم بأعمال مسلّحة في العراق ولبنان أصبحت اليوم محاصرة، الأمر الذي قد يفسّر إقدامها على الهروب للأمام والدخول في مواجهة مع سوريا.

ادرك اللبنانيون طبيعة التجاذب السوري السعودي في الأرض اللبنانية، فقد مرّر نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان الشيخ عبد الأمير قبلان في ٣٠ سبتمبر الماضي تصريحاً بدلالة لافتة حين قال بأن ثمة تصفية حسابات تجري بين أطراف خارجية في الداخل اللبناني، وقال (إذا كان هناك من طرف يريد تصفية حساباته مع أعدائه فليصفها على أرضه وليس في لبنان..). رئيس تيار التوحيد اللبناني وئام وهاب أعقبه بتصريح مماثل حيث وجّه أصابع الإتهام الى السعوديّة بالوقوف وراء تفجير طرابلس.

السعودية التي تصرّ على إبقاء حالة العداء مع سوريا لم تعد قادرة على التخلّص من عقدة العلو والقوة الوهمية بالرغم من أنها تلحظ بالعين المجرّدة كيف أن تلك العقدة كبّدتها خسائر باهظة، وأن حلفاءها الدوليين قد تخلّوا عن استراتيجية القطيعة والمواجهة مع سوريا. باتت الرياض تدرك بأن لا خيار أمامها للنجاح في مواجهة دمشق، وأن الفرص قد تقلّصت الى أقصى حد، ولم يعد عامل الزمن يسدي خدمة من أي نوع للسعودية لتسديد ضربة قاصمة لسوريا فقد أكلت دمشق العنب والرياض لا زالت تبحث عن الناطور.

رسالة سعودية ـ إسرائيلية مدوّية

حين يكون قلب النظام السوري هدفاً!

ناصر عنقاوي



سلام فكلام فضحك فرصاص سعودي فانقلاب!

اذا كان لبنان الذي يشهد (حملة مصالحات) بين طوائفه في الداخل لم يؤسس لأرضية مصالحة خارج حدوده فإن ثمة ما يدعو للبحث عن أبعاد أخرى للخلافات العربية العربية، فقد تكون لها عوامل أخرى غير ذات صلة بالموضوع اللبناني، أو قد تكون المصالحات اللبنانية موضوعاً خلافياً بين الأطراف الخارجية المتصارعة في داخله وعلى النفوذ فيه.

ما إن شرع المراقبون بالوقوف على الجبال اللبنانية بانتظار بوادر انفراج في الخلاف السوري السعودي، على خلفية التطوّرات المتسارعة لبنانياً، حتى هزّ انفجار شديد في ٢٧ سبتمبر الماضي، بالقرب من مبنى للإستخبارات الواقع على طريق عام بين مطار دمشق وتحديداً عند منطقة قزاز بالقرب من منطقة السيدة زينب، وخلف الإنفجار ١٧ قتيلاً وعشرات الجرحى كلهم مدّنيون، فيما ذكرت مصادر إعلامية لبنانية وسعودية عن استهداف مسؤول كبير في جهاز الاستخبارات وقت وقوع الإنفجار.

ونقلت صحيفة (ذي أبزورفر) البريطانية في ٣٠ سبتمبر الماضي معلومات تفيد بأن إنفجار دمشق نفّذه جهاديون بعضهم يقيم في طرابلس شمال لبنان. وقالت الصحيفة بأن الخلفية الحقيقية لنشر القوات السورية على الحدود اللبنانية ليست محاربة أعمال التهريب وإنما ضرب المسلحين السلفيين الذين يتسلّلون الى الأراضي السورية ويشنون هجمات في داخلها.

فهم المسؤولون السوريون الرسالة في اللحظات الأولى من وقوع الإنفجار، فثمة من يريد تصديع الأمن في سوريا، وزعزعة الثقة في أجهزته الأمنية، ولذلك صرّح وزير الخارجية السوري وليد المعلم في اليوم الأول بأن (الأمن في سوريا سيبقى ساهراً على أمن المواطنين).

وكان مصدر سوري مطّلع قد أكّد لصحيفة (الوطن) العمانية في ٥ أكتوبر أن التحقيقات أظهرت أن الخلية (تعمل لزعزعة الأمن والاستقرار في سوريا بتوجيهات من الجهات الممولة لها).

مصدر أمني سوري ذكر في تصريح لصحيفة (الوطن) السورية في ٣٠ سبتمبر الماضي بأن جميع أفراد المجموعة المخططة لهجوم دمشق هم من (جنسيات عربية وليس بينهم أي سوري). وقال المصدر بأن (التحقيقات أظهرت بأن هذه الخلية كانت تعمل لزعزعة الأمن والاستقرار في سورية بتوجيهات من الجهات الممولة لها).

وكانت الصحيفة نفسها نقلت في ٢٩ سبتمبر عن مصادر في بيروت لم تسمّها ترجيحها أن يكون منفّذو عملية القزاز الإرهابية من السلفيين الذين يدعمهم الأمير بندر بن سلطان وذلك في محاولة لزعزعة الأمن والإستقرار في الداخل السوري بعد فشل كل الخطط لعزل سورية عربياً ودولياً وبعد الاعترافات الخطيرة لمجموعة الـ ١٣ التي تم إلقاء القبض على كامل عناصرها واعترفت باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري بتعليمات من الأمير بندر مباشرة، وبالتنسيق مع المخابرات الإسرائيلية، وأن يكونوا عبروا إلى سورية من خلال لبنان أو العراق بتمويل ومساعدة من جماعات تتبع للأمير بندر.

سلسلة الحوادث الأمنية التي شهدتها سوريا منذ اغتيال القائد العسكري في حزب الله عماد مغنيّة في فبراير الماضي، واضطرابات سجن صيدنايا في شمال دمشق في يوليو الماضي، وصولاً إلى اغتيال المسؤول الأمني العميد محمد سليمان في أغسطس الماضي، تأتي في سياق محاولة تعميم الإنطباع مفاده أن سوريا لم تعد مكاناً آمناً، وأنها قد تتحول الى ساحة مشابهة للساحات المجاورة اللبنانية والعراقية.

في كل تلك الحوادث لم يبرح إسم السعودية هذه الحوادث إما بالضلوع المباشر، أو التمويل، أو الاسناد الاستخباري، أو الصمت المريب المحفوف باحتمالات عالية على التورّط. منذ فبراير الماضي، بدأ يتداول السوريون أسماء أمراء سعوديين من بينهم رئيس مجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان، ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز، ولأول مرة يعبّر رجل الشارع في سوريا عن سخطه العارم إزاء شقيق سابق كشف عن أكثر من تصفية حسابات سياسية أو حتى انتقام من سوريا على خلفية اتهامها بالضلوع في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥، بل القضية بلغت حدوداً غير محتملة وغير متخيّلة، خصوصاً حين يصل إلى حد الرغبة الجامحة في تدمير سوريا شعباً وحكومة وأرضاً، أي إلغاء الدولة بكاملها، كل ذلك يتم بالتعاون والتنسيق مع العدو الإسرائيلي.

لماذا تلتقي المصلحة الإسرائيلية ـ السعودية على تفجير الوضع الأمني في سوريا، ولماذا تصبح زعزعة النظام السوري هدفاً مشتركاً لدى تل أبيب

والرياض، والأخطر لماذا تعمل الدوائر الاستخبارية السعودية ـ الإسرائيلية في ساحة كنا نعتقد بأنها بالغة التحصين خصوصاً إزاء عدو عريق، لم يتم شطبه من رأس قائمة (أعداء الأمة).

وفي محاولة أخرى بائسة ومتخلّفة يعقد الإعلام السعودي ونظيره الإسرائيلي موعداً موحّداً لتوجيه تهمة لإيران وراء تفجير دمشق، وبدلاً من أن تصرف الأنظار عن ضلوع السعودية في الحوادث الأمنية في سوريا، جاءت المحاولة تلك لتضيف عنصراً جديداً، تماماً كما هو حال الشائعات التي تطلقها صحف إسرائيلية وسعودية مثل (ايديعوت احرونوت) و(الشرق الأوسط) و(العربية) عن قرارات أصدرها حزب الله والإيرانيين بمنع سفر مسؤوليهم الى سوريا لأسباب أمنية، يتحقق من ورائه هدفان: لإيحاء بأن ايران متورّطة في التفجير، وثانياً أن سوريا باتت مخترقة من الخارج وأنها لم تعد متماسكة أمنياً. وبالرغم من كونها نكتة رديئة وتبعث على التقيؤ إلا أنها لا تخلو من فائدة، فإن التوجيه بهذه الخفّة والقصدية والكيدية لجهة مثل إيران ذات العلاقة الإستراتيجية مع سوريا لا يقصد به أكثر من خلط أوراق بطريقة بائسة يعني صرف الإنظار عن التورّط السعودي. طرفة أخرى مرّرها الإعلام السعودي بأن عملية دمشق جاءت كرد فعل على (التمدّد الشيعي) في سوريا، أو قد يكون (رد فعل إيراني) على المفاوضات السورية الإسرائيلية على حد زعم وزير الشؤون الإجتماعية إسحق هرتزوغ في ٢٨ سبتمبر الماضي ونقلته (العربية) على سبيل الترجيح، وربما وجدت فيه مستمسكاً أو ذريعة تلوذ بها من أجل توفير سبب وجيه للتفجير غير ذلك المتّصل بتورّط السعودية في سلسلة الحوادث الأمنية داخل سوريا، ولبنان أيضاً.. مهما يكن فثمة تنسيق واضح بين الاسرائيليين والسعوديين على ترسيخ الإنطباع بأن سوريا ليست آمنة حتى بالنسبة لحلفائها.

وفي رد فعل على ذلك، لم تتردد سوريا في الكشف عن نتائج التحقيقات الأولية، ولا يبدو أن التشويشات السعودية والإسرائيلية المقصودة قد تركت أثراً من أي نوع في الداخل السوري، ولم تحقق في الخارج القدر المطلوب من الدعاية السوداء، فقد بادرت دمشق الى نشر نتائج توصّلت إليها بصورة متوالية، بدءً من نوع السيارة المستعملة، ولونها ورقم لوحتها وتاريخ دخولها الى سوريا، وعن طريق أي مركز حدودي دخلت. وبحسب وكالة الأنباء السورية (سانا) أن نتائج فحص الحمص النووي لبقايا جثة الإنتحاري وكذلك التحقيقات مع الموقوفين في قضية السيارة المفخّخة كشفت عن ارتباط الانتحاري بتنظيم تكفيري جرى توقيق بعض أفراده سابقاً، فيما تتم ملاحقة عناصر أخرى.

صحيفة الأوبزورفر نقلت في ٢٨ سبتمبر عن مسؤولين لبنانين بأن من قاموا بتفجير دمشق قد يكونوا من السلفيين الذين عبروا الحدود اللبنانية إلى سوريا لتنفيذ العملية. أما صحيفة لوس أنجلوس تايمز) الأميركية فبدت أكثر وضوحاً حيث ذكرت بأن متطرفي الشمال اللبناني حصلوا على أموال سعودية لتعزيز تسلّحهم مقابل حزب الله. وقالت الصحيفة في سياق تغطيتها لحادثة تفجير دمشق أن الحركة الأصولية في طرابلس استفادت من دعم حركة تيار (المستقبل) والمملكة السعودية بهدف تقوية تمويلها وتسليحها في مواجهة تنامي قوة وتسليح حزب الله، مشيرة في هذا السياق إلى الحشد العسكري السوري قرب الحدود الشمالية للبنان.

وقد نقلت وكالة الأنباء الألمانية تحذير مسؤول لبناني من أن التطرف في الشمال قد يشكل خطراً على المنطقة كلها، وأن أوروبا قد لا تنجو من هذا الخطر. ونقلت الوكالة عن مراسلها في بيروت معلومات عن وجود رابط بين تفجير دمشق والوجود السلفي الكثيف على الحدود الشمالية اللبنانية مع سورية. في واقع الأمر، أن أجهزة استخبارات غربية كثّفت من نشاطها الاستخباري في منطقة طرابلس على خلفية أنباء عن وجود فروع لجماعات سلفية متطرّفة في كل من ألمانيا وإيطاليا وهولندا إضافة الى فرنسا وبريطانيا. وبحسب مراسل الوكالة في تقريره فإن مصدر لبناني رفيع المستوى قال بأن انتشار القوات السورية على الحدود اللبنانية يهدف إلى منع الأصوليين من التمدد شمالاً باتجاه سوريا، والعودة منها إلى بعض الدول العربية التي يمكن أن تحتضنهم ولاسيما المعادية منها لسورية، في إشارة إلى السعودية بدرجة أساسية.

الصمت السعودي والغضب السوري

أغضب الصمت السعودي حيال التفجير الإرهابي الذي ضرب دمشق في ٢٧ سبتمبر الماضي السوريين حكومة وشعباً، في وقت كانت عواصم العالم تسارع لإدانة الحادث والتعبير عن تضامنها مع سوريا في مواجهة الإرهاب.

صحيفة (لوطن) السورية قالت في ٢٨ سبتمبر بأنه (رغم فداحة الجريمة، يبدو أنها لم تكن كافية لإقناع الرياض حتى لإعلان موقف تعاطفي مع دمشق..)، أما قناة (الدنيا) السورية فقالت بأن (السوريين يشعرون بالريبة والخيبة تجاه الموقف السعودي المتجاهل للحادث).

وفي ٤ أكتوبر انتقد مصدر سوري رفيع المستوى عدم إدانة السعودية لحادث التفجير واعتبر ذلك (جزءاً من موقف سعودي عام هدفه الإساءة لسورية أمنياً بعدما فشلت الرياض في الإساءة إليها سياسياً). وقال عضو حزب البعث السوري والخبير بالشؤون الأمنية في سورية، عمران الزعبي، لـ (قدس برس)، إنّ (المشروع الأميركي في المنطقة كان يسير على ساقين الأولى إسرائيلية والثانية سعودية، وقد شُلّت الساق الإسرائيلية في حرب يوليو/تموز ٢٠٠٦ في لبنان، بينما شُلّت الساق الثانية في اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين..).

كان أمراً لافتاً التزام السعودية ومصر الصمت حيال انفجار دمشق، خصوصاً بعد صدور بيانات الإدانة من أوروبا والولايات المتحدة بدرجة أساسية وهي التي راهنت على تهميش وعزل سوريا لأكثر من سنتين، ولكنها في هذه المناسبة التي تدخل في الحرب على الإرهاب أعطت موقفاً واضحاً وصريحاً بالادانة شديدة اللهجة. السعودية لم تفعل، كما لم تفعل أيضاً حين اعتدت الطائرات الحربية الإسرائيلية على موقع سوري بحجة أنه مصنع نووي قيد الإنشاء قبل عدة شهور.

موقف الإدانة الذي كان إجماعياً عربياً وإسلامياً لم يخرقه سوى صمت الرياض والقاهرة، الأمر الذي فسّره أحد المراقبين في ٢٩ سبتمبر بأنه يندرج في سياق المثل القائل (يكاد المريب أن يقول خذوني...) على أساس أنها للمرة الأولى التي تتصرف فيه (دولة عربية مع شعب عربي بالطريقة المتشفية والسعيدة بالدماء البريئة التي سقطت منه كما تفعل السعودية الآن على آثر الإعتداء الإرهابي الذي حدث جنوبي دمشق). وانتقد صحافي سوري الأسلوب الإعلامي السعودي في تغطية الحادث وكأنه أمر اعتيادي بل قد ينطوي على سعادة مبطّنة بما جرى، ويتساءل الكاتب (فعلام الشماتة وعلام الفرح الظاهر في إعلامكم وعلام التشفي بدماء أهلنا وأبنائنا؟).

وخلص الكاتب للقول بأن السعودية (لا همَّ لها اليوم كما في السنوات الأربع الماضية إلا التخطيط لتخريب سوريا وهدم إستقرارها فوق رؤوس المدنيين من شعبها؟)، ويرى بأنه حتى وإن كشفت نتائج التحقيق عن ضلوع السعودية تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً فإنها ستخرج سالمة وستكون الجهة المتورّطة علنياً هي إسرائيل، مع أنها دون شك ضالعة في مثل هذه العمليات بالتنسيق مع أمراء آل سعود.

بات يدرك السوريون بأن الهدف من وراء تلك العمليات هو الأمن في سوريا كمقدّمة لتقويض النظام السياسي فيه، وقد ذكرت (الوطن) السورية في ٢٨ سبتمبر الماضي بأن قائمة من يريدون الوصول الى نتيجة أن سوريا لم تعد تنعم بالأمن والسلام كثر، (لا تبدأ باسرائيل وحدها ولا تنتهي بجماعات أساءت فهم الدين).

ورد المسؤولون والمحللون السوريون ما قيل عن (صراع طائفي) أو دور إيراني بقولهم أن حادث التفجير يأتي حسب محلل سياسي سوري، في سياق (الرد على تحسّن العلاقات بين دمشق والعواصم الغربية). فيما قالت صحيفة (الثورة) المقرّبة من الحكومة السورية بأن العملية قادمة (من خارج الحدود تخطيطاً وتنفيذاً).

في سياق التجاذب حول الجهة الضالعة في تفجير دمشق، كشفت مصادر إسرائيلية في ٢٩ سبتمبر الماضي عن تعاون وتنسيق بين الموساد وأجهزة استخبارات تابعة لدول عربية أدى لنجاح الموساد ورئيسه مائير داغان في تنفيذ عمليات أمنية داخل سوريا من بينها اغتيال القائد العسكري لحزب الله عماد مغنية والعميد السوري محمد سليمان. ومن اللافت في تسريبات المصادر الإسرائيلية عن التعاون والتنسيق وأجهزة استخبارات تابعة لدولة عربية لا تقيم علاقات سلام مع اسرائيل أنها حصرت التهمة في بلدين: لبنان والسعودية، وأياً يكن هذا البلد فإن الأخيرين يلتقيان عند نقطة واحدة وهي السعودية، باعتبار أن جهاز الأمن اللبناني يخضع لتيار المستقبل ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة، وهما بدورهما حليفان متماهيان مع السعودية. ولا ننسى الإشارة الى العلاقة الوثيقة التي تربط رئيس الموساد داغان بالأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن الوطني.

دعوات سعودية لتحرير إقليم (الأحواز)!

بيت الزجاج السعودي وتفكيك الدولة الإيرانية

عبد الوهاب فقي

منذ نحو عامين أو أكثر قليلاً، ظهر أن للسعوديين ـ وبعد أن خسروا معاركهم السياسية الإقليمية ـ طموح كبير في نقل المعركة الى الداخل الإيراني.

فجأة تصاعد التبشير بالوهابية، وبالضرورة العنف، في (بلوشستان) الإيرانية القريبة من الحدود مع الباكستان، وفي المنطقة العربية في (عربستان/ خوزستان) رغم أن سكان هذه الأخيرة في معظمهم من الشيعة. وما هي إلا فترة وجيزة، حتى ظهر أن أميراً من الدرجة الثانية يقف وراء ذلك، ضمن لجنة مشكّلة تديرها الإستخبارات السعودية، ويعمل تحت إطارها عدد من المشايخ السلفيين.

وفجأة ظهرت كتائب الجهاد والنصر المبين في بلوشستان لتختطف الشرطة ورجال الحرس وتفجّر المقرّات الإيرانية، ولا ترى أحداً لديه شرائط الفيديو غير قناة العربية التي أفردت مساحة واسعة من أخبارها، وعرضتها بصورة حيادية جدا!! مبرئة تلك الجماعات بأنها لا تنتمي الى (القاعدة). بعدها تبيّن أن السعودية وصلت الى قيادات بلوشية إيرانية عبر نظرائها في القومية من الطرف الباكستاني.

ولكن اللعبة أخذت في الإتساع، إذ لم يكف آل سعود عن التحريض الطائفي، ولم يكفهم التواطؤ والتحريض مع اميركا لمحاصرة إيران والهجوم عليها بحجة برنامجها النووي، ولم يكفهم تأجيج النزعات العنصرية البغيضة التي لم تستخدمها يوماً في تاريخها إلا في الحرب العراقية الإيرانية، بل توسّعت الى ممارسة الدعم والتحريض المباشر لفصل (خوزستان/ عربستان) عن إيران. وكأن السعوديين اعتمدوا الإرث الصدامي في هذا، إذ من المعروف أن أحد أهداف الحرب كان السيطرة على تلك المنطقة (التي صارت سليبة!) ووضع خير الله طلفاح (عم صدام) رئيساً عليها، إن لم يكن بالإمكان ضمّها الى العراق.

السعوديون يكررون ذات اللعبة، ولذا تطفح الأخبار عن (اقليم الأحواز السليب) وعن صراع (العرب ضد الفرس) وعن ضياع دولة خوزستان عام ١٩٢٥م بعيد الحرب العامة الأولى، ولذا يكثر البكاء على تلك الدولة بإعوال وبذرف دموع التماسيح؛ ويمكنك أن تقرأ مديحاً وهابياً للشيخ خزعل الشيعي، آخر حاكم للإقليم، والذي كان السعوديون يقيمون مع أصغر وربما آخر أبنائه علاقات قويّة.

فجأة تسمع خطاباً سلفيّاً لا علاقة له بالدين، ويدعو لشقّ إيران وضربها في ديارها. وحسب التحليل الذي يظهر ـ عبر كتاب الإستخبارات في منتدى الساحات ـ فإن في شق إيران فوائد كثيرة، من بينها كما يقول كاتب استخباراتي في الموقع الإلكتروني المذكور:

١/ إن فصل (الأحواز) عن إيران يضعفها اقتصاديا، لأن معظم المنشآت النفطية تقع في تلك المنطقة.

٢/ إن فصل الأحواز يعني قيام دولة تعتبر حاجزاً وسدّاً يقف أمام التوسع الإمبراطوري الإيراني.

واعتماداً على هذه الرؤية، اضافة الى هدف إشغال إيران داخلياً عبر التوتيرات الأمنية والإستنزاف الداخلي، فإن السعودية رصدت أموالاً ضخمة في هذا السبيل، وأعادت شبكة اتصالاتها مع القوى القومية أو مخلفاتها ممن استخدمهم صدام حسين في السابق كأداة من أدوات حربه ضد الشاه أولاً، ثم ضد الخميني، ثم تبريراً للحرب على إيران. وحين انطفأت الحرب، حرب الثمان سنوات، لم نعد نسمع عن تلك المعارضات الممولة صدامياً، الى أن جاء السعوديون حديثاً ليواصلوا الطريق.

ولو كان السعوديون يفكرون في دولة تسدّ (البوابة الشرقية) حسب تعبيرات صدام، لكان بإمكانهم إبقاء الأخير على العرش بدلاً من المساهمة مع الأميركيين في إسقاطه.

ولأن العراق في أكثريته من الشيعة، مثل الأهواز، وكل مقاطعة خوزستان، فإنه كان بإمكان السعوديين استخدامه ـ أي العراق ـ لذات الغرض بعد سقوط صدام، والشيعة العرب في العراق أكثر تحسّساً من الإيرانيين بالمقارنة مع الخوزستانيين (العربستانيين/ الأحوازيين!!). فلماذا قطعت السعودية معظم علاقاتها مع التيارات الشيعية العراقية بمجرد أن سقط صدام؟ ولماذا وجهت نيران الوهابية والقاعدة للعراق لتشعل حرباً بين السنة والشيعة، أتت على مئات الآلاف من المسلمين وملايين المهجرين؟ ولماذا ناكفت ومانعت وقاومت حتى الإعتراف بالوضع الجديد، ولاتزال متأخرة عن بقية العرب في فتح سفارتها في بغداد؟

قد يقال بأن السعودية ومصر بالذات تأخرتا في الإعتراف بالوضع الجديد. والحقيقة فإنهما الى جانب دول خليجية عديدة وكذلك الأردن، حاربتا الوضع الجديد بالعنف والدم. ولكن الجميع خسر، فما كان بالإمكان الا الرضوخ للأمر الواقع، حيث بدأت السفارات العربية الواحدة تلو الأخرى تفتح أبوابها، ولكن (بعد خراب البصرة) كما يقال!

لكن الأهم من كل هذا هو أن تشجيع السعودية للحالة الإنفصالية في إيران، وبالشكل المباشر الذي نشهده إعلامياً، يجعل السعودية عرضة لعمل مضاد من نفسه جنسه، أي احتمال ان تقوم إيران بدعم النزعات الإنفصالية في السعودية، والأخيرة من الناحية العملية ستكون أكثر الخاسرين. والسبب هو التالي:

إن احتمالية انفصال أجزاء من ايران ضئيلة للغاية بما لا يقاس معه الوضع في السعودية. ذلك أن إيران بحسب التعريفات السياسية (دولة تاريخية) والسعودية (دولة حديثة).

والدولة في إيران ـ خاصة لسكانها الشيعة عرباً أو عجماً ـ قائمة

في أحد أهم ركني هويتها على (المذهب) والمذهب الشيعي أقلّ (قوميّة) من المذهب (السنّي). بمعنى آخر، فإن انفكاك الأحواز الى دولة مستقلة ضعيف للغاية. خاصة وأن الدولة تغيّر إسمها (من فارس الى إيران) وصارت الهوية الإيرانية لا تعني (فارسية) إلا في عقول بعض العرب الذين يقتحمون فضاء الهويات الخاصة او الوطنية بشكل خاطئ.

زد على ذلك، فإن النزعة الوطنية (الإيرانية/ وليس الفارسية) قويّة عند معظم الإيرانيين بمختلف قومياتهم. فـ (الأرينة) لا تعني (الفرسنة أو التفريس) كما يتصور جهلة الوهابية، ومعارضة النظام في إيران لا تعني معارضة أصل الدولة وتمزيقها.

عكس هذا هو ما يحدث في السعودية. فإضافة الى كونها حديثة، هي من أكثر دول الشرق الأوسط (بل أكثرها على الإطلاق) عرضة للتمزيق، نظراً لغياب الهوية الوطنية، وسيطرة أقلية نجدية وهابية على الحكم وفرض هوية طائفية مناطقية على كل السكان. والسعودية امتزج فيها المذهب بالمنطقة بالعائلة الحاكمة، فصارت الدولة سعودية نجدية وهابية، وهي عناصر ثلاثة لمسمّى واحد.

وفي السعودية معارضة النظام تعني معارضة المذهب الحاكم ومعارضة نجد/ المنطقة الحاكمة والمدللة، والعكس صحيح.

وفي تاريخ السعودية القديم والحديث، ظهر أن معظم المعارضات للنظام الحاكم كانت ذات نزعة انفصالية قويّة ولاتزال.

وفي السعودية لا حسّ وطني جامع، ولا اندماج وطني حقيقي أو حتى وهمي، ولا وحدة وطنية إلا بسيف القمع.

لهذا فالسعودية ـ كما يعرف حكامها ووهابيوها ونجديوها ـ قابلة للكسر في أية لحظة؛ وقد أظهروا جميعاً حجم هلعهم بمجرد أن يذكر هذا الموضوع، كما حدث بعد احتلال الكويت، وكما ظهر بعد أحداث ٩/١١، لأنهم يعلمون بأن ما يترتب عليه الإنفصال هو نهاية مملكتهم التي ابتنيت على أكتاف وحرمان المناطق الأخرى وسكانها الذين يمثلون أكثرية مملكتهم.

لهذا فإن التحرّش بإيران في هذا الموضوع سيفضي الى خسارة عظيمة لهم. اللهم إلا إذا قرر الإيرانيون عدم الرد بالمثل، وهو أمرٌ لم يحدث أنهم فعلوه من قبل!

وعلى هذا الأساس، فالحكمة السعودية التي نسوها وهي: (إذا ما كان بيتك من زجاج، فلا ترم بيوت الناس بالحجارة) والتي ضاعت في حمّى الجاهلية الطائفية التي يثيرونها، كما ضاعت في خضم الفشل السياسي السعودي وانهيار مكانة الدولة إقليمياً.. هذه الحكمة عليهم أن يتذكروها، أو يقوم من بينهم رشيد يذكّرهم بها، فالجهل والعصبيّة والغرور الذي يدفعهم للعب بالنار، سيجعلهم يحترقون بها قبل غيرهم.

هناك ميدان للتنافس السياسي بين ايران والسعودية، فإذا ما تحوّل الى تكسير داخلي، فإن السعودية تخسر.

وهناك ميدان للتنافس على زعامة الإسلامي، ولكن الحرب الطائفية، تغرق مشعلها بالعنف وتزيد فيه الشرخ.

وهناك ميدان للتنافس على التطور والنمو وتقديم النموذج (منافسة في صناعة النموذج/ نموذج الدولة السيدة والوطنية والمتطورة) ولكن أن يتحول ذلك الى إهدار إمكانات الخصم عبر تخفيض أسعار النفط وزيادة الإنتاج، وعبر الحروب بالنيابة، فإن هذا لا يخدم الطرفين.

السعودية عاجزة عن المنافسة ـ كما قلنا مراراً في هذه المجلة ـ ولكنها تستطيع المنافسة في الإرتماء بأحضان الأميركان. وفي تضييع ثروات الوطن على خردة السلاح. وفي نهب خيرات الوطن الذي يعيش نصفه على الأقل فقيراً أو تحت خط الفقر. وفي إشعال الفتن الطائفية المتنقلة من بلد الى بلد، ومن مكان لآخر. وفي إنتاج وتصدير أفكار العنف الوهابي وكذلك تصدير الإنتحاريين الى كل مكان في العالم.

هذا ما تستطيع السعودية أن تنافس فيه.

كيس مال كبير، يلعب به الأمراء، ويتصورون أن بالمال وحده يصنعون وطناً أو يحجز لهم مكاناً مرموقاً تحت الشمس.

هذا من جهلهم، مع أن التجارب التي مرّت على آل سعود كثيرة، ولكن العمى الطائفي ما بعده من عمى؛ خاصة وأنهم واثقون من أنهم (آلهة) في ديارهم، لا يستطيع أحدٌ أن يحاسبهم أو يقف بوجههم، رغم الكم الهائل المنشور عن فسادهم، ورغم وصول الأوضاع المعيشية والإقتصادية الى مستويات غير مسبوقة من الإنهيار.

من المؤكد أن القادم أسود بالنسبة للسعودية وحكامها.

ومن المؤكد أن هذا الشعب الذي تمّ ترويضه لعقود من السنين أخذ بالتفلّت والتذمّر من سجانيه.



إيران والسعودية: تفكيك الدول وتقسيمها

ومن المؤكد أنه لا بدّ أن تتمظهر ردات فعل هذا الشعب على الأرض، بعد أن وصل كثير من المواطنين الى أدنى من مرحلة الفقر.

القادم لن يكون سهلاً لا على المواطنين ولا على آل سعود ووهابييهم ونجدييهم.

وقد استفرغ الأمراء كل محاولات الإصلاح وتعدّوها بمراحل، ولا يلوح في الأفق إلا انهيارات على كل الأصعدة الدينية والأخلاقية والسياسية والأمنية والمعيشية والإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والثقافية وغيرها.

وبدل أن ينشغل آل سعود بالدفاع عن مكانتهم وسمعتهم كما مكانة وسمعة وهابيتهم العنيفة في الخارج، عليهم أن يهتموا بكراسي حكمهم في الداخل، فالموج الذي طال انتظاره قد يأتي على حين غفلة. والإنكباب على إصلاح الداخل لإطالة عمر الدولة، وإطالة حكم آل سعود، أوجب من الصراعات الإقليمية المفتعلة والتي لن ترتد على البلاد إلا مزيداً من التوتر والتراجع.

دوافع المنافحة الوهابية

الغيرة المشبوهة على الشيخ القرضاوي

عمر المالكي

(الكلب العاوي)، (أجهل من حمار)، (عجوز أفقه منه)، (من علماء السوء)، (قرد)، (خبيث)، (كبر في السن)، تمثل بعض قائمة النعوت المتداولة في الوسط الوهابي الديني والشعبي التي قُذف بها العالم الجليل الشيخ يوسف القرضاوي، حتى باتت تلك النعوت من خصوصيات الثقافة الوهابية. وبإمكان المرء القيام بجوجلة سريعة للبحث في المواقع الوهابية المشتملة على (كتب للتنزيل) ليصعق من المحتويات اللاهبة التي تنطوي عليها كتابات وفتاوى علماء السلفية من ألفاظ يربأ الإنسان السويُّ عن استعمالها، ومن بين تلك الكتب:

ـ (رفع اللثام عن مخالفة القرضاوي لشريعة الإسلام)، أحمد بن محمد بن منصور العديني

ـ (القرضاوي في الميزان)، سليمان بن صالح الخراشي

ـ (إسكات الكلب العاوي يوسف بن عبد الله القرضاوي)، مقبل بن هادي الوادعي

ـ (الحق الدامغ للدعاوي في دحض مزاعم القرضاوي)، عبد الكريم الحميد

ـ (تعزيز الرد الكاوي لإسكات الكلب العاوي يوسف بن عبد الله القرضاوي)، لعبد الله شكيب السلفي

ـ (غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام)، الشيخ ناصر الدين الألباني

ـ (الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام)، صالح الفوزان

ـ (مجموعة علماء الدليل على ما للقرضاوي من أباطيل).

هذه بعض ما صنّفه علماء الوهابية ضد فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، إلى جانب عشرات المقالات كتبها علماء وهابيون تنضح بالإسفاف واللغة الهابطة التي لا تليق برجل دين فكيف إذا عني بها عالماً جليلاً أفنى عمره في خدمة الإسلام ونشر الدعوة.

وقد تكفّلت دور النشر، والمكتبات، والمواقع الحوارية السلفية بنشر هذه الكتب والدعاية لها والحثّ على قرائتها في سياق التحذير والتشهير. ومن بين ما قاله علماء الوهابية عن الشيخ القرضاوي:

• أجاب الشيخ الألباني عن سؤال حول آراء الشيخ القرضاوي بالقول (يوسف القرضاوي دراسته أزهرية و ليست دراسة منهجية على الكتاب والسنة. و يفتي الناس بفتاوى تخالف الشريعة. و له فلسفة خطيرة جداً، إذا جاء الشيء محرَّم في الشرع، يتخلص من التحريم..).

• أجاب الشيخ إبن جبرين ما نصه: (لا شك أن هذا الرجل معه هذا التساهل. سبب ذلك أنه يريد أن يكون محبوباً عند عامة الناس. حتى يقولوا أنه يسهل على الناس، وأنه يتبع الرخص ويتبع اليسر. هذه فكرته. فإذا رأى أكثرية الناس يميلون إلى سماع الغناء قال: إنه ليس بحرام. وإذا رأى أن أكثر الناس يميلون إلى إباحة كشف المرأة وجهها، قال: إن هذا ليس بحرام، أنه يجوز لها كشف وجهها عند الأجانب. وهكذا فلأجل ذلك صار يتساهل حتى يرضي أكثرية الناس. فنقول لك لا تستمع إلى فتاواه، وعليك أن تحذرها وأن تتمسك بالحق وتعرفه. والحق –والحمد لله– واضح والأدلة عليه كثيرة. وكون هؤلاء –هو أو غيره– يسعون في التقريب مع الرافضة، ومع المبتدعة، حتى مع الكفار كالنصارى واليهود، هذا من زلاتهم، ولا يجوز أن نقلدهم في خطاياهم وزلاتهم).

• الشيخ مقبل الوادعي جاء بما هو أدهى ومخلّ بـآداب الإسلام بقوله: (إن الشيطان قد تفرغ له ليلقي له شبهاته. وهذا لا يعلمه إلا من أطلعه إبليس على سره).

وقد عكف الرعاع وقطعان الوهابية بنشر آراء علمائهم في فضيلة الشيخ القرضاوي وبرعوا في تلخيصها وإجمالها كيما تكون سريعة في الرواج وسهلة في تبني المواقف (الشرعية)، فكتب أحدهم مقرراً لأقوال العلماء ما خلاصته: بأن أفكارالشيخ القرضاوي المنحرفة قديمة ولكنها ظهرت الآن بسبب ما توفر له من تسهيلات كبيرة من جهات مجهولة على الفضائيات والمؤتمرات والإنترنت وغيرها، مما لا يتوفر لأي عالم آخر، وأن الشيخ القرضاوي يتسرّع في الإجابة في المسائل المعضلة التي تتطلب الأناة والتروي والمدارسة الجماعية. وهو كثيراً ما يفتي بالرأي بدون علم ولا تأني..فهو مستعد لأن يفتي بأي شيء يرغبه الجمهور وفق قاعدة الشهوات تبيح المحظورات، وأن الشيخ بعد خروجه من مصر واستقراره في


الشيخ الفوزان: قلد القرضاوي الأقوال الشاذّة

نعيم حكام قطر ويذخهم عليه، فلم يعد من الممكن عليه مخالفتهم في القضايا المصيرية. فرجع عن كثير من أفكاره مثل تكفير من لا يحكم بما أنزل الله، وقضايا الجهاد، وقضايا الولاء والبراء، وغير ذلك. وأن الشيخ بعد أن كبر وشاخ فإنه اختلط عقلياً فجاءت تلك الأفكار المنحرفة. وبالتالي وجب ترك كل كتبه وفتاواه الجديدة)

الشيخ صالح السحيمي وصف فضيلة الشيخ القرضاوي بأنه شخصٌ (يفتن الأمَّة عبر أجهزة القنوات الفاسدة..)..

أما الشيخ مقبل الوادعي فأسفّ في الكلام

وأطلق وصفاً بذيئاً على عالم كبير وهو (الكلب العاوي)، وأخذته العزّة في إسفافه فأوغل في تجبير آيات كريمة كقوله تعالى (وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ)[سورة الحج/الآية:١٨] وقوله تعالى: (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ. وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا) [سورة الأعراف/الآية:١٧٥-١٧٦] ويقول: (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) [سورة الجمعة/الآية:٥] ويقول: (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ. وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ) [سورة الأنفال/الآية:٢٢-٢٣].

وما يدهي أن هذه التوصيفات المبتذلة لقيت قبولاً لدى العلماء السلفيين فضلاً عن أتباعهم، ولم ينكروا عليه فقد وقعوا ما وقع فيه من إسفاف في القول، وخرجوا كما خرج عن حدود اللياقة والتهذيب، فنشروا كتاباً بعنوان (جمع الفتاوي في بيان جواز تسمية القرضاوي بالكلب العاوي)، يشتمل على كلام علماء الوهابيين مشحوناً بألفاظ التجريح الشديدة مثل الكلب والحمار والقرد والخبيث وأمثالها، تعضيداً لما قاله الشيخ الوادعي في فضيلة الشيخ القرضاوي، و(أن ما قاله لم يكن بدعاً من القول ولا شذ عن العلماء بل من خالفه فهو أحق بالشذوذ وهو المنبوذ!).

في ظل الحملة الوهابية المتواصلة منذ عقدين على الشيخ القرضاوي، وفي ظل صمت سياسي وديني وإعلامي سعودي عن كل ما أصاب الشيخ من أذى وتجريح، قررت الوهابية السياسية والإعلامية تجميد حملتها واستغلال الخلاف الطارىء بين الشيخ القرضاوي وعدد من علماء الشيعة على خلفية تصريحات وبيانات صدرت عن الشيخ القرضاوي حول الشيعة، فأفاض الوهابيون في تأجيجها، ونفخوا في نارالفتنة التي خمدت لسنوات طويلة بالرغم من محاولات الوهابيين إضرامها.

عكف الرعاع وقطعان الوهابية على نشر قدوحاتهم في فضيلة الشيخ القرضاوي وبرعوا في تلخيصها ونشرها في الآفاق

هؤلاء الذين وجدوا فرصة في تأجيج الفتنة الطائفية على خلفية تصريحات فضيلة الشيخ الجليل يوسف القرضاوي الأخيرة، لم يدفعهم الحرص على بيضة الإسلام ولا الغيرة على مكانة عالم كبير في مقام الشيخ القرضاوي، الذي لم ينل قبله أو بعده من الأذى والتجريح والتعريض كما ناله من علماء الوهابية، الى حد أن الرعاع تطاولوا باللسان والقلم فقالوا فيه ما لم يقله أعداء الإسلام فيه.

وخلال فترة قياسية جنّدت وسائل إعلامية سعودية، ومواقع حوارية سلفية، وشخصيّات وهابية كل ما أمكنها من طاقات لجهة تثمير القضية من أجل إشعال فتنة طائفية لأغراض ليست بريئة وغير دينية، خصوصاً ممن كان بالأمس يجهد في استعمال ما عجزت قواميس البذاءة عن إنتاجه من ألفاظ، ومن صمت حتى عن مجرد الإنكار باللسان على وقاحة وقباحة اللغة لدى من امتطوا صهوة الدين، فأسرفوا بصفاقة غير معهودة في كيل الإتهامات والنيل من كرامة ومقام من سبقهم في ميدان العلم والجهاد والدعوة، ومن تربى على دروسه وعلمه أجيال.

وعلى حين غرّة، أصبح الشيخ القرضاوي (العالم الجليل)، و(المنافح عن أهل السنة والجماعة)، و(لا يخشى في الله لومة لائم)، و(فضيلة الداعية)، و(ندعو لمناصرة الشيخ العلامة القرضاوي)، (كلنا القرضاوي)، بحسب ما جادت به المواقع السلفية ذاتها التي بالأمس القريب كانت تنظّم الحملات التشهيرية ضد الشيخ القرضاوي بعنوان الاحتساب والتقرّب الى الله عزّ وجل.

هذه الغيرة المشبوهة لا ريب أنها تنجب أسئلة كبرى حول دوافع الوهابية بأبعادها السياسية والدينية والإعلامية من وراء تلك المنافحة المفتعلة عن الشيخ القرضاوي، فيما ندرك سلفاً حقيقة مايضمره هؤلاء له حين تخمد نار الفتنة، فسيعودون تارة أخرى إلى ما بدأوه منذ سنين بعيدة في النيل والتعريض من الشيخ القرضاوي، وربما أرادوها فرصة كيما ينتقموا منه ولكن على طريقتهم.

واذا كان لدى هؤلاء الوهابيين حرص على الشيخ القرضاوي فليعلنوا ندمهم وتوبتهم عن أحكام وفتاوى وكتب أغرقوا ساحتهم بها حتى صارت شغل الرعاع، الذين عكفوا على ترويجها قربة إلى الله سبحانه وتعالى، وامتثالاً لفتاوى علماء السلف.

مالذي يدفع بموقع (إيلاف) الالكتروني، والتي يديرها إعلامي سعودي بنزعة علمانية رثّة نذر نفسه للدفاع عن العائلة المالكة رجاء مصلحة يجنيها، للقيام باستطلاع مفبرك في الجزائر كما هو واضح من محتويات الاستجواب



عبدالكريم الحميد: القرضاوي غاوي

وطبيعة الاجابات، بله والأسماء المشاركة فيه (ومن المضحك أن يضطلع بالمهمة شخص يدعي كامل الشيرازي!)، بهدف استجواب الجزائريين من شرائح مختلفة وفئات عمرية متباينة ليخرج الإستجواب بنتيجة أن (تأييدا جارفا من طرف الشارع المحلي لصالح الشيخ الداعية يوسف القرضاوي وتصريحاته الأخيرة ضدّ الشيعة). ويعلق معدّ الإستجواب على النتيجة بأن (كلام القرضاوي منطقي، بهذا الصدد). أليس ما يدعو للغرابة أن يكون صاحب (إيلاف) معنياً بموضوعات عقدية، فيما لم يعهد منه ذلك من قبل، والأغرب أن يصبح هذه المرة فحسب كلام الشيخ القرضاوي (منطقياً)، وهو الذي ناله من توصيفات التجهيل بأقذع الألفاظ، فهل أصبحت الفتنة الطائفية مناسبة لمنح شهادة البراءة العلمية والدينية للشيخ القرضاوي وغيره ممن أصابتهم سهام الوهابية السياسية والدينية.

من فحوى المقالات والتقارير المنشورة في الصحافة السعودية المقرّبة من العائلة المالكة، أن القضية ليست دفاعاً عن الشيخ القرضاوي ولا تبنيّاً لمواقفه بقدر ماهي توظيفاً مشبوهاً وابتزازاً

مغرضاً في معارك آل سعود مع إيران، وانتقاماً لخسائر تكبّدوها في العراق ولبنان وفلسطين.

لا ريب أن رد فعل بعض علماء الشيعة وتعليقات وكالة الأنباء الإيرانية خرج عن حدود العقلانية الرشيدة واتسّم بالانفعالية ما جعل الخلاف الفكري يجنح الى محال غير مقصودة ما تسبب في انفلات وتصاعد الخَلاف، بل يمكن القول أن ردود الفعل الشيعية وفّرت ذريعة لوسائل الإعلام الوهابية كيما تزيد في أوار الخلاف وتذهب به الى مواقع مشبوهة من أجل استدراج المسلمين الى التصادم، فتجني الوهابية ثمارها في نهاية المطاف، فيما ينشغل المسلمون عن قضاياهم الكبرى.

ربما كانت صحيفة (الرياض) ممثلة في رئيس تحريرها تركي السديري، إستثناء في (الطبخة الطائفية) التي يديرها ثالوث (العربية)، و(الشرق الأوسط) و(إيلاف). فقد تنبّه السديري لخطأ إقترفته صحيفته حين أقدمت على إعادة نشر تصريحات الشيخ القرضاوي التي أعطاها لجريدة (المصري)، وربما كان الخطأ فادحاً لكون الصحيفة أول من تبرّعت بإعطاء الخبر بعداً إعلامياً ودولياً. السديري، الذي عرف عنه نزعته المعتدلة ونأيه عن الخلافات الطائفية، شرح في مقالة له في ١٣ سبتمبر الماضي بعنوان (القرضاوي والإختصار الخاطىء) طبيعة الإشكال الفني الذي وقع فيه أحد محرري الصحيفة حيث (اقتطع الجزء الأخير من النص لكي يكون في حجم المساحة الصغيرة لكنه حاصر رؤية الشيخ

لم يكن دفاع الوهابية عن الشيخ القرضاوي من منطلق الغيرة عليه، بل تلبية لأهداف الحكومة السعودية في صراعها الطائفي

القرضاوي بشكل يسيء له كما لو كان يتحدث عن خصوصية شيعية، ولذا تم حذف الخبر في الطبعتين وزودت الطبعة الأولى في الغد بنص اعتذار..).

على عكس هذه الأريحية التي تستحق التقدير، تحوّلت صحف سعودية أخرى مثل (الشرق الأوسط) إلى راقص سيرك، فراحت تغذي الخلاف بمزيد من الزيت الطائفي، فكتب طارق الحميد، البارع في سيركوية صحافية هابطة، في ٢٠ سبتمبر الماضي وكأنه يعرّي أمنية داخلية بقوله (نحن أمام كرة من نار، مذهبية وسياسية، يتقاذفها من جهة الدكتور يوسف القرضاوي بحديثه عن المد الشيعي الإيراني في المنطقة، ومن الجهة الأخرى الإيرانيون بردهم على الشيخ والذي جاء في جله مكرورا تعوده كل من يقول أمرا لا يروق لإيران ومريديها). وزاد على ذلك تأييداً وتعضيداً وتشجيعاً لمزيد من الجنوح الطائفي، كما تعكسه مقالات الحميد اللاحقة، وكلها تصبّ فيما أومأنا إليه آنفاً من أن الهدف لم يكن دينياً بقدر ماهو إنتقاماً لخسارة السعودية في المنطقة.

ويرى متابع لمجريات الجدل المذهبي الأخير بأن انعكاس للخلاف السياسي بين السعودية وإيران (وفى حين عملت السعودية على وهبنة العالم دينيا عملت إيران داخل العالم السنى منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن وتكثف نشاطها فى السنوات العشر الأخيرة، أى أن النشاط السعودى التبشيرى المغموس بدولارات النفط كان موجها للسنة لوهبنتهم وجذبهم نحو التشدد السعودى ولغير المسلمين لتحويلهم للإسلام، فى حين أن مجال عمل السياسة الإيرانية هو داخل الدول السنية أو لفتح خطوط مباشرة مع الأقليات الشيعية فى الدول السنية).

وفيما كان الشيخ القرضاوي من الشخصيات المحظور ظهورها في الإعلام السعودي على مدى عقود طويلة، تقدم فجأة صحيفة (الشرق الأوسط) في ٢٥ سبتمبر الماضي على إجراء مقابلة مع الشيخ القرضاوي خلال فترة زيارته مكة المكرمة لأداء العمرة، وتخصّص اللقاء للحديث عن ذات الموضوع، أي الخلاف السني الشيعي، وتركيز المقابلة حول إختراق شيعي لدول سنيّة، في إشارة واضحة إلى الهدف السياسي المراد تحقيقه في هذه المقابلة، والذي لا يخرج عن سياق معركة الحكومة السعودية مع خصومها السياسيين بعد تحطّم رهاناتها في المنطقة. ولذلك لم تتردد الصحيفة في اجتزاء بعض المقاطع من كلام الشيخ القرضاوي لتضعها في المقدمة مع قدر كبير ولافت من التوجيه، مثل عبارات (ايران بلد مطامع واحلام، الامبراطورية الفارسية القديمة وكسرى والمسألة مخلوطة بنزعة فارسية مع نزعة شيعية مذهبية مع تعصب)، يضاف الى ذلك نوع الأسئلة الملغومة التي كانت الصحيفة تهدف من ورائها توتير الأوضاع ودق إسفين بين المسلمين.

بالرغم من ذلك كله، فإن العقلاء في هذه الأمة إنبروا لتطويق الخلاف كيما لا يستفيد منه المهووسون بالمعارك الطائفية، فكتب الأستاذ فهمي هويدي مقالاً في صحيفة (الدستور) المصرية في ٢٦ سبتمبر الماضي مقالاً بعنوان (الطائفة أم الأمة) سلّط الضوء فيه على تيارين أو نمطين من التفكير في الساحة الإسلامية، أحدهما مهجوس بالدفاع عن الطائفة، والثاني مشغول بالدفاع عن الأمة. وبسبب انشغال االطائفة الأولى بالمعتقدات والثانية بالسياسات، ظهر تيار ثالث من المتعصبين والمهيجين ومثيري الفتن، (ورغم قلة عدد هؤلاء إلا أن التقنيات الحديثة في وسائل الاتصال أثبتت لهم حضوراً لا نستطيع أن نتجاهل تأثيره على تسميم الأجواء وإشاعة التوتر بين بعض أركان التيارين المذكورين، وفي حين يدور الحوار بينهما بلغة أهل العلم فإن المتعصبين والمهيجين استخدموا لغة مغايرة وفرضوا على



الألباني: اقرض القرضاوي قرضاً!

الحوار مفردات يتأبى عليها الحس السليم فضلاً عن أدب المتعلمين..).

كما تحدّث المفكر الإسلامي الدكتور محمد سليم العوا من موقعه كأمين عام للإتحاد العالمي لعلماء المسلمين بعبارات ملؤها الحرص على وحدة الأمة الإسلامية وقيمها النبيلة، وسفّه في اتصال هاتفي مع قناة (الحوار) اللبندنية خلال شهر رمضان المبارك دعاوى الذين يصطادون في الماء العكر. كما عبّر المفكر الإسلامي البروفسور أحمد كمال أبو المجد في رسالة للشيخ القرضاوي نشرتها صحيفة (الدستور) القاهرية في ٣٠ سبتمبر الماضي قال فيها (أقطع قطع العارف أن هناك من يهمه تفتيت الأمة في هذا الظرف). وشدّد أبو المجد على سحب القضية من التداول وإدخالها في المجامع العلمية والتمسّك بالمناقشات الودية والإلتزام بآداب الحوار سواء (ما يتعلق منها بأطرافه وما يتعلق بالمنهج العلمي المنضبط).

ملخص الكلام: أن الخلاف المذهبي القديم الذي تجدّد الجدل فيه، جرى استغلاله ببشاعة من قبل السعودية في صراعها السياسي مع إيران، وجاءت ردود الفعل الشيعية المتشنّجة وخصوصاً من وكالة أنباء (مهر) الإيرانية بعباراتها غير المسؤولة والنابية لتقدّم ذريعة نموذجية للإعلام السعودي كي يستدرج العلماء والعامة الى معركة وهمية، فيما يتراجع الإهتمام بقضايا الأمة، والمؤامرات الكبرى التي تحدق بعالمنا الإسلامي.

اللحيدان يقود حفلة التكفير

القتل أساس العدل!

سامي فطاني

جهازان ممقوتان في هذه البلاد، الداخلية والقضاء، بالرغم من كونهما مسؤولين عن أهم قضيتين: الأمن والعدل، فقد تحوّلت الداخلية الى مصدر تهديد لأمن الناس، بفعل تدابيرها القمعية وخصوصاً في مجالات حرية التعبير، والرأي، والإجتماع، كما تحوّل القضاء إلى أداة للجور والظلم والتفريط وإهدار الحقوق بله والدماء..بكلمة يمارس هذان الجهازان عكس الأهداف المرسومة لوظيفتيهما.

تحدثنا طويلاً على صفحات المجلة عن اقترافات وزارة الداخلية، ولنا وقفة هنا مع القضاء، بالرغم من وقفات سابقة. فثمة مناسبة تقتضي تركيز الحديث عن القضاء، وخصوصاً عن الشيخ صالح اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى. فالرجل كان يأمل في طي صفحة الإتهامات التي لاحقته في مايو ٢٠٠٥ على خلفية التحريض على الإرهاب في العراق، ما دفع به لإصدار بيان ينفي فيه صحة الإتهامات ووصف من أطلقها بأنهم (مريدو السوء)، وأن من يختلق الإشاعات تلك بأنهم (مجرمون، حاقدون، جريئون على الكذب)، بحسب بيانه الصادر في ٢ مايو ٢٠٠٥، ولكنه عاد وأنعش الذاكرة مجدداً بما لا يدع مجالاً للشك بأن الميول الراديكالية لدى اللحيدان، شأن كثير من زعامات ومشايخ الوهابية، لا بد أن تعبّر عن نفسها في لحظة ما، مهما حاول كبتها أو تأجيلها.

لفت الكاتب عبد العزيز العلي في ١٧ سبتمبر الماضي في مقال بعنوان (الشيخ اللحيدان..بداية ونهاية) الى نزوعات متشدّدة قديمة لدى اللحيدان، أي منذ كان في الثلاثين من عمره، وبعد توليه سكرتارية مفتي الديار السعودية الشيخ محمد إبن إبراهيم. رجع العلي الى مقالة للحيدان بعنوان (التعليم ودروس الدين) نشرت في مجلة (راية الإسلام) في جمادى الأولى سنة ١٣٨١ ـ ١٩٦١، زعم فيها بأن ضعف الإيمان لدى الناس عائد الى انتشار التعليم النظامي وانتشار المدارس، وكتب ما نصّه (ففي بلادنا وغيرها تضعف روح الإسلام ويخف سلطانه على النفوس عند المتعلمين؛ ويتسع هذا الضعف ويخف ذلك السلطان بقدر ما يتسع التعليم وتنتشر المدارس). وزاد اللحيدان على ذلك بأن دعا إلي عدم تنجيح الطالب في دراسته وإن كان متفوّقاً، إذا كان مقصّراً في مظاهره الدينية، في إشارة الى إطالة اللحية وتقصير الثوب، (وأن يشعر الطلاب أن من يحفظ عنه إخلال ببعض النواحي الدينية، فسيكون لهذا دخل في عدم نجاحه؛ وسينظر إليه بأنه قاصر عن زملائه وإن تفوّق في المعلومات). وشملت العقوبة حتى المعلم، وكان في الغالب من الوافدين العرب، حيث هدّده بالإبعاد أو الفصل من الوظيفة في حال (ضبط عليه إخلال بالسلوك وإظهار لما يتنافى مع الإسلام..).

وبخلاف التحليل النفسي لتطوّر الأفكار بحسب المراحل العمرية، فإن هذا النوع من التحليل لا ينطبق بأي حال على علماء الوهابية، وسنلحظ أن الميول الراديكالية لدى اللحيدان، شأن أكثر مشايخ وعلماء نجد، رافقته طيلة حياته فلم تفتر حماسته المنفلتة أو تبرد ميوله الملتهبة، فقد حافظ على مسلك التشدد والإقصائية ملتزماً الحرفية التامة لكل تعاليم المذهب.

من بين فتاويه التكفيرية، حتى بعد تهمة تحريضه على الإرهاب في العراق، إصداره فتوى بإخراج الداعية المصري عمرو خالد من الملّة بناء على معلومات مجتزأة ومبتورة وضعت في سؤال للشيخ اللحيدان خلال محاضرة له بجامع الأمير تركي بن عبد الله بتاريخ ١٤ صفر ١٤٢٩هـ. وعقّب اللحيدان على حكم الخروج من الملّة بقوله (في هذا الزمن كثرت الطلعات الخبيثة واتخاذ منابر فاسدة، وتسور الى الدخول في منابر الخير دعاة ضلال، فهؤلاء لا يوصفون بأنهم دعاة إلا إذا قيل أنهم دعاة فساد وفجور وظلم وعدوان).

رأي اللحيدان لم يكن جديداً ولا صادماً، وإن جاء في هيئة أحكام ذات صلة بأشخاص، أما بخصوص موقفه من القنوات الفضائية، فيعود إلى نحو أربع سنوات، حيث أجاب في لقاء تلفزيوني مع قناة (المجد) الفضائية الوهابية عن الموقف من القنوات الفضائية وما تبثّه من برامج غير محتشمة فقال (يجب علينا جميعاً محاسبتهم وإيقافهم عند



اللحيدان رئيس جهاز القضاء الفاسد

حدهم كل بحسب استطاعته وقدرته)، وعاد في محاضرة له في ١٤٢٨ بعنوان (هدي النبي عليه الصلاة والسلام في الاحتساب)، لتأكيد موقفه وقال (أن تلك القنوات الفضائية شرها عظيم وأنه يجب علينا جميعا التحذير من خطورة متابعتها).

لايبدو أن اللحيدان الذي زعم سابقاً بأنه رجل قانون ويختار ألفاظه بعناية قد أثبت مرة واحدة بأنه كذلك، فقد جاءت عباراته المنفلتة دائماً خلاف دعواه، خصوصاً تلك المشتملة على أحكام عقدية.

ما تجدر الإشارة إليه أن اللحيدان كان من

المعارضين لمؤتمرات الحوار الوطني، فلم يحضر أياً منها مشاركة أو مباركة، ووقف ضد تطوير النظام القضائي حتى بعد إعلان الملك عبد الله عن نظام قضائي جديد. ويستند اللحيدان في تشدّده هذا الى علاقته الوثيقة والفاسدة في آن مع الأمراء سلطان ونايف وسلمان.

ولابد أن تصل مواقفه المتشدّدة من القنوات الفضائية خلال الأربع سنوات الأخيرة الى ذروتها، وهو ما حصل بالفعل حين أصدر فتوى عبر برنامج (نور على الدرب) على إذاعة القرآن الكريم والذي بُثّ في العاشر من سبتمبر الماضي تجيز، أي الفتوى، قتل ملاك القنوات الفضائية العربية التي يعود أغلبها لأمراء سعوديين أو لحكام خليجيين. واللافت أن إذاعة الرياض الرسمية بثّت البرنامج المشتمل على الفتوى لثلاث مرات.

وقال اللحيدان رداً على سؤال حول الموقف من ملاّك الفضائيات المصنّفين بحسب الوهابيين (من الذين يسعون في الأرض الفساد)، بأن أمام هؤلاء الملاّك (أحد خيارين إما أن يناصحوا فيتوبوا أو يقتلوا)، وقال مانصه (إن من يدعو الى الفتن إذا قدر على منعه ولم يمتنع قد يحل قتله لأن دعاة الفساد في الإعتقاد أو بالعمل إذا لم يندفع شرهم بعقوبات دون القتل جاز قتلهم).

وقد ساد تفاؤل لدى بعض المتعاطفين والمقربيّن والخائفين على صور الوهابية بأن الشيخ اللحيدان قرر التراجع عن فتواه، وأنه سيظهر في وسائل الإعلام المرئية ليعلن عن تراجعه، ولكن ما حدث كان طبيعياً من منظور خبراء المدرسة الوهابية فيما كان صدمة لدى هذا البعض، فقد امتطى اللحيدان صهوة الإعلام الفضائي ليعلن بالفم الملئان صحة فتواه بل وزخمها بالمزيد من التوضيح والتبيين، وبحسب أحد المراقبين (فمن فاته العرض الأول من فيلم اللحيدان فقد تعهد هو بالقيام بعرض ثانٍ وربما ثالث ورابع إن تطلب الأمر ذلك، أو إن اقتضت المصلحة الشخصية ذلك، لا فرق).

في رد فعل على فتوى اللحيدان، عارض الشيخ عبد المحسن العبيكان، المستشار بوزارة العدل، ورأى بأن (الفئة الضالة سوف تستغل هذا الرد كما استغلت الردود السابقة بالذهاب الى العراق بدعوى الجهاد فيه، والذي ذهب الكثير والكثير من أبنائنا إليه وقبض على بعضهم). كلام العبيكان كان بمثابة قنبلة إنشطارية، فهو يحذّر اللحيدان من أن يكون أحد مصادر تغذية التطرّف والعنف، كما يومىء من طرف خفي الى التشكيك في حكمة اللحيدان وزعم الأخير باختيار ألفاظه بعناية فائقة ودقة، حين ذكّره بما قاله قبل سنوات حول التحريض على الارهاب، وأفادت الجماعات السلفية المقاتلة منه في العراق، وهاهو يرتكب الخطأ ذاته ويقدّم مادة أخرى لتلك الجماعات كيما تستفيد منها على طريقتها، وحسب العبيكان (جاءتهم الفتوى ـ أي فتوى اللحيدان ـ على طبق من ذهب ليستغلوها استغلالاً سريعاً، وليتحركوا لتجنيد شبابنا لإزهاق الأنفس وتفجير المحطات ومواقع ملاك هذه القنوات). وقال العبيكان بأن (هذا الرد (الفتوى) سوف يكون له آثار سلبية كبيرة على الدولة وعلى سمعة الإسلام وعلى سمعة القضاء السعودي)..

الشيخ العبيكان المحسوب على خط الملك عبد الله، والذي يطمح لتولي منصب كبير في النظام القضائي الجديد، يواجه اللحيدان المحسوب على الجناح السديري. ولكن الأخير لا يخوض كحلفائه الأمراء الحروب مباشرة، فقد يحرّك من ينوب عنه، وللأمراء أسلوب متميّز في تلك الخلافات. فقد تولى الشيخ محمد النجيمي، المقرّب من الأمير نايف، مهمة الدفاع عن فتوى اللحيدان، كما دافع عن موقعه القضائي ومنطلقاته القانونية والشرعية في إصدار حكمه بالتعزير، الذي يصل إلى القتل، ضد ملاّك القنوات الفضائية.

وفي تعضيد لافت لفتوى اللحيدان، دعا الشيخ صالح الفوزان، عضو مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه اللحيدان، الى معاقبة مقدّمي برامج الأبراج عبر التلفزيون بالإعدام، على قاعدة أن (مقدمي الابـراج عبر القنوات الفضائية هم مشعوذون والشعوذة جريمة يعاقب عليها الاسلام بالقتل بواسطة السيف كما لا يجوز الصلاة على جثامين هـؤلاء المشعوذين بعد قتلهم)، بحسب صحيفة المدينة في ١٤ سبتمبر الماضي.

وفي السياق نفسه، جاء رد عضو هيئة الإفتاء السابق الشيخ عبد الله الجبرين، الذي قال في برنامج الجواب الكافي الذي تبّثه قناة (المجد) الوهابية (إن هناك أقلاما صحافية والإعلام اعتمدوا الإساءة والانتقاص من العلماء.. لابد أن يتم عقابهم، بفصلهم من أعمالهم، وسجنهم سجنا طويلا، وجلدهم، حتى يرتدعوا).

مسلسل فتاوى القتل والتكفير إزاء برامج أو قنوات أو حتى مسلسلات من قبل المشايخ وعلماء الوهابية لم تتوقف، بالرغم من أن غالبية البرامج والقنوات والمسلسلات بتمويل سعودي شبه رسمي، أي من أمراء نافذين في العائلة المالكة والحكومة. فقد أفتى الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، المفتي العام، بخبث وانحلال وضلال المسلسلات التركية، ووصف القنوات التي تبث هذه المسلسلات بأنها غير إسلامية، وحرّم مشاهدتها لاشتمالها على (الكثير من الشر والبلاء وهدم الأخلاق ومحاربة الفضائل). يذكر أن القنوات السعودية مثل إم بي سي المملوكة من قبل أمراء سعوديين وأصهار الملك السابق فهد، من عائلة آل إبراهيم، هي أول من بدأت عرض المسلسلات التركية.

وفي تعليقه على ردود الفعل المتحفّظة أو المعارضة لفتوى اللحيدان، أعطى الأخير حديثاً للتلفزيون السعودي في ١٥ سبتمبر الماضي أوضح فيه موقفه مؤكّداً ما قاله ومخيّباً آمال من انتظروا رأياً آخر غير الذي أطلقه من قبل. وفي الوقت الذي وضع الضجة في إطار عملية تحريف لكلامه، فقد عاد إلى صوغ فتواه بألفاظ أخرى بعد مطوّلة لحيثية الحكم، ليختم (وأن هؤلاء المسئولين والباثين إذا لم يمتنعوا ومنعتهم السلطة ولم يمتنعوا وعادوا في ذلك أنهم يعاقبون ومن لم يردعه العقاب واستمر على إفساد الناس فيما يبث أنه يجوز للسلطة قتلهم قضاء).

الجديد في توضيح اللحيدان، لا صلة له بدرجة الحكم أو مستوى العقاب، وإنما في مرجعية تنفيذه، فالقتل ثابت ولكن الكلام يدور على جهة التنفيذ، وربما آلته، وهذا ما جعله يضيف كلمة (قضاءً) أي التأكيد على مرجعية الدولة في ممارسة دور القتل.. بالرغم من أن اللحيدان كان واضحاً في فتواه بإطلاق الحكم وتفويض عموم من يقدر عليه، سواء كانت دولة أو فرداً أو مجموعة.

فتوى اللحيدان التي تزامنت مع مرور الذكرى السابعة لحوادث الحادي عشر من سبتمبر وفّرت ذريعة دينية نموذجية للتحريض على المزيد من العمليات وفي الوقت نفسه شرعنة ما سبق من عمليات.

ردود الفعل على فتوى اللحيدان كانت في الغالب ناقد بشدّة. فقد وصف الكاتب الفلسطيني خالد الحروب في ١٤ سبتمبر الماضي فتوى اللحيدان بأنها نوع جديد من التغوّل (تغوّل الدين على الفضاء العام). أما الإعلامي الحجازي حسين شبكشي فوصف تداعيات الفتوى بأنها تسببت في (موجة ذعر وخوف تسود أصحاب الفضائيات بعد الفتوى..).

منظمة مراسلون بلا حدود الدولية المعنيّة بالدفاع عن حرية الصحافة ندّدت في ١٦ سبتمبر بفتوى اللحيدان وقال بيان صادر عنها أن الفتوى هي دعوة للقتل وتعرّض حياة الصحفيين للخطر. وتبني عدد من علماء الأزهر الشريف في مصر موقفاً مماثلاً وقال الدكتور محمود عاشور وكيل الأزهر السابق، أن الإسلام لا يجيز القتل إطلاقاً إلا بالحق وليس من الحق قتل أصحاب هذه القنوات، ولا يجوز قتل نفس إلا قصاصاً. أما الدكتور منيع عبد الحليم عميد كلية أصول الدين الأسبق فقال إن كل قناة فضائية بها برامج سياسية وثقافية وترفيهية، وينظم هذه البرامج ميثاق شرف، وقوانين يقوم بتطبيقها المختصون، وإذا أخطأ صاحب قناة تتم معاقبته وفقا للقوانين، والعقاب لا يكون بالقتل.

الشيخ العراقي البارز أحمد الكبيسي إتهم راللحيدان بالإجرام والكذب وقال في ٢٨ سبتمبر الماضي لوكالة فرانس برس (هذه الفتوى لا أساس لها من الصحة وهي مرفوضة بل هي جريمة وكذب على الله ورسوله وطعن في الدين الاسلامي الذي هو دين التسامح). وفي اتهام ضمني بصلته بالإرهاب قال الكبيسي أن اللحيدان (أصدر حكمه وهو يعلم أن هناك من يسمع كلامه وينفذ)، في اشارة الى المتطرفين.

هل ينتهي العام بمفاجأة؟

الوهابية السعودية تغتال الحريري

نقترب تدريجياً من موعد مواجهة حاسمة بين العدل والسياسة، بين حكم القانون ومنطق المصلحة، فقد ثبت على مدار الثلاث سنوات الماضية، أي منذ بدء التحقيق في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بأن العدالة لم تكن على درجة كبيرة من الصمود قبالة التجاذبات السياسية بين أطراف تزعم بأنها تعتصم بما يصدر عن المحققين من نتائج، وآخرين يرون بأن لابد من حسم النتيجة سلفاً وفق معطيات سياسية باتت معروفة، وبين غالبية تنتظر حسم اللغز الذي شغل لبنان والمنطقة، وإلى حد ما العالم، على مدار أكثر من ثلاث سنوات.

قبل أن تتصرّم الشهور الأخيرة من هذا العام، بدأت وسائل إعلام لبنانية وأجنبية تطلق تلميحات الى الجهة الضالعة في عملية الاغتيال. كان لابد للإشارة البالغة التي تضمّنها تقرير اللجنة الدولية في العام الماضي حول دور ما لعنصر سعودي في العملية قد فتح شهيّة لدى بعض المراقبين من أجل ملاحقة الخيوط المقطوعة في رواية اللجنة.

معلومات صحافية متداولة في لبنان تفيد بأن القاضي الدولي بلمار كان قد حقق بصورة سريّة مع الأمير بندر بن سلطان وأخوته خالد وسلمان إضافة إلى الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات بشأن معلومات حصلت عليها اللجنة خلال التحقيق عن تورّط عناصر سعودية، بحسب اعترافات زملاء لهم في السجون اللبنانية. وقيل أيضاً بأن التحقيق شمل ضبّاطاً أمنيين سعوديين عمل بعضهم في بيروت في الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٨.

وتميل بعض المصادر الإعلامية والسياسية اللبنانية إلى أن التقرير النهائي الذي سيصدر عن اللجنة الدولية قد يحمّل عنصراً سعودياً مسؤولية التفجير الذي أودى بحياة رفيق الحريري. وبحسب المصادر تلك فإن السعوديين أصرّوا منذ التقرير الثاني الصادر عن اللجنة على استبعاد أي دور لهم في عملية الاغتيال، وطالبو بلزوم حصر التهمة في سوريا وحدها، الأمر الذي رفضه محققون كبّار في اللجنة الدولية على أساس أن ذلك يعرّض بصدقيّة التحقيق ويحدث ضرراً بالغاً بسمعتهم في بلدانهم. ويقال بأن زيارة الأمير بندر الى روسيا شملت أيضاً موضوع المحكمة الدولية، باعتبار أن روسيا تضطلع بدور مراقب على عمل اللجنة الى جانب الصين، فيما يحاول الأمير بندر شراء صمت قيادتي البلدين عن طريق صفقات الأسلحة والاستثمارات السخيّة في كل من روسيا والصين.

في السياق نفسه، نشرت صحيفة (الأخبار) البيروتية في الرابع من أكتوبر تعليقاً على نبأ الموقوفين السعوديين الثلاثة في لبنان، وقال الصحيفة: حتى اللحظة لم يُعَد الموقوفون السعوديون الثلاثة الذين نقلوا إلى الرياض بناءً على طلبات استرداد بقصد التحقيق معهم وإعادتهم إلى لبنان. ومن شأن ذلك التأثير على سير عمل المحكمة العسكرية التي لم تستطع إثبات أي شيء على مجموعة الـ ١٣ التي ينتمي هؤلاء الثلاثة إليها وهي المجموعة التي تدور بعض الشبهات الجنائية حول ضلوعها في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. مع الإشارة إلى أن الموقوفين عندما رُحّلوا إلى الخارج، أخذوا معهم كل أغراضهم الشخصية، بما فيها الأمانات. كذلك فإن الرسائل الشخصية بين هؤلاء وأهاليهم قبل تسفيرهم، تضمنت إشارة واضحة إلى أن خروجهم نهائي ولن يعودوا إلى لبنان.

وقد ظهر من بين الأسماء الثلاثة شخص يدعى فيصل أكبر وهو إسم وهمي، تقول بعض المصادر الأمنية اللبنانية بأنه انتحال صفة للتمويه على هوية الشخصية الحقيقية المتورّطة في واحدة أو أكثر من الحوادث الأمنية في لبنان، وهذه المجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة في العراق، وتتلقى دعماً لوجستياً من أجنحة أصولية متشددة داخل السعودية.

المنجد سورياً! بعد فتوى ميكي ماوس

من (سكاي نيوز)، الى (سي إن إن)، و(فوكس نيوز)، و(سي إن بي سي)، وانتهاءً بمحطات أخرى أميركية وبريطانية نقلت بتهكم فتوى الشيخ السلفي محمد صالح المنجد فتوى قتل ضد البطل الكرتوني ميكي ماوس، الأكثر شهرة في العالم بين الأطفال. وكانت قناة (المجد) قد نقلت في ٢٧ أغسطس الماضي لقاءً مع الشيخ محمد المنجد، قال فيه بأن الفأر في الشريعة الإسلامية يقتل في الحل والحرم، ما ينسحب على الشخصية الكارتونية (ميكي موس).

وحذر المنجّد الأطفال من الإعجاب بشخصيات الفئران التي اشتهرت عبر الأفلام الكرتونية أمثال ميكي ماوس، وتوم أند جيري. وقال في حديث لتلفزيون (المجد) السعودي بأن (الفئران تلك الكائنات الممقوتة صارت عند الأطفال حاجة عظيمة ومحبوبة...يعني ميكي ماوس هذا شخصية عظيمة مع أن ميكي ماوس هذا شرعا يُقتل في الحل والحرم). وقال المنجد (الشريعة الإسلامية سمّت الفأر بالفويسقة وأنه يقتل في الحل والحرم..وأن الشيطان يسّير هذه الفأرة وأنها من جنود إبليس).



(http://www.youtube.com/watch?v=bnhQjkVT٤V٨).

اللافت أن الحملة التي شنّتها وسائل إعلام أميركية وبريطانية على الداعية الشيخ محمد صالح المنجد دفعت وسائل إعلام سعودية مثل قناة (العربية) وموقع (إيلاف) الالكتروني بوصفه بالشيخ السوري المقيم بالسعودية، في محاولة يائسة للتنصّل من أية مسؤولية، بالرغم من أن الشيخ المنجد أنهى دراسته الإبتدائية والمتوسطة والثانوية بالرياض وأنهي دراسته الجامعية في جامعة البترول والمعادن (جامعة الملك فهد حالياً) بالظهران بالمنطقة الشرقية في تخصص هندسة الإدارة الصناعية، وحضر دروس الشيخ بن باز، والشيخ إبن عثيمين، والشيخ إبن جبرين وغيرهم، وكان الشيخ إبن باز من توسّط له ليصبح خطيباً وإماماً ومحاضراً.

ومع ذلك نقل موقع (العربية نت) عن الشيخ المنجد قوله بأنه لم يصدر (أي بيان أو فتوى خاصة بقتل "ميكي ماوس"). وهذا صحيح باعتبار أن حديث الشيخ المنجد بقتل ميكي ماوس جاء في التلفزيون.

مقدّمو البرامج الاخبارية البريطانية والأميركية دخلوا في نوبة ضحك عارمة فور عرض حديث الشيخ المنجد على قناة المجد وهو يقرّع ميكي ماوس بوصفه رمزاً للفأر، لينتهي الى حكم القتل على الأخير.

صحيفة الغارديان البريطانية كتبت (إن غير المسلم قد لا يفهم ما ذا يقصده المنجد بفتواه، ولماذا قرر وجوب قتل كل الفئران حتى الكارتوني منها

مثل (ميكي ماوس) ولكن قد يكون التوجّه بهذا السؤال لبعض المسلمين يحمل بعض الإجابات المقنعة، وأوضحت الصحيفة أنه تم سؤال بعض المسلمين الملتزمين بممارسة شعائر دينهم، فأكدوا لها أنهم لم يستوعبوا ما قاله الشيخ المنجد والأمر لا يمكن توصيفه سوى أنه نوع من المغالاة).

ردود فعل كتّاب سعوديين جاءت متقاربة الى حد ما وتكاد تجمع على إخراج الشيخ المنجد من إنتمائه السلفي الراسخ وإعادته إلى أصوله المكانية، فقد كتب محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ مقالاً بعنوان (حتى ميكي ماوس ما وفرتوه؟) في صحيفة (الجزيرة) الصادرة بالرياض في ٢١ سبتمبر الماضي شدّد فيه على جنسية الشيخ المنجد بقوله (خرج علينا شيخ (سوري) وكرّرها ثلاثاً ثم ختم بالقول (إن كنت تريد أن تحتسب، فاحتسب في وطنك..).

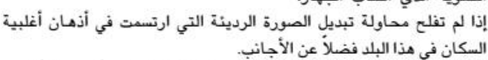
على نفس الوتيرة، كتب فارس بن حزام في صحيفة (الرياض) في ٣٠ سبتمبر الماضي مقالاً بعنوان (إمبراطور الصحوة) عرّف فيه الشيخ المنجد بـ (الداعية السوري) والتي كرّرها لاحقاً، كما اعتبره (مستثمراً أجنبياً)! و(مقيم) وأنه (رأس السرورية) نسبة إلى محمد سرور زين العابدين، وهو الآخر سوري الأصل.

(الهيئة).. بين الترميم والهدم

بعد سلسلة تشوّهات فادحة تعرّض لها جهاز (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) عقب مقتل عدد من المواطنين واعتقال آخرين بحجة (الخلوة غير الشرعيّة)، وحوادث الإقتحام المتكررة لبيوت وسيارات وأماكن خاصة، تجد رئاسة الهيئة نفسها أمام ضغوطات متعاظمة تفرض عليها تبديل (تكتيكاتها) من أجل امتصاص السخط الشعبي. في الوقت نفسه، واستجابة لمطالب الحكومة، التي هي الأخرى ليست بمنأى عن التشوّهات تلك، أقدمت على وضع بعض القيود على نشاطات رجال (الهيئة)، للحيلولة دون انفلات الغضب وتحميل الحكومة المسؤولية الكاملة عن كل الجرائم التي وقعت بحق المواطنين.

أخرجوا الناس من الدين أفواجا!

على عجل أراد كبار المسؤولين في (الهيئة)، مدفوعين بـ (تعليمات شفهية) من الأمير نايف، وقف مسلسل التشويه الذي أصاب الجهاز، إذا لم تفلح محاولة تبديل الصورة الرديئة التي ارتسمت في أذهان أغلبية السكان في هذا البلد فضلاً عن الأجانب.



في ٢٠ سبتمبر الماضي، نشرت صحيفة (عكاظ) تقريراً صحافياً عقب خطاب وجّهه أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل بعدم السماح لرجال (الهيئة) بدخول مطاعم العائلات إلا بعد الحصول على إذن شخصي من الأمير نفسه، بحسب ما أعلن رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ ابراهيم الغيث.

رغم أن القرار الصادر كان مقتصراً على (مطاعم العائلات) فحسب، إلا أن الأهالي استبشروا خيراً وشيع في الأوساط بأن القرار يشمل أيضاً الأسواق والمراكز التجارية، قبل أن يصدر توضيح من رئاسة (الهيئة) بأن الأسواق العامة هي (بلا شك من ميادين العمل المناطة بالهيئة، ولا يمكن أن تمنع الهيئة من الأماكن العامة).

الأنكى أن الغيث قلب البشارة إلى يأس وكابوس حين كشف عن (مطالبات بزيادة أعداد مراكز الهيئة وزيادة الأعضاء والأفراد العاملين).

هذه المشاعر المتضاربة لدى الأهالي، عكسه تطوّر لافت خلال أيام عيد الفطر المبارك، تمثّل في توزيع رجال الهيئة الحلويات والهدايا على الأطفال الذين جاءوا مع عوائلهم الى شواطىء مدينتي الخبر والدمام بالمنطقة الشرقية. اللافت أن شعوراً بالريبة والخوف الحذر إنتاب المتواجدين في هذه المناطق وهم يرقبون مشهد رجال الهيئة وقد هبطوا من (سيارات الجيمس). وبين خوف ورجاء تلقى الأطفال الأبرياء الهدايا فيما كان الآباء والإمهات يبتهلون للسماء ألا تكون أعينهم قد استحضرت الأمنية وأغفلت المشهد البصري.

بين ترميم الصورة الشوهاء والهدم الشامل للجهاز يكمن الخلاف الشديد والواسع بين غالبية السكان في هذا البلد وبين الحكومة واجهزتها العتيدة، وخصوصاً (الهيئة)، والتي تسبّبت في القتل، والتهجير، والتشهير، والترهيب، حتى بات إجراء تجميلي مثل توزيع الحلوى بمثابة طفولية مقززة.

الإسرائيليون يحتلون مواقع حساسة في الخليج

كشفت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية في ١٩ سبتمبر الماضي عن أن العشرات من كبار الضباط الإسرائيليين السابقين، بينهم ضباط شغلوا مواقع هامة في الجيش الإسرائيلي وجهازي (الشاباك) و(الموساد)، يعملون في (عدد من دول الخليج العربية التي تربطها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ضمن شركات مختصة بالمجال الأمني).

وتقول الصحيفة: (يقوم الإسرائيليون بنشاطات أمنية واسعة النطاق في تلك الدول، لقاء عائدات مالية تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات). وينصبّ جهد الضباط الإسرائيليين على (تقديم إرشادات لتشغيل وسائل قتالية متطورة وتفعيلها، واستخبارات وعمليات تدريب لحماية الحدود، إضافة إلى التدريب على إحباط عمليات إرهابية، مثل احتجاز رهائن أو مواجهة حالات انقلاب أو محاولات لاحتلال أهداف حيوية، على شاكلة المنشآت النفطية).

وأوردت الصحيفة قائمة بأسماء الضباط الإسرائيلين البارزين الذين يعلمون في هذه الدول، بينهم الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي غيورا إيلاند، وقائد المنطقة الجنوبية السابق في الجيش دورون الموغ، الملاحق من القضاء البريطاني بجرائم حرب ضد الفلسطينيين، إضافة إلى عدد من الشركات الإسرائيلية الرائدة في الصناعات العسكرية، مثل (سلطة تطوير الوسائل القتالية، رفائيل، وشركة الصناعات الجوية الإسرائيلية).



HAARETZ

Kadima leads, Pensioners shock, Likud crashes

وتضيف الصحيفة أن (الشركة الدولية السويسرية، آسيا غلوبال تكنولجيز، AGT، التي يملكها ويديرها رجل الأعمال الإسرائيلي، الأميركي الأصل، ماتي كوخابي، فازت بعقد تصل قيمته إلى مئات الملايين من الدولارات لبناء مشروع تابع للأمن الداخلي في إحدى إمارات الخليج العربية). وذكرت الصحيفة بأن نشرة (الزاوية) للشؤون الاقتصادية في الشرق الأوسط، التي تصدر في الخليج، نشرت ذلك في عددها الصادرفي شهر آذار الماضي.

وأضافت (هآرتس) أن (نشرة الزاوية تشير إلى أن شركة STG، وهي إحدى الشركات الرائدة في مجال الأمن في الولايات المتحدة، التي يملكها كوخابي، كانت شريكة للصناعات الجوية الإسرائيلية في بيع معلومات وعتاد وتكنولوجيا مخصصة لأمن المطارات في الولايات المتحدة ودول أخرى، من

بينها دول في الشرق الأوسط).

ووتؤكد الصحيفة أن شركة كوخابي لا تزال (تشغّل عشرات الضباط الإسرائيليين، من متخرجي الجيش، بالإضافة إلى كبار المسؤولين السابقين في الصناعات الجوية الإسرائيلية، وفي جهازي الاستخبارات الداخلية، الشاباك، والاستخبارات الخارجية، الموساد). ونقلت عن ناطق باسم كوخابي قوله إن (كل عمليات الشركة تعمل بتنسيق وبتوجيه من وزارة الدفاع الإسرائيلية، بكل أقسامها).

سجون مثالية.. مدارس المستقبل!

بناء على تعليمات الملك عبد الله، بدأت وزارة الداخلية العمل على إنشاء سبعة سجون مركزية جديدة يتسّع كل واحد منها لسبعة آلاف وخمسمائة نزيل، على مساحة تقدّر بمليونين ومائتين وخمسين ألف متر مربع.

وفي تصريح لوزير الداخلية الأمير نايف، رئيس المجلس الأعلى للسجون ورئيس المجلس الأعلى للجامعات لوكالة الأنباء السعودية في أغسطس الماضي بأن العنابر السجنيّة العامة تشمل وحدات للرجال والشباب والنساء، وخصّص عدد من الغرف للنزلاء من ذوي الإحتياجات الخاصة.


سجن الحائر

المشروع الذي بدأ العمل فيه منذ أغسطس الماضي، يشتمل مرافق لتأهيل النزلاء على ورش التدريب المهني للرجال والنساء. وأعرب الأمير نايف عن حرص وزارته على تخصيص مساحات خالية داخل كل إصلاحية للقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع استثمارية عليها تهدف لتدريب النزلاء على مهن وحرف معينة، وقد بدأت اجراءات التعاقد على هذه المشاريع.

ما تجدر الإشارة إليه أن زيادة عدد السجون وتوسعة مساحاتها ينطوي على أكثر من دلالة، منها أن ثمة اخفاقاً كبيراً في سياسات الحكومة الدينية والتربوية والإقتصادية والسياسية قد يكون المسؤول عن زيادة عدد الأفراد الذين يقعون ضحايا لهذا الإخفاق ما يضطرهم لارتكاب مخالفات تودي بهم إلى السجن، ومنها أن الحكومة قررت تعزيز الخيار الأمني من أجل ضبط الأوضاع الداخلية بعد أن فشلت في تسوية مشكلات الناس بوسائل أخرى، ومنها أن تحسين ظروف السجناء من خلال إضافة مرافق صحية وطبية ورياضية يبطن إعترافاً ضمنياً بما كانت تقارير منظمات حقوق الإنسان توررده حول الأوضاع السيئة في السجون السعودية، خصوصاً بعد تكرار حوادث الحريق والإختناق وتفشي الأوبئة والأمراض الخطيرة داخل السجون.

(الحياة) بعد (العربية) تواجه المصير ذاته

بسبب الرفض السعودي فإن ما يقال عن غياب أي مراسل إيراني في السعودية، يقال أيضاً عن غياب أي مراسل سوري فيها، في الوقت الذي فتحت فيه قنوات فضائية وصحف يومية سعودية مكاتب وليس مجرد مراسلين في طهران ودمشق. اللافت في الأمر أن هامش الحرية التي يتمتّع به أعضاء المكاتب تلك قد يتجاوز المسموح به في إيران وسوريا، ومع ذلك واصلوا عملهم لسنوات على نفس الوتيرة من النقد لسياسات البلدين.

قرّرت السلطات السورية مؤخراً أن تقدم على خطوة جراحية، أسوة بخطوة إيرانية حيث تقرر إغلاق مكتب قناة (العربية) في طهران بعد بث تقارير وصفتها السلطات الإيرانية بأنها تتضمن تشويهاً متعمّداً للحقائق. وكانت مصادر سورية شبه رسمية ذكرت في الثالث من أكتوبر الماضي بأنه تم إبلاغ مراسل الحياة السعودية بدمشق بوقف نشاطه إحتجاجاً على نشر الصحيفة لتقارير وصفت بأنها كاذبة عن سوريا، وأنها تعمّدت في الشهور الأخيرة نشر تقارير من دمشق توحي بأن الأوضاع الأمنية والسياسية غير مستقرة، وبذلك أصدرت وزراة الإعلام السورية بمنع توزيع الصحيفة داخل الأراضي السورية. يأتي هذا القرار بعد أكثر من ثلاث سنوات على قرار منع صحيفة (الشرق الأوسط) من التوزيع داخل سوريا بعد شن الصحيفة حملة انتقادات متواصلة للنظام في سوريا إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.


الحياة
رايس: «المصالحة» بالتوازي مع الخطة الأمنية
الملك عبدالله وأردوغان يبحثان التطورات في المنطقة
اليمن: مهلة يومين جديدة لأتباع عبدالملك الحوثي

حال بأية (مال) عدت يا عيد؟!

لم يعد الأمر يحتمل الصمت أو حتى المداورة، فقد غمر خبر الكارثة المالية في الولايات المتحدة بتداعياتها العالمية القارات الخمس. وبصعوبة بالغة محفوفة بحذر وعلى وقع نكوص متسارع لمؤشر سوق الأسهم، قررت السعودية الإذعان للحقيقة الخانقة. فبعد إقفال سوق الأسهم في السابع من أكتوبر إعترفت السعودية بأنها تواجه صعوبة في إدارة السيولة والسيطرة على التضخم في وقت واحد. وأوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) أنها ليست واثقة بشأن مدى تأثير السيولة على نسبة التضخم المرتفعة حالياً.

وقال الاقتصادي بمؤسسة النقد العربي السعودي فادي العجاجي لوكالة رويترز إن الحكومة عندما ترى أن ثمة حاجة للتدخل ودعم السيولة فإنه لا يعتقد أن ذلك سيجري عن طريق ضخ مباشر للسيولة بل من خلال سعر الفائدة على الريبو والريبو العكسي وتأثيرهما على التحكم في السيولة في النظام المصرفي وإدارته. وسعر الريبو هو السعر الذي يستخدمه البنك المركزي في اعادة شراء الاوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية للسيطرة على المعروض النقدي. ولم تخفض السعودية سعر الفائدة على الريبو منذ فبراير/ شباط ٢٠٠٧ ويبلغ حاليا ٥,٥٪.

وخفضت المملكة سعر الريبو العكسي في الآونة الأخيرة بدلا من سعر الريبو لتفادي رفع نسبة التضخم نتيجة الاقتداء بتحرّكات مجلس الإحتياطي الإتحادي الأميركي فيما يتعلق بسعر الفائدة بسبب إرتباط الريال السعودي بالدولار. وأوضح العجاجي بأن اقتصاد المملكة مفتوح يتأثر بالتغيّرات التي يشهدها الإقتصاد العالمي مما يثير مخاوف المستثمرين.

وفيما يتساءل كثير من المراقبين والتجّار المحليين عن مصير ٣ ترليون دولار حجم الموجودات المالية السعودية المهاجرة في البنوك الأميركية، وعشرات المليارات من الدولارات قيمة سندات الخزينة الأميركية، تلمح بعض التقارير الإقتصادية الى أن الإدارة الأميركية قد لجأت الى الموجودات المالية السعودية والخليجية وجعلتها جزءً من خطة الإنقاذ المقترحة بمرحلتين (١٥٠ مليار دولار في المرحلة الأولى و٧٠٠ مليار دولار في المرحلة الثانية)، وهناك من برّر ذلك في إدارة بوش بأن الجميع شركاء في صنع الأزمة ويجب عليهم تحمّل نتائجها.

يتساءلون في اليوم الوطني:

أين هو الوطن؟

محمد الأنصاري

مرّ اليوم الوطني هذا العام كغيره من الأعوام باهتاً، شغل الناس عنه بالصيام، وبأمور حياتهم. فالوطن غير محسوس، والوطنية غائبة، وعبثاً تحاول الحكومة خلق شعور وطني فوقي لا يلامس حقائق الأرض، وتوازنات السلطة، وثقافة التنوع.

رمضان، والعطلة فيه، ألغت عملياً الحدّ الأدنى من الإحساس أو تذكّر أن هناك شيء إسمه يوم وطني، يوم توحيد السعودية في ٢٣ سبتمبر. في سفارات السعودية الخارجية، جرى الإحتفال باليوم الوطني بعد عيد الفطر، حيث دُعي الدبلوماسيون وغيرهم لحفلات باذخة.

وفي العام الماضي، صادف اليوم الوطني، عطلة نهاية الأسبوع (الجمعة) فأصرّت الحكومة على تعويض اليوم بيوم آخر عمل يجري الإحتفال به وتأكيده بين طلبة المدارس.

لن نسأل عن كيفية الإحتفال، فهي مجرد أحاديث من التاريخ والماضي، فالمواطن يعيش همومه اليومية: الغلاء الذي جعلهم على الحديدة بل جعلهم يأكلون الحديدة! وانهيار سوق الأسهم المتواصل، والإختناق بممارسات المؤسسة الدينية وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغياب الحريات وغيرها.

وكما في كل عام، تجد الى جانب حشود المقالات الباهتة الموصّى عليها من رئيس التحرير (أي من وزارة الداخلية)، نقاشاً حول المفاهيم الوطنية نفسها ومدى عمقها في المجتمع السعودي، وما إذا كانت هناك إمكانية لاستزراع روح وانتماء ومشاعر وثقافة وطنية في المجتمع السعودي في ظل نظام مثل النظام السعودي القائم، وفي ظل سيطرة مذهبية وهابية على كل الفضاء الثقافي السعودي.

الجدل هذا كشف عن حقيقة أن السعودية اليوم أبعد ما تكون عن أية نزعة وطنية تقيها شرّ تفكك مناطقها الى دول، وشرّ اصطدام سكانها مع المركز الوهابي على خلفية مذهبية ومناطقية.

ويلحظ من النقاشات أن بعض المثقفين يرون بأن الحكومة السعودية (آل سعود) ونخبة الحكم والإدارة في الدولة (النجديين) لا يحملون سوى مفهوم غامض عن موضوع الوطنية، ويعتقدون بأنه يمكن تركيز المفهوم في عقول الناشئة، ولكن بدون خطوات عملية على أرض الواقع. ويجادل هؤلاء بأنه لا يمكن ان تكون هناك هوية وطنية مثلاً، في ظل تغوّل المؤسسة الدينية الوهابية؛ ولا يمكن أن يكون هناك انتماء وطني فيما تدعم الدولة سياسات التمييز بين السكان والمناطق؛ ولا يمكن أن يكون هناك ولاء لكيان الدولة بدون تغيير حقيقي في البنية السياسية للحكم ومشاركة المواطن في صناعة القرار. لا وطنية بدون مواطن له حقوقه السياسية والإجتماعية؛ ولا وحدة وطنية يمكن الحفاظ عليها بدون مشاركة واسعة لكل الأطياف والمناطق في السلطة إدارة ومغنماً.

ولذا اعتبر هؤلاء المثقفين الحملات السنوية في اليوم الوطني بأنها مجرد شعارات تضيع ولا جذور لها في الثقافة المحلية ولا في ثقافة أهل الحكم.

مثل هذه النقاشات هي التي استثارت الصحافي النجدي داود الشريان فكتب في الحياة (٩/٢٣) وتحت عنوان: (في مفهوم الوطن والوطنية) دعا المثقفين السعوديين الى مجرد (ابتكار أساليب جديدة للإحتفال) بدلاً من أن يصبح اليوم الوطني (مناسبة لجلد الذات، وطرح أسئلة عويصة ومعقدة عن الوطنية ومفهوم الوطن، ومناسبة لمعاودة تكرار الشكوك حول تشكل هذا الوطن، واكتمال عناصر وجوده). فالشريان لا يريد نقاشاً جوهرياً حول مسألة الوطنية والمواطنة والإنتماء وغيرها من المفردات والتي تعتبر القضية الأساس التي تحسم مسألة (إمكانية بقاء كيان الدولة الحالي) أو احتمالية تفككه الى مكوناته.

الخشية لدى الكثيرين بأن الدولة غير قابلة للإستمرار، لا يراد مناقشتها علمياً، وإنما الإكتفاء بالتمجيد، وإبقاء الحال على ما هو عليه. لأن الطرف الأقلوي المتحكم بالمعادلة، والمستأثر بالسلطة ومغانمها (نجد)، لا يريد نقاشاً يعزز القناعة بأفول الدولة السعودية، كما يرى الشريان نفسه، والذي اعتبر مناقشة القضايا الكلية إضعافاً للحسّ الوطني!!

ومن تلك القضايا التي تضعف الحسّ الوطني بنظره: الدعوة الى حقوق المواطن، وقضية العدالة والحرية، والمساواة والكرامة.

الشريان يريد احتفالاً من نوع ما يمتدح اليوم الوطني، أي مدح آل سعود وحكمهم فهذا قمة الوطنية! بحيث يغطي هذا المديح على صلب المسألة الوطنية، واعتبر المطالبة بحقوق المواطنة (مقايضة) بمعنى إن لم يتمتع المواطن بحقوقه فهو لن يكون وطنياً. وهو يرى عكس ذلك: أي يمكن أن تكون مهاناً، رعيّة بالمنطق القديم، عليك واجبات دون أن يكون لك حقوق، ومع هذا فأنت تستطيع أن تكون موالياً وطنياً للنظام القائم وللدولة القائمة التي تسيطر عليها الفئوية النجدية!

منطق عجيب.

وعرّف الشريان الوطنية بأنها (حال تشبه الحب يصعب أحياناً تبريرها، وهي غير محتاجة لهذه المسوغات والجدل... ومفهوم المواطنة والانتماء للوطن لا يختلف عن الانتماء للاسرة، والارتباط بالاثنين لا يحتاج الى شروط ومقايضة). أمثال الشريان من (فئة الدم الأزرق) بحاجة الى قراءة مكثفة في هذا الموضوع، بدل التبسيط الساذج الذي لا يدل إلا على جهل حقيقي.

وحذّر الشريان من النقاش في المفاهيم الكبرى: (إن استمرار تعامل بعض المثقفين السعوديين مع اليوم الوطني بهذا الأسلوب سيفضي الى نتيجة عكسية، فضلاً عن ان تضخيم ضعف الحس الوطني وضبابية مفهوم المواطنة لدى المواطن السعودي، اشكالية افتعلها بعض المثقفين وصدقها). والحقيقة إن الحكومة وأدواتها هم من يغمض عينه عن الحقائق، وهم الذين لا يريدون أن يرون المشكلة على حقيقتها، وهم الذين لا يريدون حل أزمة الدولة الجوهرية. ما يحذر منه الشريان الذي وضع نفسه موضع الممثل لمنطق النخبة الحاكمة والمنطقة المدللة، حقيقة موجودة على الأرض، عبّر عنها الملك نفسه بأن (وطنية أبنائكم ضعيفة)!

من يستأثر بالحكم، ويسوّد ثقافة أقلوية، ومذهباً اقلويا، ويحرم المواطن من حقوقه الأولية، حتى من لقمة العيش، ويحولهم الى مجاميع فقيرة.. هم من يغمضون أعينهم عن الحقائق، وبظننا فإنهم لن يفتحوا أعينهم إلا والدعوات للإنفكاك والإنفصال عن الدولة تملأ الأجواء.

كثيرون لا يريدو البقاء في دولة (نجدية) وتحت وطأة وهابيّة تكفر معظم المواطنين، وإن لم يصلح الحكم حاله على أسس الدولة الحديثة، فإن الدولة السعودية لا شك ستفكك اليوم أو غداً أو بعد غد.

وإذا ما كانت أكثرية المواطنين لم تشعر باليوم الوطني، فإن الأقلية الوهابية المشاركة في الحكم حاربت اليوم الوطني واعتبرته بدعة، وركّزت على الولاء الديني/ المذهبي/ الطائفي/ الوهابي كقاعدة توحيد اجتماعية! وشنّت عبر الإنترنت والتعليقات الأخرى حملة على المفاهيم الوطنية.

كتاب آخرون، أشاروا بشكل باهت الى اليوم الحزين! وبتمجيد من قلقلات لسان (طق حنك!).

نوع ثالث من الكتاب حاولوا تمرير مقالات ناقدة عن وطن في طريقه الى الإنحلال، فحجبت مقالاتهم، ما دفع بأحدهم الى نشرها عبر الإنترنت، ومثال ذلك مقالة لمحمد الرطيان، انتشرت في اليوم الوطني. يقول فيها:

شو بدّي بالبلاد ؟.. الله يخلّي لولاد!

(١)

فكرت أن أغنّي للبلد في يومه العظيم:

تذكرتك يا صديقي، وأصاب النشاز صوتي! أتخيلك وحدك، في غرفة مظلمة وباردة.. كنتَ تريد أن تغني له على طريقتك. ولكن صوتك العذب لم يعجبهم.

كأنّ البلد لا تحبّ سوى غناء السماسرة، وحَمَلَة المباخر، وقارعي الطبول.

(٢)

فكّرت أن أغني لـ (الفرح) في يومك العظيم.. وتذكرت أنه (مكروه)!

وغير مستحب!

(٣)

(وطني).. مللتُ من الأغاني المثاليّة!

صرتُ أميلُ أكثر إلى العبارات الواقعية، مثل: (الخبز.. قبل الحُبّ).

والجوعى لا يفكرون بالحب.

والذين تطاردهم الأقساط، والديون، والفواتير المستحقة..

لا يجدون الوقت لكي يحبّون أولادهم.

و.. (شو بدّي بالبلاد.. الله يخلّي الأولاد).

(٤)

(وطني).. من الذي أختطفك منّي؟

(وطني).. لكي تكون حرّاً، لا بدّ أن يكون (مواطنكَ) حرّاً.

(وطني) لكي تكونَ في الأعلى، لا بدّ أن يرفع مواطنكَ رأسه إلى الأعلى.

لا أن يكتفي برفعه في الأغاني.. وينحني في الشوارع!

(وطني).. أحبّكَ ورب الكعبة. ولكن.. هل تحبّني أنت؟

أعلمُ أنكَ لستَ راتباً أستلمهُ آخر الشهر.

ولكن.. ماذا أفعل بمحبتك و (الراتب) يسرقه اللصوص؟

(٥)

(وطني) بحثتُ عنك، لكي أحتضنك وأقبّل جبينك.

ولكنني لم أجدك!

(٦)

(وطني).. أرجو أن تقبل اعتذاري..

أنا – ولغتي – خارج الخدمة مؤقتاً!

الوطن الخرافي

الشاعر جميل الحبيب، كتب من الضفة الشرقية السعودية، متحدثاً عن وطن يختلف عمّا يروّج له الإعلام.. يتحدث عن بشر يعيشون على بحيرات النفط، ولا يملكون قطرات زيت لإضاءة مصابيحهم.. يتحدث عن الفقر والقهر والمواجع الأخرى. يتحدث عن نهب الزيت والأرض والبحر.. يقول تحت عنوان: (النفط وملح البحر):

أعوذُ بعامكَ السبعين،
يا أبتاهُ أن تهرمْ
وأن يثنيكَ عنْدُ البحرِ،
فالملاّحُ لا يُهزَمْ
أبي.. كم ذا سألتُ البحرَ..
أيٌّ منكما أقدمْ؟!
لماذا أنتما الإثنانِ
في حربٍ
ولا مَغْنَمْ!
ألم يُكتب لهذي القصة الزرقاء
أن تُختَمْ؟
وللصبواتِ أن تُلجمْ؟
* * *
أبي ما حالت الخيباتُ يوماً
دون أن تحلمْ
بأن تصطادَ لؤلؤةً
تعود بها إلى البيتِ
و لم تعلمْ:
بأنك يا أبي تمشي
على بحرٍ من الزيتِ!
* * *
بوقتٍ فيه يعلو الزيفُ،
ظَهْرَ حصانهُ الأبلَقْ
وداعي اللذة الحمراء،
يصرخ: إنني أغرق!
وريّا الخمر من أنفاس،
روّاد الهوى تَعبَقْ
ودنياً في فراشِ العهرِ،
تلعنُ زوجها الأسبقْ
وساعٍ في سبيل هواهُ،
لا يعنيه كم أنفقْ
وأنتَ تمورُ في كوخٍ،
عليه البؤسُ قد أطبقْ
تراقبُ طفلكَ المحموم،
تلمسُ جرحكَ الأعمَقْ
وتعصرُ في ثنايا الليلِ،
طوقَ جبينكَ المُرهقْ
لتجلبَ قطرتيْ زيتٍ،
إلى فانوسكَ الأزرقْ
وما تدري وأنتَ تلوذُ،
حين تعودُ، بالصمتِ..
بأنك يا أبي تمشي،
على بحرٍ من الزيتِ
* * *
لقد سحبوا بساط البرّ..
كيف البرُّ لا يجأرْ؟
وقد نهبوا شواطي البحرَ،
كيف البحرُ لا يثأرْ؟
وقد سلبوا عن المغنى،
قميصَ روائه الأخضرْ
ورقعة أرضنا الحُبلى،
ونصف دقيقنا الأسمرْ
* * *
فيا وطناً خرافياً،
ولا أحلى ولا أروعْ!
وبطناً متخماً بالزيتِ،
لا يهدا ولا يشبعْ
ويا وثناً من الأوثانِ
ليس يضرُّ أو ينفعْ
وجسماً من وراء الظلّ،
راح يُدار بالإصبعْ
ذكت حرب النجوم، ولم
يزل يحبو على أربعْ
يضنّ عليّ بالأشبارِ،
رغم فضائه الأوسعْ
ويقمعني إذا عبّرتُ عن ألمي..
ويقطع درب قرص الخبزِ
قبل بلوغه لفمي..
ويحسدني.. إذا قاومتُ
سيف الجوع والموتِ
كما لو لم يكن يطفو
على بحرٍ من الزيتِ!

الفساد المالي مع زيادة مداخيل النفط

مجالات الإنفاق المستورة

سعد الشريف

تعتبر السعودية ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم بعد روسيا. وتعتمد بدرجة رئيسية على النفط والصناعات ذات العلاقة بالبترول، بما في ذلك البتروكيماويات وتصفية البترول. وبحسب تقرير مؤسسة النقد الدولية الصادر في سنة ٢٠٠٦، فإن آخر المعلومات المتاحة تفيد بأن مداخيل صادرات النفط بلغت نحو ٩٠ بالمئة من إجمالي مكاسب الصادرات السعودية ومداخيل الدولة، وتمثل أكثر من ٤٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

في الوقت نفسه، تعتبر السعودية المستهلك الأشدّ سرعة للطاقة في الشرق الأوسط، وخصوصاً في مجال وقود وسائل النقل. ويتحفّز نمو الإستهلاك المحلي بواسطة الطفرة الإقتصادية بسبب ارتفاع أسعار النفط ومشتقات الوقود. في سنة ٢٠٠٥، كانت السعودية تحتل المرتبة الخامس عشرة من حيث إستهلاك إجمالي الطاقة الرئيسية في العالم، والتي تعتمد بنسبة ٦٠ بالمئة على البترول، فيما يشكّل الباقي الغاز الطبيعي، حيث أن النمو فيه محدود بسبب قيود الإمداد.

وبحسب إدارة معلومات الطاقة الأميركية، كانت صادرات السعودية الى الولايات المتحدة من البترول في سنة ٢٠٠٣ الأعلى بالقياس الى السنوات السابقة واللاحقة، وهي نفس السنة التي غزت فيها القوات الأميركية العراق.

إجمالي إنتاج السعودية من البترول في العام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ بلغ أكثر من تسعة ملايين برميل يومياً، وهو يمثل قرابة نصف إنتاج البترول في الشرق الأوسط، وثلث إجمالي إنتاج منظمة الأوبك، و١٤ بالمئة من واردات الولايات المتحدة من البترول، وتملك السعودية خمس الإحتياطات الثابتة من النفط في العالم، وهي من بين أدنى كلف الإنتاج، وقد تبقى الدولة الأكبر في تصدير النفط في العالم. وكانت أعلنت عن خطة إستثمارات في مجال الطاقة بقيمة ٧٠ مليار دولار، خصّص منها ١٨ مليار دولار لزيادة القدرة الإنتاجية لتصل إلى ١٢ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٠٩.

وبحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأميركية فإن أعضاء منظمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك) حصلت على ٦٧١ مليار دولار من مداخيل صادرات النفط في سنة ٢٠٠٧، بزيادة ١٠ بالمئة عن العام ٢٠٠٦. وكانت حصّة السعودية الأعلى من هذه المداخيل بما يقدر بـ ١٩٤ مليار دولار، أي بما يمثل ٢٩ بالمئة من إجمالي مداخيل منظمة أوبك. وخلال أغسطس الماضي، حصلت دول أوبك على ما مقداره ٧٤٠ مليار دولار من صافي صادرات النفط في سنة ٢٠٠٨. وبناء على توقّعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية في سبتمبر ٢٠٠٨، فإن صافي مداخيل صادرات النفط قد تصل إلى ١١١٦ مليار دولار و١٢٢٦ مليار دولار، وذلك لأول مرة في تاريخ المنظمة، وذلك بحسب توقّعات متحفّظة أعلن عنها تقرير الإدارة قصير الأجل.

وذكر التقرير بأن الإيرادات المالية السعودية قفز بمعدّلات عالية حتى نهاية شهر سبتمبر الماضي الى ٢٢٠ مليار دولار، وهو أعلى مما

> **صادرات السعودية الى الولايات المتحدة من البترول في سنة ٢٠٠٣ الأعلى بالقياس الى ما قبلها وهي السنة التي غزت فيها أميركا العراق**

حققته السعودية في سنة ٢٠٠٧ بالكامل، والذي وصل الى ١٩٤ مليار دولار.

وحدّدت الإدارة أساساً لدخل الفرد، حيث قدّرت نصيب الفرد الواحد من عائدات أوبك من صادرات النفط ستزيد في عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٦٣ دولاراً لترتفع إلى ٢٠١٥ دولاراً في عام ٢٠٠٩، مقارنة مع ١١٣٧ دولاراً في العام الماضي، بالرغم من أن تقديرات شهر أغسطس تتجاوز ألفي دولار.


منشآت نفطية سعودية

وبالرغم من أن إدارة معلومات الطاقة الأميركية لم تكشف عن توقّعاتها لمتوسط نصيب الفرد الواحد في كل دولة من دول منظمة أوبك في العام الجاري، إلا أنها ذكرت بأن قطر سجّلت أعلى معدل للدخل الفردي لسنة ٢٠٠٧، حيث بلغ ٢٨,٣٦ ألف دولار، تليها الكويت بمعدل دخل بلغ ٢١,٨٦ ألف دولار، ثم الإمارات ١٤,١٠٣ ألف دولار، وبعدها السعودية التي بلغ فيها متوسط دخل الفرد ٧٠٣٠ دولار.

ولكن السؤال ماذا بعد حصول السعودية على مداخيل فلكية من بيع النفط، وماهي مجالات إنفاقها؟.

لن نذهب بعيداً في تفكيك لغز المداخيل، فقد فاجأتنا تقارير مخيّبة للآمال تكفي لتوقّع ما يمكن ان تؤول إليه تلك المداخيل. في نهاية شهر سبتمبر الماضي، صدر تقرير منظمة الشفافية الدولية وجاءت قطر في المرتبة الأولى من بين دول مجلس التعاون من حيث مستوى الشفافية وانخفاض معدلات الفساد المالي والإداري، وقفزت من المرتبة ٣٢ لعام ٢٠٠٧ الى المرتبة ٢٨ وهي مرتبة موازية لمرتبة أسبانيا، فيما احتلت دولة الإمارات المرتبة الثانية خليجياً و٥٢ عالمياً. أما السعودية فكانت أسوأ دولة في الخليج في مجال الشفافية ومكافحة الفساد وهي ذات المرتبة التي تحتلها منذ بدء إقرار معيار الشفافية، كما تحتل المرتبة ٨٠ (كانت تحتل مرتبة ٧٩ في العام الماضي) تشاركها فيها دول مثل بوركينا فاسو وتايلند وألبانيا والبرازيل والمغرب.

من سخرية الاستطلاعات، في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ نشر موقع (العربية) السعودي على شبكة الإنترنت خبراً مفاده بأن استطلاعاً غريباً يعتبر السعودية من أقل البلدان فساداً في العالم، احتلت فيه المرتبة الخامسة في العالم، من حيث خلوها من الفساد المالي والإداري. اللافت في الاستطلاع أنه استند على سؤالين مهمين: هل الفساد منتشر بشكل واسع في الدوائر الحكومية في الدول المعنيّة؟ وهل الفساد منتشر بشكل واسع بين المؤسسات التجارية في الدول المعنية؟

كان استطلاعاً مثيراً للسخرية ذاك الذي نشرت نتائجه (العربية) وليتها لم تفعل حتى لا ترتكس مصداقيتها بدرجة أكبر، فالتقارير المتخصّصة في متابعة قضايا الفساد المالي والإداري لم تعد سريّة بل يتابعها المواطنون بصورة دائمة، بل يعيشون آثارها على مدار اليوم والليلة. وفي نفس العام، أي ٢٠٠٦، كان تقرير منظمة الشفافية الدولية يضع السعودية في مرتبة ٧٩ على مستوى العالم، والأسوأ على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد رصد كثيرون قصصاً عن الفساد في المشاريع الحكومية، وسرقتها، وكذلك عمليات السرقة التي تطال الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة.

ولاندري من عنى المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ في ١٤ أغسطس ٢٠٠٤ حين

السعودية المتقدّمة في الثراء والفساد لم تبرح المكان المخصّص لها في قعر قوائم الشفافية والمحاسبة والنزاهة كما الحال في التعليم وحقوق الانسان

حذّر من أكل أموال الناس بالباطل واغتصابها والربا والرشوة والغش في التعامل وخيانة الأمانة على الأموال.

في يوليو الماضي، طالعتنا صحيفة (الشرق الأوسط) عن قضية فساد مالي في وزارة الشؤون الإجتماعية من خلال بيان حصلت على نسخة منه يتحدث عن صرف مبالغ مالية لمعوّقين مسجّلين لدى الوزارة وقال البيان بأنهم (قد يكونوا من غير المستحقين لها، وصرفت لهم بطرق غير نظامية) وأن هذا التجاوز ناتج من بعض موظفي الوزارة، وقد بلغ حجم التجاوزات بحسب موقع حكومي خاص بالتعاملات الإلكترونية عن تسرّب ٣٠٠ مليون ريال لغير مستحقيها. ويا ترى من يحقق في هذه التجاوزات؟ يقول الوزير بأن الملف أحيل (فور اكتشافه إلى الجهات الأمنية المختّصة)، أي أحد الأقسام التابعة لوزارة الداخلية.

في يوليو من العام الماضي، بدأت شركة الكهرباء السعودية تحقق في قضية رشى بقيمة ٣٠ مليون ريال قام بها أحد الموظفين الكبار في الشركة.

عجباً، لماذا هذه الوزارات بالتحديد التي تم فيها اكتشاف الفساد؟، فمابال وزارات أخرى صدرت بحقها تقارير دولية وأحيل أوراق بعض المتورّطين بتهمة الفساد للقضاء في بعض الدول. هل تخضع وزارة الدفاع مثلاً لقانون مكافحة الفساد في السعودية؟ هل تطالعنا الصحيفة الحرّة للغاية (الشرق الأوسط) عن تقرير ميداني حول تجاوزات وزارة الدفاع والصفقات الفلكية بكل أشكال الفساد المصاحبة لها، أو وزارة الداخلية وبرامج التحديث في الأجهزة، التي تُستغل لتغطية الرشاوى الكبيرة، أو وزارة القرى والبلديات وسرقة الأراضي والأوقاف والعقارات من قبل الأمراء وحواشيهم، أو القضاء والمحاكم الشرعية التي تغطي عمليات السرقة ويتقاسم بعض القضاة والأمراء المصادرات من أملاك وعقارات. وعن العقود الوهمية التي تجري يومياً بين الأمراء مع شركة أرامكو وبيع النفط لحساب هذا الأمير وذاك. هل من يحقق في حسابات الأمراء الكبار والصغار وخصوصاً من أعضاء الجناح السديري في بنوك سويسرا وفرنسا والجزر البريطانية؟

الأمير بندر بن سلطان حصل على ملياري دولار في صفقة اليمامة لشراء الأسلحة من بريطانيا، ولم تجرؤ الصحافة السعودية في الداخل والخارج على متابعة الموضوع أو تغطيته بطريقة محايدة، دع عنك أن تقوم السلطة القضائية بفتح قضية والتحقيق فيها، فذلك دونه رأس اللحيدان ومن دونه، بل قد تجد من يعرض القضية بطريقة عاطفية ويعتبر ذلك هجوماً على دولة تطبيق الشريعة وتشويهاً لصورة الإسلام في العالم.

لتخبرنا الحكومة عن نتائج استراتيجية (حماية النزاهة ومكافحة الفساد) في العام الماضي، بالرغم من أن هذه الاستراتيجية لم ترفع مستوى الشفافية ولا مكافحة الفساد بحسب تقرير المنظمة آنفة الذكر. نشير إلى أن تقريراً إقتصادياً نشرته صحيفة (الوطن) السعودية في ٢٢ فبراير ٢٠٠٧ جاء فيه أن حجم الخسائر جراء الفساد المالي والإداري بلغ ٣ تريليونات ريال سعودي، أي بما يساوي حجم الأموال المهاجرة. فهل تخبرنا الهيئة الوطنية هذه عن هذه الأموال وفي أي الحسابات البنكية أودعت، وهوية الأشخاص المتورّطين في الفساد. ألم يقر مجلس الوزراء في ١٩ فبراير ٢٠٠٧ بأن الهيئة ستحقق في كل قضايا الفساد المالي والإداري (والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه وفقاً للأنظمة).



السعودي في الإعلام

وأين هي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وبأي الوزارات ستبدأ، أم ستسجّل التجاوزات ضد مجهول، خصوصاً حين تقترب النار من رداء الأمراء الكبار، وقد تكون الهيئة شأن باقي الهياكل العظمية في الدولة لا وظيفة لها سوى الاستعراض بأن لدينا هيئة متخصصة في مكافحة الفساد، كمن يكتب على ورقة عبارة (هاهنا طعم) ويغطسها في البحر فترسل الأسماك جواباً كتب فيه (وهاهنا سمك).

يقول أحدهم: في الدولة المتقدّمة، حين يكشف عن فساد وزاري بهذا الحجم يتم سحب الثقة من الحكومة وتشكّل أخرى جديدة، فيما يخضع الوزير ورئاسة الوزراء للمحاسبة لأنها المسؤولة عن أجهزتها كافة أمام البرلمان، ولكن عندنا يجيّر الكشف لصالح الحكومة وكأنه إنجاز لها. ويضيف: يعني ذلك أنه كلما كشف عن قضايا فساد في بقية الأجهزة إزداد رصيد الحكومة من الإنجاز ويزداد تمسّك الشعب بها!!

دردشة هموم الفقراء

بدأ كثير من المواطنين بالتعبير عن همومهم بوسائل مختلفة، وتتراوح اتجاهات التعبير بين الخاص المتّصل بالهموم الخاصة، وبين العام المفتوح على موضوعات تتراوح بين المباريات الرياضية وتعبر قضايا ارتفاع الأسعار والتضخم، وتصل الى موضوعات ذات طبيعة وطنية مثل

الإصلاح السياسي، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، وتطبيق القانون، ومصير الثروة، وقضايا الفساد في وزارات الدولة..

حـارث بـن هـمـام، كـاتب الـكـتروني بدرجة أساسية، يجوب المواقع الحوارية على الشبكة ويقدح جدلاً حامياً في موضوع عام، قبل أن ينتقل إلى موقع آخر من أجل تحريك الراكد في النقاش والمختمر في الأذهـــان بين الشباب بوصفهم الشريحة المعنيّة بصورة مباشرة بـأي تطوّر إيجابياً كان أم سلبياً في الداخل.

كتب بن همّام فيما يشبه رسالة لمسؤولين يتحلّقون الملك عبد الله وكأنه يخاطبهم بما يدور في الشارع: ما عادت نشرة الأخبار المطوّلة عن الاستقبالات والتوديعات مشوقة للكثيرين، بل وما عادت تلك الأغاني التزلفية، أو ما تسمى بالوطنية تثير حماسة ٨٠٪ من الشعب، والذين يعيشون على الإيجار، ويحلمون أن يأتي اليوم الذي يمتلكون فيه مأوى لهم ولأولادهم، أسوة بأشقائهم في دول مجاورة هي أقل دخلا من بلدهم.

وفي انتقال من العام الى الخاص، ينقل بن همام ما جرى في مجلس كان يتردد إليه ونقل ماجرى له في إحدى المرات: ما إن انتهى من بروتوكول الترحيب بي وأجلسني في صدر مجلسه الريفي المتواضع، وقبل الانتهاء من شرب أول فنجان قهوة، إذا به يسألني: هل تعلم كم وصل سعر النفط اليوم؟ أجبته باستغراب: لا، فما أعلمه بالأمس ربما تغير اليوم، ولكن لماذا يا عم سعيد تسأل هذا السؤال؟ وما دخلك في هذه الموضوعات؟ أجاب مقاطعا: اليوم وصل سعر البرميل ١٤٠ دولار، قاطعته: الحمد لله، اللهم زد وبارك، فرد متشنجاً: يا رجل! أتريد أن يزيد الله من فقرنا؟ بل قل اللهم ارفع عنا عذابك! ثم أخذ في وصف حالة التعجب الكبيرة التي يعيشها قائلاً: بلدٌ يزيد دخله فيزيد فقر أهله!!

ويعلّق بن همام قائلاً: لم يمكنني في تلك الجلسة أن أسأله فيها عن حاله أو أحوال أهله وأقاربه الذين لم أقابلهم منذ فترة طويلة إلا قليلا، إذ لم يخرج الحديث معه عن موضوعات الغلاء والتذمر من التناقض الصارخ الذي يعيشه البلد، أرباح خيالية وفقر متزايد ومتسارع!

ويكمل بن همام روايته: ودعتُ قريبي ذلك الرجل العامي لارتباطي بموعد عشاء عند أحد الأصدقاء القُدامى في نفس القرية، وعلى غير العادة، فلم تكن موضوعات السهرة ما تعودته من هذا الصديق ومن معه، فلم يتحدث أحد عن المباراة الهامة في البطولة الأوربية، بل ولا عن ذكريات الدراسة، إنما كان الحديث مُنصبّاً على قضايا من قبيل حديث القنيبط في قناة الحرة والقضايا التي أثارها، وعن نتائج تقرير منظمة الشفافية العالمية، والمعنية بدراسة معدلات الفساد المالي والإداري في دول العالم.

وأدهـشـني أن ذكـر لي أحـدهـم أن ترتيب السعودية كان ٧٨ من أصل ١٦٠ دولة، فقلت له: هل لك أن تطلعني عن مصدرك الذي استقيت منه هذه المعلومات، فلم يتلكأ كثيرا إذ أحالني مباشرة على أحد المواقع التي تحتوي على تفاصيل ذلك التقرير المخجل. (في إشارة إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية).

وفي اليوم الأخير من زيارتي لقريتي الهادئة، وبينما أنـا متوقف لتعبئة الـوقـود، إستعداداً للمغادرة، رأيت في المتجر الصغير القريب بعض الصحف، فقلت في نفسي لقد تـطـوّرت قريتنا وأصبحت تصلها الصحف اليومية، فنزلت لأشتري إحداها، وبينما أنا أتصفح العناوين الرئيسية، إذا بالبقال أبو أحمد، ذلك الرجل البسيط يقول بتهكم: يا أستاذ هذه صحيفة الأسبوع الماضي! ارتبكت قليلا ثم سألته: ألا تأتيكم الصحف يوميا، ضحك وقال: إذا تكرمت علينا وزارة المواصلات بشق طريق إسفلتي إلى قريتنا! ولكن ماذا تريد بوجع القلب؟ قلت: وما ذاك؟ قال: انظر إلى الصحيفة التي بين يديك، فبداخلها تفاصيل إنشاء ملعب كرة قدم في إحدى المدن بمبلغ ١٠ مليار ريال! بينما وعلى الصفحة الرئيسية، خبر يقول: التدافع ينقل مقترضي التسليف للمستشفى!.


السعودي الحقيقي

أعدت النظر إلى الصحيفة، فوجدت ما قاله حقـاً، بل كـان هناك خبر آخـر يعكس اختلال الموازين لدينا، فعلى الصفحة نفسها عنوان عريض: إطـلاق مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم في جميع المناطق بـ ١،٥ مليار ريال! (فقط)، يا الله أين ١٠ من ١،٥!!

خرجت من عند أبي أحمد، بعد أن أصر على إهدائي تلك الصحيفة المغبرّة، وفي ذهني عدة تساؤلات: حتى أنت يا أبـو احمد؟ حتى أنت يا قريتي الصغيرة؟ حتى أهلك البسطاء؟

يواصل بن همام نقل انطباعاته التي تحتشد في ذهنه فيما المشهد الجديد يمسح مشهداً كان قاراً لفترة طويلة، ولاشك أن المشهد الجديد يبعث أسئلة كثيرة طرحها بن همام على نفسه طيلة الطريق إلى المدينة التي يعيش فيها: ما الذي يجعل من مثل القضايا حديث المجالس ليس في مدينة رئيسية، وإنما في قرية ينقصها كثير من الخدمات الأساسية؟ هل هو مؤشر زيادة وعي المواطنين بحقوقهم؟ أم هو نتيجة التطور الإعلامي العام؟ أم دليل تفاقم الأوضاع؟ أم أنه كل ذلك؟

بالتأكيد ليس ذلك حـال قريتي فقط، بل حال كثير من القرى الأخـرى، فضلا عن المدن، موضوعات لم يكن يجرؤ البعض على الحديث عنها مع نفسه أصبحت الآن حديث المجالس و النوادي!

في الأخـيـر يلخّص بـن هـمـام ملاحظاته على تطور كبير تشهده البلاد من أقصاها إلى أقصاها، ثم يعيد تأكيد جدوى الاهتمام برسالته للمسؤولين الذين عطّلوا خيار الإصلاح السياسي في البلاد، ووجّه كلامه لهم بالقول: إن المواطن السعودي قد أصبح كثير الوعي والإدراك لما يدور حوله، فما عادت نشرة الأخبار المطولة عن الاستقبالات والتوديعات مشوقة للكثيرين، بل وما عادت تلك الأغاني التزلفية أو ما تسمى بالوطنية تثير حماسة ٨٠٪ من الشعب، والذين يعيشون على الإيجار ويحلمون أن يأتي اليوم الذي يمتلكون فيه مأوى لهم ولأولادهـم، أسوة بأشقائهم في دول مجاورة هي أقل دخلا من بلدهم.

ويزيد بن همام على ذلك: وما عاد الحديث يدور عن متانة الاقتصاد السعودي، أو ما يسمى بالطفرة الثانية مفرحاً للكثير، خاصة من خسر (تحويشة) عمره في سوق النصب، والذين لم يجدوا من يحميهم من تسلّط أكلة الحرام على أموالهم، وما عـاد الحديث عن أهمية الارتقاء بالعملية التعليمية عملياً، في وقت أصبح فيه المعلم مشغولا عن التفكير في تطوير أدائه بمتابعة قضاياه في ديوان المظالم ضد وزارته التي بخسته حقه المالي المقرر نظاماً، في وقت تشكل ميزانيتها ما يقارب ثلث ميزانية الدولة، وكذلك لم تعد تلك القرارات (مع وقف التنفيذ) تسر الكثير من الشباب اللاهث الباحث عن وظيفة، ولا المواطنين الذين فقدوا أحد أقاربهم في بعض مستشفيات وزارة الصحة.

هل يستمرّ؟

محمد الرطيان: كاتب يشذّ عن القطيع

محمد شمس

بمقاييس قانون الصحافة السعودي غير المكتوب وغير الواضح في حلاله وحرامه، هو تجاوز الحدود بمراحل.

وبمقياس الشجاعة، فقد سبق زملاءه بمراحل.

وبمقياس الوطنية، ظهر في الصفوف الأولى متقدماً دعاتها الحقيقيين والمزيفين، كآل سعود وتوابع الآلات السلفية والآلات الليبرالية المزيّفة.

وبمقياس الشعبيّة، فإن قرّاء عموده ينتظرونه، لينفّس عنهم ما هم فيه من غمّ وهمّ، بعكس كثيرين لا يريد المواطن لا رؤية أسمائهم ولا تصفّح وجوههم.

وبمقياس التحدّي والشجاعة والإصرار على النهج وحتى المواجهة والإستعداد لنتائجها المرّة، يظهر أن الرطيان فاق المألوف بين كتبة الصحف.

قبل أن ينشر له مقالاً اسبوعياً لا أكثر. فالصحيفة لا تستطيع تحمله أكثر من يوم في الإسبوع.

ومسؤولو التحرير ـ كما يرشح ـ يوالون النصح (أي التحذير) بتخفيف اللهجة. وتذكيره بأنهم قد لا يكونوا قادرين على مقاومة ضغوط منعه، وكأنهم هم من يمنع ويكسر الأقلام لا أسيادهم؟!

مرّات عديدة لم تنشر مقالاته، وفي أحيان يطالب باستبدالها! وفي أحيان يتجرّأ محررو السلطة على تعديل بعض الكلمات، وحذف الجمل.

يقولون (واعتماداً على ما يقولون!) أن أمراء كبار (يقال أن بينهم سلطان ونايف وخالد الفيصل) أوصلوا له التحذيرات. (ويقولون أيضاً) أن بعضهم كانوا يزعمون بأنهم يؤيدون منهجه في الكتابة إما لكي لا يطالهم مقصّة أو لوضع حدود وكوابح له، وإما لأنهم فكروا مراراً بمنعه ووجدوا أنه من غير صالح الحكومة أولاً، والصحيفة التي يكتب فيها عاشراً!، تحويله على المعاش، خاصة وأنه شاب ووراءه عائلة!

وسائل الضغط تعرض لها كثيرون، القليل منهم قبل (استقالة) قلمه على أن يخضع.

والكثيرون أيضاً تعرضوا للإغراءات، ومعظمهم قبلوا بها، ولازال الرطيان يعيب عليهم فعلهم، والكتابة بالأقلام الملونة حسب الجو العام!

هل يستطيع الكاتب الصحافي اللامع محمد الرطيان، مقاومة عصا وجزرة آل سعود وادواتهم؟!

ومتى سيصل آل سعود الى النهاية المتوقعة والمعتادة ـ إن رفض الإنصياع ـ بتكسير قلم الكاتب؟!

سؤالان يدوران في أذهان محبّيه ومتابعي مقالات الرطيان، الذي اعتبروه لسانهم وضميرهم.

هذه مختارات من مقالات الكاتب محمد الرطيان.

* * *

ربع الشعب تحت خط الفقر

ربع البلد تحت خط الفقر.. أم إنهم أتباع (شي بلاش ربحه بيّن)!.

قبل فترة صرّح معالي وزير الشؤون الاجتماعية بأن:

المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي بلغ عددهم (٦٦٢١٢٥) ستمائة واثنين وستين ألفا ومئة وخمسة وعشرين حالة (أسرية) بمبلغ إجمالي وقدره (٩٦٠,٤٢٧,٩٥٣) تسعمئة وستون مليوناً وأربعمئة وسبعة وعشرون ألفاً وتسعمئة وثلاثة وخمسون ريالاً.

وقبل أن ندخل في لعبة الأرقام، تعالوا لنأخذ تصريحاً آخر أصدرته الهيئة العليا لتطوير الرياض يقولون فيه:

إن متوسط عدد أفراد الأسر هو (٣,٦).. وسنصل إلى نتيجة مفزعة :

عدد السكان الذين من الممكن أن نطلق عليهم (تحت خط الفقر) = ٦٦٢١٢٥ X ٣,٦ = ٤١٧١٣٨٧,٥ = أربعة ملايين ومئة وسبعون ألف مواطن! فتخيلوا لو أننا أضفنا إلى الرقم عددا من المتعففين الذين لم تستطع أن تصل إليهم الوزارة.. سنصل إلى رقم مهول، يقول لنا وبلغة الأرقام إن ربع البلد تحت خط الفقر

ولا ترعبكم لغة الأرقام في تصريح الوزارة والذي تقول فيه إنها قامت بتوزيع أكثر من تسعمئة مليون، فبحسبة بسيطة أيضاً وبلغة الأرقام نكتشف أن كل أسرة لم تحصل على أكثر من ١٤٥٠ ريالاً.. وعندما نعود إلى الضرب والقسمة (والنصيب!) سنعرف نصيب كل مواطن = ١٤٥٠ ريالاً تقسيم ٣,٦ = ٢٣٠ ريالاً لكل مواطن!

ومع هذا، هناك بعض الاحتمالات:

إما أن الوزارة لم تنتبه للأرقام جيدا، أو أن لغة التصريح فيها بعض الالتباس. أو أن الغالبية من الشعب تطبق نظرية (شي بلاش ربحه بيّن) و (مال عمك (الحكومة) لا يهمك)، وحان الوقت أن تفرز الوزارة قوائم مستحقي الضمان ليتبين المستحق الصادق فيهم ومن هو غير ذلك.

أو أنني – وصديقي خالد الذي ساعدني بالحسبة – خبّصنا بالأرقام.. وجلّ من لا يسهو، أو أننا سنصل إلى نتيجة نهائية، تقول لنا إن:

٢٥٪ = طبقة: تحت خط الفقر (وبلغة أخرى: رايحين وطي).

٥٠٪ = طبقة: طقها والحقها، ويالله على بابك ما خاب طلابك، ومد رجلينك على قد لحافك.

٢٥٪ = طبقة: فوق – كل خطوط – الغنى (وبلغة أخرى: يلاعبون الغربي).

يخرب بيت (الأرقام) أحياناً تقول أكثر مما تقوله (الحروف).

أما بالنسبة لصديقي خالد فقد ضرب بالآلة الحاسبة في الجدار!

الوطن، ٢٠٠٨/٩/١٣

* * *

معذرة معالي الوزير: غير قابلة لـ (الترقيع)!

سيدي معالي وزير الشؤون الاجتماعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قرأت الحوار الذي أجرته معك صحيفة (الوطن) وشاهدت صورك الحلوة، خاصة تلك التي يقف فيها بجانبك رئيس التحرير (يخزي العين ما أحلاكم!).. وشاهدت مكتبك الفخم.. جعله الله أفخم وأفخم، ورفع ذكرك في الدنيا والآخرة. ولكن.. فخامة الصورة وجمال المكان شوهتهما (المانشيتات) تلك التي تتحدث عن الفقر (والعياذ بالله)!

ما علينا من الصورة.. لندخل إلى الكلام:

تقول في الحوار:
بعض الإخوان في الصحافة لجؤوا إلى ضرب (٦٥٠ × ٤) وأؤكد هنا ضرورة ألا يلجأ الإخوة إلى ضرب عدد الأسرة بالمعادلة، فقد يكون العدد ١ أو ٢ أو ٦ أو ٧ وليس بالضرورة أن تؤخذ بهذا الشكل. ورأى الوزير أن عدد الفقراء أقل من مليوني شخص، لو أخذت الأمور بالمعيار الدقيق.
وأقول:
أظن أن (الأخوان) الذين لجؤوا إلى ضرب (٦٥٠ × ٤) هو الفقير إلى عفو ربه، المدعو: أنا!
وأنا (وأعوذ بالله منها) لم أفهم كيف يكون عدد (الأسرة) = (١)؟!
ولم أفهم ما الذي يمنع أن نضرب متوسط عدد أفراد الأسرة بالعدد (٦٥٠٠٠٠).
ثم، هذا (المعيار الدقيق) أين هو؟!.. ولماذا لم تستخدمه مع عبارة (أقل من مليوني شخص)..
هل من الدقة أن نقول (أقل من) ألا يوجد رقم ثابت وواضح ودقيق؟!
تقول يا سيدي: الضمان الإجتماعي يرعى ٦٥٠ ألف (حالة) سعودية.
وفي المانشيت وبخط عريض: مشروع لسداد فواتير الكهرباء عن ٦٥٠ ألف (أسرة) ضمانية.
وأقول، وأنا أريد أن أفهم: هل هنالك فرق بين (حالة) و(أسرة)؟
وهذه (الأسر) ألا يوجد لها – وبالمعيار الدقيق – متوسط عدد؟
في مقالي السابق اعتمدت على رقم رسمي، وهو متوسط عدد الأسر في الرياض، وأنتج لنا أن نسبة الفقراء في البلد تقترب من ٢٥٪ من الشعب، وتعرف يا سيدي، ويعرف الجميع أن (الرياض) حاضرة، وعادات الناس تختلف، ووعيها كذلك يختلف.. فكيف سيكون الوضع، وكم ستكون النتيجة لو أخذنا متوسط عدد الأسر في الجنوب أو الشمال؟.. تخيّل النتيجة!
سيدي معالي الوزير:
سأحدثك عن حالة واحدة أعرفها جيداً – وأشباهها بالملايين في بلادي – وهو شاب سعودي، موظف متزوج وله طفلة صغيرة، وراتبه ٤ آلاف ريال: ٢٠٠٠ إيجار الشقة، و١٧٠٠ ريال: فواتير وأقساط ومصاريف أخرى.. المتبقي: ٣٠٠ ريال لمعيشته طوال شهر هو وزوجته وطفلته.. وآخر الشهر يتصل بحثاً عن (٥٠) ريالا لكي يشتري الحليب لطفلته!
هل تعرف ما هو (خط الفقر) يا معالي الوزير.. هو يشبه (خط الجنوب) و(خط الشمال)!!
سيدي معالي الوزير.. تعال لنفترض أن كل ما كتب أعلاه هو (كلام فاضي) وأني (ما عندي سالفة) ولنعتمد على كلامك فقط:
أليس من المخزي والمخجل أن يكون لدينا أكثر من (٢) مليون فقير.
ونحن في أغنى بلد في العالم؟!

الوطن: ٢٠٠٨/٩/٢٧

* * *

حفلة المتناقضات الوطنية!

الكتابة: هي أن تلتقط ضوء البرق وتقدمه لقارئك، دون أن تزعجه بصوت الرعد.
صراحة.. بعض تصريحات المسؤولين لدينا (تفطّس من الضحك) وتصلح أن تكون علاجاً ضد الكآبة. وبإمكانها أيضاً أن تستأصل (المرارة) دون الحاجة لعملية جراحية، لأنها – وببساطة – (تفقع المرارة)!
والمتابع لبعض (قلنا: بعض!) التصريحات، يصل إلى نتيجتين:
إما أن المسؤول يتعامل مع المتلقي والمواطن على أنه جاهل، وغير مطلع، ولا يعلم ما يحدث حوله، لهذا يستطيعون أن (يمرروا) أي تصريح عليه.
أو أنهم يعلمون أنه ذكي، ومتابع، ولكن.. لا تعنيهم ردة فعله أبداً!
فهذا مسؤول يبشر بـ (سرير) لكل مواطن.. وأنت تعرف آلاف المواطنين في منطقتك الذين يبحثون عن ألف واسطة وواسطة للحصول على هذا (السرير) الخرافي!
وهذا الذي لكثرة ترديده لمفردة (السعودة) يخيّل لك أنه سيدخل كتاب جينيس للأرقام القياسية.. وتكتشف أنه يطالب بـ (السعودة) في الوقت الذي يسمح فيه بـ (البنقلة)!!
وآخر يطالبك بتغيير (عاداتك الغذائية).. وطبعا هو لا يطالب بإضافة الكافيار إلى مائدة إفطارك.. بل بإلغاء الإفطار من أساسه!
وآخر يقول في مجلس الشورى: نعلم أن الثلاثمائة ألف التي يمنحها البنك العقاري، لا تكفي لبناء منزل، وأضاف – لا فض فوه – قائلاً: على المواطن أن (يدبّر حاله)!
وقام أعضاء مجلس الشورى الكرام بالتصفيق له لإضافته العظيمة.
وآخر يقترح على المرأة الحامل أن تلد مولودها في منزلها، ويرى سلمت براجمه من الأوخاز، ومنحه الله فن الإيجاز: (إن الولادة في المستشفى.. برستيج)!!.. وعلينا أن نحمد الله أنه لم ير أن الوفاة عند الولادة: موضة.
(طايحاتن فيها هالحريّم هاليومين).
وأخيراً، يأتي المسؤول عن الفقراء ليقول لنا بلغة وعظية (يا إخوان.. الفقر قضاء وقدر).
وكأنه لا بد من وجود فقراء حتى (يستانس) الأغنياء بتوزيع الصدقات عليهم.. هاااه عادا!.. اعترضوا على قضاء الله وقدره!!


محمد الرطيان

سيدي دع القضاء والقدر لله، ونعم بالله
هو ألطف وأرحم بعباده، وقم بمهمتك الوزارية.. وحاول أن تقضي على الفقر، فأجهل مواطن يعلم أن الخزينة يدخلها يومياً مليارات الريالات.
وأقل المواطنين متابعة يتذكر عندما قال لكم الملك (الخير واجد.. وما لكم عذر).
تقول الحكاية:
كان المواطن (على الحديدة).
أتت أزمة الحديد، وسرقوا (الحديدة) منه.
صار المواطن على...!

الوطن، ٢٠٠٨/٧/١٢

* * *

الجدران لها آذان، وعيون، وألسن!

وبعد طول نقاش، قال لي صديقي:
أقبل أن آخذ من الغرب (الكافر) الدواء والمصباح والكمبيوتر وكل ما هو مفيد.. ولكن...
قلت له: وما الذي يمنعك من أخذ (العقل) الذي أنتج هذه الأشياء و(النظام) الذي ساعد على إنتاجها؟! و(الحرية) التي هيأت الجو لابتكار وإبداع هذه الأشياء؟!!
قال لي: الله يهديك.. فيك غفلة!!
وارتفع الجدار بيننا.. وكاد (التفكير) يتحوّل إلى (التكفير).
عندما كنا صغاراً، ويأتي الحديث عن أي شأن سياسي ونشارك فيه، يقفز أحد كبار السن إلينا، وينهرنا: (أص.. الجدران لها آذان). كبرنا واكتشفنا أن الجدران ليس لها آذان.. ولا ألسن أيضاً.
وعندما نبدأ بـ (التخبيص) ونذكر أسماء بعض المسؤولين.. يأتي أحد مدعيا الحكمة، وبعد أن يهز رأسه من الأسى علينا، يقول لنا: (أنتم مجانين.. والله أنهم بكره يقلعونكم وراء الشمس). وكان يذهلني أن أجهزة الأمن العربي استطاعت – وبتفوق – أن تبني سجنا وراء (الشمس).. في الوقت الذي مازالت فيه (ناسا) الأمريكية تحاول بلوغ (المريخ).. ياخيبتك يا أبله ناسا!!
كانت – ومازالت – وستظل (إلى أن يغير الله الأوضاع):علاقة المواطن العربي برجل الأمن علاقة سيئة يملؤها الخوف من جهة المواطن، ويملؤها الشك

والريبة من جهة رجل الأمن.
كأن كل مواطن عربي – بنظر الأجهزة الأمنية – هو مشروع مجرم، وخارج عن النظام، إلى أن يثبت العكس.
رجل الأمن في عقلية المواطن العربي:
هل هو رجل (الأمن).. أم رجل (الخوف)؟!
هل هو الرجل الذي تلجأ إليه.. أم الرجل الذي تفكر بالهروب منه؟!!
رغم كل هذا.. سأقول لكم:
أيها الأبناء، لا تصدقوا الآباء فـ (الجدران) ليس لها آذان.
وتذكروا أن جدار (الوهم) أقسى وأكثر متانة من كل جدران الواقع.

الوطن، ٢٠٠٨/٧/٢٦

* * *

يا بلدنا.. اسمعي (كلماتنا) الطيبة!

لماذا نُصاب بالفزع من بعض الكلمات التي تُقال عنّا، وعن أوضاعنا الداخليّة؟
علينا أن نفزع من الكلمات التي (لا تُقال)..
أو تلك التي تُقال همساً في الأقبية، والمجالس السرية، والأماكن المظلمة.
الكلمة التي (تُقال) لا تُخيف.
الكلمة التي (لا تُقال) مخيفة جداً، ولا تدري بأي لغة ستأتي.
الكلمة التي (تُقال) هي كلمة صحية – حتى وإن اختلفنا معها – لأنها تُقال في الهواء الطلق.
الكلمة التي (لا تُقال) هي كلمة مريضة – حتى وإن اتفقنا معها – لأنها تخرج من الظلام والأماكن الخانقة.
الكلمة التي (تُقال) هي كلمة شجاعة، وصاحبها شجاع.
الكلمة التي (لا تُقال) هي كلمة خائفة، أو خائنة، أو تخطط لشيء مُريك!
الكلمة التي (تُقال): علاج.
الكلمة التي (لا تُقال): مرض!
(الكلمة) التي يُغلق في وجهها باب التلفزيون الرسمي، ستجد ألف محطة فضائية تفتح لها الأبواب والنوافذ.
(الكلمة) التي تستقبلها الصحيفة بمقص يُمزق ملابسها، ستذهب إلى الإنترنت، ليزفها إلى كافة الأرجاء، عبر ألف موقع وموقع، وهي بكامل ملابسها الأنيقة.
لم نعد بحاجة لنفعل مثل المراهقين ونكتب (لا) على أحد الجدران في إحدى الحارات الضيقة.
(الإنترنت) يمنحنا جداراً إلكترونياً نكتب عليه الـ (لا) وتراها كل الحارات في كل الدنيا، ولن يستطيع أعتى (رئيس بلدية) أن يقوم بمسح (خربشات) الأولاد الأحرار من الشوارع الإلكترونية و(تنظيف) جدرانها الافتراضية.
لا تخافوا من (الكلمات).
خافوا من (الصمت) عندما يخرج من قبوه المظلم/ الموحش/ البارد/ الخانق.. ويصرخ فجأة!
في زمن البث الفضائي المفتوح..
في زمن الإنترنت..
في زمن الهواتف النقالة والتي بإمكانها استقبال (كتاب) كامل عبر رسالة قصيرة.
في هذا الزمن، والذي تنتقل فيه المعلومة أسرع من الإشاعة، والخبر يكاد يصل إليك حتى قبل أن يحدث!
في زمن ثورة التقنية، ووسائل الاتصال: أي ساذج هذا الذي يظن أن (كلماتنا) ستبقى حبيسة في أفواهنا؟!
يا بلدنا.. أسمعي (كلماتنا) الطيبة.
فنحن أولادك الطيبون، الذين يحبونك، ويخافون عليك أن تُصابي بالصمم!

الوطن، ٢٠٠٨/٥/٢٤

هيومان رايتس ووتش:

يجب إخلاء سبيل السجناء السياسيين

في بيان صحفي صدر في ٣/١٠ الجاري، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنه ينبغي على الحكومة السعودية أن تُخلي سبيل نشطاء سياسيين محتجزين، منهم البروفيسور متروك الفالح، أحد أهم المطالبين بالإصلاح في السعودية. وعلى الرغم من قول مسؤولي السجون السعوديين إنه تم العفو عن ١٠٠٠ مجرم محكوم في شهر رمضان الفائت، فإن عشرات السجناء السياسيين ما زالوا وراء القضبان أو هم عرضة لحظر السفر التعسفي.

وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط في المنظمة: (يستمر حبس المعارضين السلميين لمجرد تحدثهم عن المشكلات، مع منح العفو للمجرمين المحكومين... يبدو أن الحكومة تعتبر المطالبين بالإصلاح أخطر من المجرمين على السلطات).



واعتقلت المباحث السعودية متروك الفالح، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود بالرياض، في ١٩ مايو ٢٠٠٨ في الجامعة. وتم القبض عليه بعد يومين من انتقاده علناً للأوضاع في سجن بريدة، إثر زيارة منه لزميلين من نشطاء حقوق الإنسان كانا مُحتجزين في السجن. وأنكرت المباحث طيلة ستة أيام أن الفالح مسجون لديها، وحتى بعد إقرار المسؤولين بأنه مُحتجز، لم يُسمح لأسرته إلا بزيارة واحدة طيلة الستين يوماً الأولى لاحتجازه.

ولم يوجه المسؤولون السعوديون الاتهام إلى الفالح بجريمة محددة، رغم أن نظام الإجراءات الجزائية الصادر في ٢٠٠٢ يستدعي أن توجه السلطات الاتهام للمشتبهين وأن تأخذ أقوالهم خلال ٤٨ ساعة من القبض عليهم. ولم يقم المسؤولون باستجوابه أثناء أول خمسة شهور قضاها رهن الاحتجاز، ولم يُسمح للفالح بالاطلاع على الأدلة، إن وجدت، التي يحتجزه مكتب التحقيق والادعاء العام بناء عليها. وهو رهن الحبس الانفرادي ويجاوره في زنزانته بسجن مباحث الحائر مشتبهين إسلاميين.

وقد بدأ متروك الفالح – المحروم من حق مقابلة محاميه – في إضراب عن الطعام. وأثناء هذه الفترة، سخر منه حراس السجن بتقريب الطعام منه وإبعاده عنه، وأضاءوا نوراً براقاً في زنزانته على مدار الساعة. وقد توقف عن الإضراب عن الطعام. وما زال محامياه إبراهيم مباركي وخالد المطيري لم يُسمح لهما بمقابلته.

وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت في فبراير ٢٠٠٧ تسعة معارضين في جدة، وما زالوا سجناء دون توجيه اتهامات إليهم أو محاكمتهم. وفي ديسمبر ٢٠٠٧، احتجزت المباحث فؤاد فرحان طيلة خمسة أشهر تقريباً دون توجيه اتهامات أو محاكمة، وهو ناشط إصلاحي من الجوف، وهو في سجن الحائر دون توجيه اتهامات إليه منذ ديسمبر ٢٠٠٧.

مساهمة آل الحريري مهمّة ولكن في الفساد!

عبدالحميد قدس

إذا سألت السعوديين عن رأيهم في الحريري وآله، فستكتشف أن هناك إجماعاً شعبياً على كرههم. ستجد ذلك عند المواطن العادي، وعند كثير من المسؤولين، وعند الأغلبية الساحقة من رجال الأعمال المحليين. ستسمع أقوالاً لا يليق بنشرها هنا، ولكن أهونها ما قاله مسؤول نجدي (ليس من الأمراء) بأنه: (لم يبق إلا أن يشاركنا في نسائنا)!

وقد انعكست حالة الكره على اللبنانيين عامة، ولا يوجد ما يستثير السعوديين بأكثر من التبرعات الى لبنان، خاصة لدى التيار السلفي الوهابي الذي يريد أن تذهب التبرعات (الى أهل السنّة مباشرة، والى بؤر الجماعات السلفيّة بالتحديد) والتي تعتبر من أفقر مناطق لبنان.

فساد الأمراء السعوديين المتناغم مع فساد آل الحريري: متعدد الأوجه، ففي كل مجال هناك فساد، بل أن الفساد طابع عام لا يشذّ منه إلا القليل من الممارسات. ولعلنا نذكر بأن فساد صفقة اليمامة التسليحية مع بريطانيا يوجد بين حلقاتها وسطاء لبنانيون يعملون أو مقربون من الحريري، وقد نشرت الصحافة البريطانية أسماء بعضهم، وهم سياسيون لامعون جداً (مثل الصفدي)!!

ويتذكر السعوديون مئات المليارات من الدولارات (وليس الريالات) التي نهبتها سعودي أوجيه مع عبدالعزيز بن فهد تحت غطاء مشاريع عديدة، بينها تطوير الحرمين الشريفين (وخدمتهما!!). وقد حاول الحريري أن يخطف مناقصة الشركة الثالثة للإتصالات، بالإتفاق طبعاً مع الأمراء، ولكنّ ضغوطاً من أمراء آخرين منافسين غيّرت الوجهة.

ليست المشكلة أن هناك فساداً في السعودية. المشكلة تكمن في أنه فساد فاق كل حدود الوصف، وتخطّى كل الأطر الإقتصادية والأخلاقية الحمراء والزرقاء وكل الألوان! ولأن الفساد مثل السرطان، إن لم يجر احتواءه يتوسع ويقضي على المصاب، لهذا فإن أخطر ما في الفساد السعودي أنه خرج عن إطار السيطرة، لأن المفسدين هم الأغلبية الساحقة من مسؤولي الدولة وكبار إدارييها. ومعنى خروجه عن السيطرة، أن الدولة ـ ومهما كانت إيراداتها ـ لا تستطيع أن تؤدي الحدّ الأدنى من واجباتها تجاه مواطنيها، حيث يلتهم الفساد معظم المال والإمكانات. لذا لا نعجب أن يتحول ربع المواطنين السعوديين الى فقراء، بل تحت خط الفقر، وهناك ما لا يقل عن ربع آخر يعيش فقيراً، في حين خفّف وزير الشؤون الإجتماعية المشكلة وقال بأن هناك مجرد (مليوني مواطن) يعيش تحت خط الفقر! هذا يحدث في أحد أغنى بلاد العالم، فأين الأموال إذن؟

في المقالة التالية توضيح لأحد مسارب النهب والفساد، وهناك عشرات بل مئات من الطرق الأخرى:

بين الضحك والبكاء

د. عبدالعزيز الصويغ

ضحكتُ في سرّي وأنا أقرأ عن موظفة شركة الإتصالات في دولة الإمارات التي تمكنت من اختلاس ٢٧ مليون درهم على مدى سنتين، دون أن يتنبّه أحد في الشركة. فقد كانت الموظفة التي أنيطت بها مهمة إدارة الموارد البشرية لشركة الإتصالات الإماراتية تقوم بتحويل دفعات منتظمة من حسابات الرواتب الى حسابها الشخصي في أحد البنوك المحلية، وبواقع مليوني درهم لكل دفعة، لأكثر من عامين. وقد لاحظ البنك تضخم حسابها في فترات وجيزة، وأرسل خطاباً الى الشركة التي تعمل فيها، يتساءل فيه عن حقيقة المبالغ المودعة، وهو ما جعل إدارة الشركة تكتشف أن الموظفة اختلست مبلغ ٢٧ مليون درهم من أموال الشركة، فأجبرتها على تقديم استقالتها، وإعادة المبلغ كاملاً. وهكذا كانت الصدفة وحدها وراء الكشف عن السرقة، بينما كانت الشركة ومسؤولها نائمين في العسل.

غير أنّي عدتُ لأبكي بحرقة، بعد أن قرأتُ عن صدفة أخرى، حدثت هذه المرة لدينا في المملكة. فقد كشفت صحيفة وكاد الإليكترونية ما أسمته (سرقة قانونية) بين شركات سعودية، حيث تعاقدت الدولة مع شركة سعودي أوجيه على تطوير طريق الملك عبدالله في الرياض بعقد قيمته ٦٩٨ مليون ريال.

سعودي أوجيه من جهتها تعاقدت بالباطن (في السر) وأسندت العمل في المشروع الى شركة الأحدية بقيمة ٤٠٠ مليون ريال.

شركة الأحدية أسندت العمل في نفس المشروع الى شركة الإسناد بقيمة ٧٥ مليون ريال.

وشركة الإسناد تعاقدت بالباطن وأسندت العمل في المشروع نفسه الى شركة إنجاز السلام بقيمة ١٨ مليوناً ومئتي ألف ريال!! (وكاد ـ الخميس ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨).

ما حدث ذكّرني بقصة قرأتها قديماً من أن أحد السلاطين أراد زيارة إحدى المدن التابعة لسلطنته، فخصص مبلغ مائة ألف دينار لتزيين المدينة وإنارة طرقها وأزقتها وسلمها الى وزيره الأوّل، الذي استدعى القائم على بيت المال، وقام بتسليمه خمسين ألف دينار للقيام بالمهمّة؛ فقام وزير المال باستدعاء مساعده الأوّل، وسلّمه خمسة وعشرين ألف دينار لإنجاز المهمة، وقام هذا الأخير باستدعاء مدير مالية المدينة المعنية وسلّمه اثني عشر ألفاً وخمسمائة ديناراً لتزيين المدينة احتفاء باستقبال السلطان، فقام مدير المالية باستدعاء عُمَدْ الأحياء، وطلب منهم الأمر على صاحب كل بيت يطلّ على الشوارع التي سيمر منها السلطان بوضع الإنارة والزينة أمام منازلهم، احتفاءً بزيارة السلطان لمدينتهم.



آل الحريري: شركاء آل سعود في الفساد والإفساد

وهكذا انتهى الأمر بأن تحمّل أبناءُ المدينة تكاليف الزيارة السلطانية!!

المهم أن موقع وكاد الإليكتروني يقول إن هذه (السرقة القانونية) تم كشفها بالصدفة (بعد توقف العمل بالمشروع بسبب خلاف بين الشركات المتعاقدة بالباطن).

× وسؤالي هنا: هل مثل هذا التصرّف هو أمرٌ معتاد في المشاريع الحكومية التي نُفذت على مدى العقود السابقة لها؟ وكم هي المشاريع المماثلة التي تمت بنفس الأسلوب؟ وكم من آلاف البلايين ضاعت على الدولة وابتلعتها مثل هذه الشركات؟!

× لكنني أعود وأحمد الله على أن الشركة المعنية لم تجبر السكان الذين تقع بيوتهم أو متاجرهم على الشارع بالقيام بتحمّل تكاليف تطوير طريق الملك عبدالله على حسابهم الخاص!!

× وأخيراً.. لا أتوقع بالطبع أن يتم إعادة فتح التحقيقات في المشاريع الحكومية التي تمت على مدى العقود السابقة، وإعادة ما تم ابتلاعه من أموال، لكنني أتساءل: هل ستتحرك الجهات المسؤولة لتحرّي حقيقة الأمر في هذا المشروع الذي يتم في أحد الطرق الرئيسية في عاصمتنا الحبيبة؟!

المدينة، ٢٠٠٨/٩/٢١

السعودية: استيعاب طالبان مجدّداً

مفاوضات سرية خشية الفشل

محمد فلالي

لم يطل أمد السريّة المحيطة بالانعطافة الحادة التي قامت بها الدبلوماسية السعودية في المسار الأفغاني، في محاولة للعودة الى لعب دور مركزي فيه، بعد أن تكبّدت خسائر فادحة في مواقع أخرى كانت ترجو السيطرة عليها بصورة شبه كاملة. واستناداً إلى تجربة طويلة تشتمل على الرعاية بأنواع متعددة مالية وشعبية وسياسية وأيضاً استخبارية، وجد الأمراء أنفسهم أمام فرصة سانحة تلوح من أفغانستان المثخن بجراح المحتل، والغارق في أزمته المزمنة الأمنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية، من أجل التعويض عن إخفاقات متواصلة لم يخرجوا منها سوى بأذيال الخيبة.

فيما يغلق المشهد السياسي الأفغاني على معضلة خطيرة تواجه قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، حيث لا مجال للإنتصار والاستقرار، بدأت الحلول الاستخبارية والدبلوماسية بالانتعاش مجدداً لإنقاذ المحتل من هزيمة محققة.

ومن العاصمة البريطانية، حيث شرع المسعفون البريطانيون والسعوديون جولة مفاوضات لإنقاذ المريض الأفغاني، كشفت صحيفة (ذي أوبزرفر) في ٢٨ سبتمبر الماضي عن وساطة سعودية بريطانية في مباحثات سرية شاركت فيها حركة طالبان والحكومة الأفغانية ودول اوروبية. أشارت الصحيفة الى أن الدور البريطاني في المفاوضات ينصبّ على إضفاء الشرعية والدعم الدبلوماسي للمفاوضات، في إشارة الى أنها لا تشارك بصورة مباشرة مع جهة مازالت موصومة بدمغة (الإرهاب)، فيما لم تشر الصحيفة إلى الدور السعودي، وإن كانت مصادر أفغانية وبريطانية ذكرت بأن الدور السعودي كان رئسياً بسبب الخبرة الطويلة في الشأن الإفغاني والعلاقة الوثيقة التي تربط الأمراء السعوديين بقيادات حركة طالبان.

من اللافت أن تسرّب نبأ المفاوضات أعقبه تصريحات من عواصم القرار تشدّد على التفريق بين تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لندن وحركة طالبان بقيادة ملا عمر، وأن ثمة أخباراً جرى الترويج لها بصورة مقصودة تدور حول أزمة ثقة تحكم علاقة القاعدة بحركة طالبان.

ولتأكيد الدور السعودي في مباحثات السلام، كما تصف الأطراف المشاركة فيها، وجّه الرئيس الأفغاني حامد كرزاي بصورة رسمية في ٣٠ سبتمبر الماضي دعوة الى الملك عبد الله للمساعدة في في محادثات مع قيادات طالبان، في إشارة إلى انزعاج السعوديين من إعلان الخبر الأمر الذي اضطر كرزاي لإسباغ صفة رسمية على المفاوضات، وكأنها جاءت بطلب من الجانب الأفغاني.

على أية حال، فإن الكشف عن خبر المفاوضات تسبب في تصلّب مواقف حركة طالبان، وقد أكّدت الأخيرة على أن المباحثات في الأسابيع الأخيرة من سبتمبر فقدت بصورة كبيرة زخمها، ولم تعد قادرة على إحداث اختراق في المواقف.

وفيما نفى كرزاي نبأ المفاوضات مع طالبان، بدت لهجة ملا عمر متشدّدة وتمسّك بخيار الإستمرار في الحرب.

> **مازالت تراهن السعودية على إحياء تحالفها مع طالبان وعودة نفوذها الى أفغانستان وقطع الطريق على النفوذ الايراني**

كرزاي قابل دعوة ملا عمر القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي بالإنسحاب من أفغانستان بمناشدة الى كل من طالبان والسعودية بالعمل من أجل إقرار السلام في أفغانستان والمنطقة. السعودية، بوصفها أحد الدول الراعية لحكومة طالبان، إلى جانب الامارات العربية المتحدة وباكستان، مازالت تراهن على علاقتها الوثيقة بقيادات طالبان في التوصّل إلى نتائج تعيد إحياء دورها في الشأن الأفغاني، وفي الوقت نفسه تقطع الطريق على النفوذ الإيراني.

طالبان تدقّ أبواب كابل عنفاً

الرئيس الأفغاني كرزاي بدا بعد دعوته السعودية للتدخل لدى قيادات طالبان، أكثر انفتاحاً على خيارات التفاوض مع الأخيرة، حيث شدّد على أن تكون أفغانستان هي المكان الطبيعي لعقد المفاوضات، وليس السعودية، كما طالب قيادة وعناصر طالبان بالعودة الى ديارهم وأنه سيضمن حمايتهم.

أما قائد حركة طالبان الملا محمد عمر فله موقف مختلف، حيث بدا واثقاً من قدرته على العودة الى سدّة الحكم في أفغانستان، وقال بأنه (سيضمن أمن القوات الأجنبية في حال انسحابها من أفغانستان).

وسط هذين الموقفين المتقاطبين، بعد تسرّب نبأ المفاوضات، والذي تنظر إليه قيادة طالبان بأنه فعل مقصود بهدف الإضرار بسمعة الحركة وإحراجها أمام أنصارها، وكذلك توفير غطاء دولي لأية تدابير أخرى لاحقة، لا تجد السعودية في وساطتها ما يشجّع كثيراً وخصوصاً أن سقف الآمال بدا عالياً جداً ويهدف إلى تحقيق سلام شامل. السعودية التي خاضت تجارب فشل متواصلة في قضايا فلسطين، ولبنان، والعراق، وكذلك السلام في الشرق الأوسط تتردد

كثيراً في رعاية مفاوضات (علنيّة)، تكاد تكون فرص فشلها أكثر من فرص نجاحها، خصوصاً وأنها ليست مسيطرة بصورة شبه كاملة على حليفها القديم - أي طالبان، فضلاً عن قدرة القوى النافذة في الشأن الأفغاني على استيعاب المواقف السعودية.

لم تعلّق القيادة السعودية على دعوة كرزاي لها بالتدخل، وأبقت الباب مفتوحاً كيما (توزن) الخيارات المتاحة من حيث الربح والخسارة، ولم تصل بعد إلى نقطة الحسم. ويميل الأمراء الى إبقاء المفاوضات قيد السريّة من أجل ضمان نجاحها وعدم تدخّل الأطراف النافذة في الشأن الأفغاني لتخريبها، والأهم من ذلك كله أن تخرج سالمة في حال فشلها.

حصلت السعودية على غطاء أوروبي وأميركي في المفاوضات، وكما هو شأن الدور السعودي المتوافق مع أدوار أوروبية وأميركية في قضايا أخرى مثل العراق ولبنان وفلسطين وإيران، فإن التنسيق السعودي البريطاني كان دائماً في أحسن حالاته.

ومهما قيل عن تصلّب المواقف في العلن، فقد بدت قيادة طالبان جاهزة للدخول في تسوية تعيد لها جزءً من سلطتها المنزوعة، وهو ما عبّر عنه كرزاي حين وعد بإدماج طالبان في حكومته وتسليمهم بعض الوزارات. لا يبدو أن طالبان على قناعة بقسمة زهيدة في السلطة، بالرغم من المرونة التي أبداها في الأسابيع الأولى من المفاوضات أحد قياديي حركة طالبان الذي كان يتنقّل بين كابل والرياض ولندن، وهذا ما يجعل السعودية مترددة في رعاية مفاوضات غير مضمونة النتائج مالم تحصل على (تعهدّات


ضعيف: كشف الوساطة أفسدها

خطيّة) من كرزاي وملا عمر على الإلتزام بما يتم الإتفاق عليه بصورة علنية فور الإنتهاء من المفاوضات السريّة. وبعد ترتيبات قام بها نواز شريف، رئيس الرابطة الإسلامية في باكستان، جرت مفاوضات مكة المكرمة خلال أيام عيد الفطر بحضور ممثلين عن حركة طالبان ومسؤولين في حكومة حامد كرزاي لم تسفر عن نتائج حاسمة، ما تسبب في تصعيد جديد في لهجة قادة طالبان، بالرغم من تحديد السعودية لجولة مفاوضات أخرى تجري بعد شهرين من بدء الجولة الأولى.

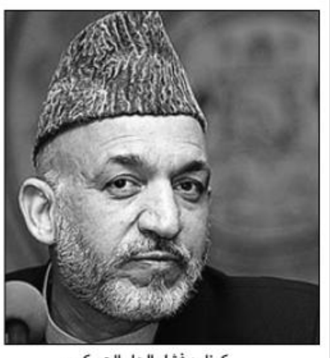
إعتبر مراقبون إفشاء خبر المفاوضات دليلاً واضحاً على فشلها، كما تعكسه النبرة الحادّة والمتصاعدة لدى الجانبين (كرزاي وطالبان)، يضاف إلى ذلك ما أعلنته الصحيفة البريطانية آنفة الذكر عن أن المباحثات فقدت زخمها في الأسابيع الماضية، بسبب كثافة القتال وتصاعد وتيرة الهجمات من قبل طالبان (بحسب صحيفة صنداي تايمز فإن هجمات طالبان ، في تزايد مستمر، مشيرة إلى أن عددها قفز من سبعمائة شهريًا العام الماضي إلى ما يقارب الألف شهريًا في الشهرين الأخيرين)، وهو ما دفع بها لرفع سقف مطالبها في المفاوضات، والتي اشتملت على أحد عشر شرطاً من بينها تولي عدد من الوزارات السيادية منها الدفاع والداخلية ووضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية.

إزاء هذه المطالب العالية، يفضّل الأمراء العمل بعيداً عن الأضواء، بل تم إبلاغ الأطراف المشاركة أو الراعية مثل بريطانيا عدم زج إسم السعودية في المفاوضات، وهذا ما دفع متحدّث

بعد جولات فشل متواصلة، السعودية تخشى رعاية مفاوضات (علنية) بين طالبان وحكومة كرزاي كي لا يكون الفشل حليفاً سعودياً

بإسم الخارجية البريطانية إلى نفيه العلم بوجود مبادرة سعودية (بحسب ما هو معهود في الدوائر الدبلوماسية)، في الوقت الذي أكّد أن الحكومة البريطانية تدعم بشكل جدي عملية المصالحة التي تجريها الحكومة الأفغانية. على أن مسؤولين أوروبيين أكّدوا على أن للسعودية دوراً فيما يجري من مفاوضات بين طالبان وحكومة حامد كرزاي، يضاف إليه طلب رسمي تقدّم به الأخير للسعودية للمساعدة في وساطة للحوار بين الطرفين، كما أقرّ كرزاي بأن مسؤولين أفغان زاروا السعودية لهذا الغرض.

عودة إلى رسالة الملا محمد عمر التي نشرت على شبكة الأنترنت في ٢٩ سبتمبر الماضي، فإن إشارات ضمنية كانت تنطوي، بحسب اعتقاد بعض المراغبين، على رغبة غير مباشرة في التسوية، خصوصاً قوله (أن طالبان لا تشكّل خطراً على أحد في العالم)، وكذلك قوله (أعيدو النظر في قرار الإحتلال الخاطيء واسعوا الى خروج سالم لقواتكم). ولكن مالبث أن بدّدت قيادة طالبان في اليوم التالي (٣٠ سبتمبر) هذه الآمال، بأنها ترفض أي نوع من المحادثات مع


كرزاي: فشل الحل العسكري

الحكومة الأفغانية بوساطة السعودية معتبرة أن الأنباء تلك مجرد (إفتراء على الحركة)، وأنها ترفضها رفضاً باتاً وأنه (لا وجود لهذا النوع من المحادثات بوساطة السعودية).

جدير بالإشارة، بدأت طالبان منذ العام الماضي (٢٠٠٧) باستعادة زمام المبادرة في القتال الدائر مع قوات الناتو (إيساف) بقيادة الولايات المتحدة، وأن للحركة وجوداً دائماً في أكثر من نصف المناطق الأفغانية ، فيما ذكرت صحيفة (صنداي تايمز) في نهاية سبتمبر الماضي بأن الحركة باتت على ٢٠ دقيقة من العاصمة الأفغانية، كابل، وقد اعترف المتحدّث بإسم (إيساف) الجنرال كارلوس برانكو قبل عام بأن مقاتلي طالبان يشكلون خطورة بالغة، وهم التحدي الرئيسي.

وبالرغم من محاولة الإدارة الأميركية لخلق جبهة قتال أخرى تكون أطرافها أفغانية خالصة، عن طريق تجنيد عشائر أفغانية على غرار (نموذج الصحوات في العراق) لمقاتلة عناصر حركة طالبان إلا أن الخطة واجهت فشلاً ذريعاً، وهو تعبير عن فشل السياسات العامة التي اتبعتها قوات التحالف في إدارة أفغانستان، حيث لم تقم القوات الغازية بتقديم حلول للمشكلات الإقتصادية والإجتماعية، أو تحسين الخدمات العامة في مجال الصحة والتعليم وتوفير الغذاء أو حتى تطوير البنية التحتية في هذا البلد، الأمر الذي جعل كثيرمن الأفغان يميل إلى جانب حركة طالبان، وتبني خيار القتال لطرد القوات الغازية.

تحوّلات مواقف الأفغان كشفت عنها

استطلاعات الرأي في أفغانستان التي جرت في الفترة ما بين ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، والتي بدا فيها الرأي العام الأفغاني سلبياً تجاه الوجود الأميركي في أفغانستان، حيث ظهر أن أكثر من ثلثي الشعب الأفغاني متفق على أن مهمة القوات الأجنبية في أفغانستان لم تكن جلب الأمن والاستقرار أو تحسين الظروف المعيشية للسكّان بقدر ما كانت إحتلال البلاد. يبقى أن طالبان لم تحسن إدارة اللعبة السياسية جيداً، خصوصاً بعد تزايد قتل الأبرياء والمدنيين وهدم المدارس ومنع الناس من التكسّب أو حتى محاربة مشاريع إعمار البلاد الأمر الذي جعل كثيراً من الأفغان يتوجسّون خيفة من عودة طالبان الى السلطة.

على أية حال، وفي موازة ذلك فإن فشل حلف شمال الأطلسي أكّده فشل آخر حتى في أسلوب القتال وطبيعته، حين اقترفت قوات الناتو جرائم حرب ضد المدنيين عبر شنّ عمليات عسكرية ضد المنشآت المدنية والتي أدّت الى مقتل مئات المدنيين، ما تسبب في إحراج الرئيس الأفغاني حامد كرزاي الذي وجّه إتهامات صريحة لقوات الناتو التي تقودها واشنطن بتجاهل التنسيق مع القوات الأفغانية ما تسبب في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين. وقال كرزاي في رد فعل غاضب على هذه الأعمال الوحشية بأن (حياة الأفغان ليست رخيصة الثمن)، ما جعل متحدّث بإسم قوات الناتو للإعتراف بأن غضب كرزاي مبرر.

لهذا السبب وأسباب أخرى وجيهة، يمكن تفهّم الموقف المتصلّب لدى حركة طالبان من أية عملية تفاوضية، ويمكن أيضاً فهم خطورة مغامرة السعودية على رعاية مفاوضات قد تضعها في صف المحتّل ولا تحصل على مكسب سياسي في حال نجحت طالبان في العودة إلى السلطة، وهو أمر بات مطروحاً الآن بقوة، كما تشير إلى ذلك التقارير الميدانية التي تتحدث عن تصدّع في جبهة قوات الناتو وتقدّم طالبان باتجاه العاصمة كابل، حيث باتت عناصر الحركة على مقربة منها. وبعد هجوم أبريل الماضي خلال الاحتفال بالعيد الوطني وذكرى نهاية الحكم السوفييتي لأفغانستان والذي كاد أن يودي بحياة كرزاي، بات الحديث يدور حول عزم طالبان على البدء بمعركة تحرير كابول بعد أن أحكمت سيطرتها على أغلب مناطق شرق وجنوب أفغانستان.

الرياض التي تبدو مرتاحة الى حد ما في اختلال ميزان القوى الأفغاني، تريد ثمناً كبيراً بالرغم من أن طالبان ليست مستعدة للقبول به إذا كان سيأتي على حساب المجهود القتالي الذي بذلته منذ عام ٢٠٠١، أو إذا جاء ضمن تسوية سياسية قد تملي عليها القبول بوجود القوات الأجنبية لتصفية حسابات مع دول أو جماعات معادية للولايات المتحدة. ولذلك، فإن طالبان تمسّكت حتى الآن بشرط جوهري في أية مفاوضات يزمع تنظيمها مع الحكومة الأفغانية وهو لا مفاوضات في ظل وجود المحتل، وبحسب قاري أحمدي، المتحدّث بإسم طالبان فإن (الحركة لن تتفاوض أبداً مع السلطات الأفغانية قبل انسحاب كافة القوات الأجنبية من أفغانستان..).

وفيما تفقد باكستان دورها التاريخي في القضية الأفغانية، والذي يأتي لصالح السعودية،



نواز شريف: الوسيط

فإن إيران تعود مجدداً ولكن هذه المرة بالتنسيق مع باكستان لجهة التوصل إلى صيغة مشتركة تكفل مصالح الدولتين في أفغانستان، إذ لم تعد باكستان، التي تعيش وضعاً بالغ الخطورة يهدد بسقوط الدولة، قادرة بمفردها على إدارة الملف الأفغاني، فيما تفيد طهران من صمت الرياض حيال دعوة كرزاي للتدخّل، في مسعى لتأمين حدودها في الشرق قبل أن تتشكل معادلة أخرى في أفغانستان، وعدم استغلالها من قبل أطراف أخرى للضغط عليها في مواقع أخرى، مثل العراق، وهو ما يشجّع السعودية على رعاية مفاوضات أفغانية استجابة لضغوط أميركية ومصالحها الخاصة لقطع الطريق على أي دور إيراني محتمل، بالرغم من أن علامات الفشل مازالت تحوم حول أي مبادرة سعودية محتملة. التباين الإيراني السعودي في مقاربة الموضوع الأفغاني بدا واضحاً بشدّة، حيث تمسّكت إيران بخيار دعم حكومة حامد كرزاي فيما تتمسك السعودية بدعم حليفها القديم طالبان، ولكن الأخير يخشى ان يقوده السعوديون إلى الأحضان الأميركية مرة أخرى.

إذا كان الأمراء أكبر اللصوص فماذا تنتظر؟

سارقو جسر المسجد الحرام!

من طرائف (الحرامية والسارقين) ما قرأته في الزميلة الاقتصادية من أن أمانة العاصمة المقدسة قد سجلت نجاحاً باهراً وهي ولله الحمد والمنة تكتشف العصابة التي سرقت الجسر الحديدي (الأخضر) الذي كان قابعاً يسند سقف المسعى بالمسجد الحرام، وكم مرت تحته هرولة الملايين من مسلمي مشارق الأرض والمغارب.

وقصة الجسر الأخضر، كما أنقلها لكم، بدأت عندما تمت إزالته مؤخرا ضمن مشروع التوسعة وسحب جانباً في أرض تملكها الأمانة، وهناك فقد الجسر حتى تم العثور عليه في إحدى "برحات" حراج الخردة وقد استولت عليه عصابة من جنسية البلد الذي لم يعد يخفى على أحد.

على مرأى العيون ومسمع الأذن، وصلوا حتى لأنقاض المسجد الحرام وصاروا بكل الخشوع والطمأنينة يسرقون جسراً تاريخياً وزنه كما قالت المصادر فوق الأطنان العشرة. عقدة المقال، أننا عثرنا على الجسر وأعدناه سالما غانما لحوش البلدية ولكن: أين مصير هؤلاء الذين حملوا في وضح النهار قطعة حديد تكفي لحمولة شاحنة؟ والجواب بالتأكيد، هم إلى مصير أولئك الذين سرقوا بالسطو المسلح سوق الذهب الشهير في قلب مدينتي واستولوا عليه بالسلاح الناري جهاراً وظهراً أمام طوابير السوق من الباعة والمشترين.

هم إلى مصير أولئك الذين قبض عليهم في مسقط رأسي واكتشفتهم شرطة محافظتي فاعترفوا بسرقة ما يربو على ستين منزلا في العام الفائت. هم الآن مثلنا يقرؤون الصحف أحراراً طلقاء وهم مثلنا يقرؤون عشرات القصص اليومية، ولكنا نستعيد بعض الخردة ولا نسمع عن مصير حراجاتها وأباطرتها. لم نقف على حكم قضائي في أحدهم في سوق مثلما كان (لسلمان) الذي سرق في طفولتي عصا خيزران من دكان شعبي فضرب بذات العصا خمسة أسواط أمام مدرستي الثانوية.

كان خطأ سلمان الوحيد أنه استعجل السرقة ثلاثة عقود، ولو أنه تأخر اليوم لكان من أولئك المحظوظين الذين يسرقون أثاث المساجد ثم يصلون فيها ولكن: بعد ثلاثة أسابيع أو حتى أقل من يوم السرقة!

علي سعد الموسى،
الوطن ٢٠٠٨/٩/١٣

صراع الوهابية مع القوى الإجتماعية لازال مستمراً

هل هناك تناقض في مواقف آل سعود من المؤسسة الدينية؟

محمد السباعي

في مواقفها تجاه المؤسسة الدينية من جهة، والقوى الإجتماعية الأخرى من جهة ثانية، كانت لدى الحكومة السعودية ثنائية واضحة.

تدعم مؤسستها الدينية ومشايخها إن رأت صعوداً لتلك القوى، التي تتهم بالعلمانية والحداثية والليبرالية والرافضية والصوفية، خاصة إن كانت نشاطاتها تتضمن أعمالاً تصب في خانة ثقافية ليست في صالح السلطة.

وتفسح المجال لنقد المشايخ وتجاوزاتهم عبر الصحافة إذا ما تضخمت المؤسسة الدينية ورجالاتها، أو إذا ما أريد من تلك المؤسسة التنازل في قضية أو موقف؛ أو إذا ما أريد لفت نظرها بأن قوتها إنما هي بيد آل سعود.

الفاصلة الزمنية في التحوّل من مسار الى آخر، عادة ما يستغرق فترة زمنية. يسبقها في الغالب أيضاً صراعات إعلامية وفتاوى وغير ذلك بين الطرفين، بحيث تتدخل السلطة كحكم، فتلجم الطرفين على السطح وتقوّي أحدهما ضدّ الآخر بعد أن تبتزّه أو بعد أن تستخدمه لتحصيل ما تريد.

ولو أخذنا السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث ٩/١١، فإننا نرى تخبطاً لدى الحكومة السعودية في التعاطي مع الطرفين، بحيث يمكن ملاحظة فعل الشيء ونقيضه بلا فواصل زمنية، وكأنها تبحث عن أهداف متناقضة، عبر وسائل متناقضة، وإن كان الخيار المرجح هو (إبقاء التحالف مع المشايخ) ولكن بدون أفق ومعرفة ما إذا كان من الواجب دعمهم أو تقليص صلاحياتهم. والسبب يعود الى أن آل سعود أنفسهم يفكرون بمنطق (السوق) اليومي، وليس على أساس استراتيجي لما ينبغي أن تكون دولتهم عليه.

في التفصيل يمكن قول التالي:

• حين وقعت أحداث سبتمبر ٢٠٠١، كانت الحكومة السعودية أمام قضايا شائكة، ومصالح متناقضة، وسياسات متضاربة.

آل سعود، كانوا حانقين من المنتج الوهابي الذي شارك في تلك الأحداث. كانوا غاضبين لأن ما حدث هزّ علاقاتهم مع أميركا، وأخافهم من ردود فعلها. وكانوا غاضبين من جهة ثانية لأن عقيدة الدولة (أيديولوجيتها) ومصدر شرعيتها أصبحت متهمةً بأنها أخذت تنقض تلك الشرعية، وتحولها الى عنف ضدهم وضد نظام حكمهم، فضلاً عن أن تلك الأيديولوجيا أساءت لسمعة الدولة التي يمثلونها.

هذا الغضب السعودي، تُرجم أول ما تُرجم، على شكل نقد للوهابية وفكرها، بصورة من الصور، وبدون ذكر الإسم. فكانت الصحافة المحلية تشير الى أن العنف محلي الصنع، وكانت توجه أصابع الإتهام لقيادات المؤسسة الدينية التي لم تحتضن الشباب، والى رموز الصحوة السلفية الذين لقنوا الشباب (الفكر الضال!)، وجاء من دخل الموضوع بصورة أعمق، فاتهم السلفية التقليدية بأنها المفرّخة للعنف، وأن العنف محلي وليس مستورداً، وأن العنف لن يهدأ بدون مراجعة هيكلية وشاملة لفكر الوهابية، وبدون تغيير القناعات العقدية، وبدون إصلاح مناهج التعليم الديني، وبدون ضبط الفتاوى، وغير ذلك.

كان افساح هذا النقد، في جزء منه على الأقل، تبنياً لضغوط غربية كانت تطالب بانفكاك السياسي عن الديني، أي انفكاك حكم آل سعود وتخليه عن أيديولوجيته الوهابية العنيفة، أو على الأقل ترويضها، رغم أن ترويضها مستحيل، وهي بين فترة وأخرى تظهر لنا على شكل انفجارات وعنف منذ أن تأسست الدولة.

والسبب الثاني في إفساح النقد للفكر الوهابي المتطرف، بدون ذكر كلمة وهابية طبعاً، هو التنفيس عن الشارع السعودي المحتقن ضدها في كل مناطق المملكة، خاصة وأن هناك الكثير


عنف وهابي

من المتضررين منها، إما بشكل شخصي أو معنوي ومادي عام.

والسبب الثالث هو أن الحكومة كانت تريد الضغط على المشايخ الكبار لكي تستثمرهم في سياستها المقبلة من جهة تنقية التراث الذي لا يخدمها ولا يخدم أسيادها أيضاً. وحتى يرضخ المشايخ لآل سعود، فإنهم لا بدّ وأن يقفوا معهم سياسياً ويعلنوا براءتهم من العنف والفكر التكفيري، ويحملوا دعاة العنف والتفكير (غيرهم!) مسؤولية ضغط الدولة على المشايخ ونشاطاتهم، أو هذا ما بدا للوهلة الأولى.

• لكن آل سعود ـ ومن جهة أخرى مناقضة ـ لم يكونوا يريدون إضعاف الوهابية بشكل جاد وحقيقي، ولا تجاوزها. فالوهابية توأم آل سعود السيامي، وإضعافها يعني في المحصلة النهائية إضعاف للحكم السعودي نفسه. وآل سعود ليس لديهم ايديولوجية أخرى أكثر فائدة من الوهابية، ولم يكونوا بصدد تغيير في الأيديولوجيا عبر الإنفتاح وغيره، وكانوا يرون في تقليص دور الوهابية دفعاً لهم لتبنّي خيارات جديدة كانت مطروحة لإعادة تعريف شرعية النظام، أو أعادة صناعته، عبر خطاب وطني مختلف يتبنّى الإنتخابات ووضع دستور وغير ذلك. ومثل هذا الأمر لم يكونوا يقبلون به ولازالوا، ووجدوا أن تضخم مثل هذه المطالب، خاصة بعد تحفّز القوى الوطنية جميعاً للضغط

على الحكومة مثلما حدث ابتداءً في عريضة الرؤية، لا حلّ لها إلا بالمعول الوهابي، ولا سلاح قادراً على مواجهتها إلا سلاح الدين (الوهابي) ايضاً.

فالوهابية ـ حتى وهي تفجر في شوارع الرياض، وفي مدن العراق والمغرب وأفغانستان وعواصم غربية ـ كانت مطلوبة للعمل ضد ذاتها، أو إعادة تعريف نفسها، خدمة للسلطان السعودي أولاً، وخدمة لنفسها ثانياً، وخدمة للغرب الذي طالما امتدحها قبل تفجيرات سبتمبر ثالثاً.

ولكي تكون الوهابية ومشايخها في خدمة السلطة، أو إعادتها الى الحظيرة، عليها أن تفتي ضد دعاة العنف، وأن تقبل ورأسها مطأطأ (بعض) اصلاحات المناهج، وأن تصمت على مضض فيما يتعلق بجباياتها للأموال ودفعها للإرهابيين من خلال مؤسسات خيرية تم إغلاقها بقرار أميركي، وعليها أن تتحمّل بعض النقد من الداخل والخارج، ريثما تنجلي الأزمة عن آل سعود وعنهم.

إذا كانت الوهابية مطلوبة للعمل عند النظام السعودي، وأنه لم يستغن عنها، ولا يلوح في الأفق اي اشارة الى ذلك.. فمن الطبيعي أنه لن يسمح لها بالإنهيار، وإلا خسر. ومن الطبيعي أن لا يسمح بنقدها إلا بحدود سواء داخلياً وخارجياً. ولهذا انبرت السلطة للدفاع عن الوهابية باعتبارها أنقى ديانة في العالم!، وألقت اللوم على المتشددين الشاذّين عنها! أما هي فقمة من التسامح والإعتدال، بل أن تاريخها ـ كما يكذب علناً وزير التعليم العالي ـ ومنذ ثلاثة قرون لم يرَ منها سوى التسامح والإعتدال!!

نايف: دولتنا سلفية

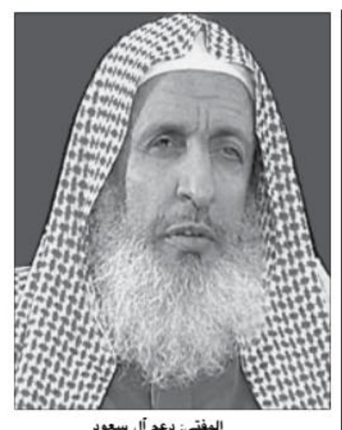
إذن لا بد من نقد المتشددين الوهابيين، وهم الممثلون الصادقون بحق للوهابية وفكرها، وفي نفس الوقت لا بدّ من تبرئة الوهابية من العنف والدموية والأحادية والجمود وغير ذلك من الصفات الملتصقة بها. السعودية ورموزها السياسيون النجديون، أجازوا نقد الفكر الوهابي، ولكن دون الوهابية! كيف يكون ذلك؟!. وحاولوا ولازالوا أن يقولوا للعالم بأن الوهابية معتدلة، وأن الإرهاب طارئ خارجي، مستورد من مصر، من الإخوان المسلمين!! وهم في هذا أكذب خلق الله. فالوهابية دموية وعنيفة قبل أن توجد حركة الإخوان المسلمون بأكثر من قرن ونصف! وعموماً فإن المواطنين أنفسهم لم يصدقوا ـ وهم المكتوون بنار الوهابية ـ أن عنفها مستورد!

كانت الحكومة في فترة ما بعد أحداث سبتمبر تريد حماية الوهابية ونقدها. وتريد إعادة إخضاعها وضرب عنفييها في نفس الوقت. وكانت تلمّعها وتدافع عنها داخلياً وخارجياً (كما في تصريحات نايف وسلمان) طمعاً فيها وفي استقرار حكم آل سعود، وفي نفس الوقت كانت تخاف منها.

وهنا جاء التناقض، فما كانت الحكومة تأخذه منها بيد، كانت تسلّمه لها باليد الأخرى. المهم أن يبقى التحالف الوهابي السعودي، كما هي سياسة الجناح السديري.

ولذا لم يفهم المواطنون ولا الغربيون سر التناقض القائم في السياسات والإعلام. فالفواصل الزمنية القديمة لم تعد موجودة، فكان أن ظهر التناقض واضحاً على الأرض من جهة وفي الإعلام المحلي من جهة أخرى.

اليوم ترى قوّة هائلة لدى مؤسسات الوهابيين الدينية، ودعماً بالتصريحات متكرر من قبل آل سعود للمشايخ. مؤسسة القضاء، وهيئات الأمر بالمعروف، والوجود الوهابي في مؤسسات الدولة التعليمية وغيرها، والنشاطات الإعلامية الدينية وغيرها.. يمكن ملاحظة تصاعد نشاطها. وفي اتجاه معاكس، يستطيع المواطن العادي متابعات آخر تجاوزات هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وآخر صنوف نقد فتاوى أو مواقف المشايخ الكبار (لازلنا نعيش قضية توسعة المسعى، وآثار تصريحات رئيس القضاء الأعلى، وفتاوى بن جبرين بضرورة جلد الكتاب الذين ينقدونه وأمثاله).



المفتي: دعم آل سعود

لأول مرة تضطر العائلة المالكة لجمع الطرفين (الوهابية ومخالفيها) في معركة متواصلة لمدّة طويلة عمرها أكثر من ست سنوات. فلا هي قادرة على إسكات هؤلاء، ولا هؤلاء. إذ في كل يوم هناك ما يقال وما يرد عليه.

واضح هنا أن المشايخ لم يعودوا يهتمون بموقف آل سعود كثيراً. هم يشعرون بأن أجهزة الدولة صارت ضدهم!!، وأن العملاء وأعداء الدين والمملكة من العلمانيين والليبراليين والحداثيين قد قاربوا السيطرة على آل سعود وعلى الدولة!، وبالتالي لا بدّ من الصدع بالأمر علناً، وإبراز خلاف العلماء وأتباعهم مع نهج العائلة المالكة، خاصة نهج الملك، الذي يتهمه الوهابيون ومشايخهم بأنه يعمل ضد الإسلام، وأنه مكّن أعداءه من السيطرة على مرافق الدولة الحساسة!

وفي الطرف المقابل، تجد عند الطرف الليبرالي محاولة لتجاوز ممنوعات الدولة ايضاً، مثلما يفعل غريمه الوهابي، وبسبب التكنولوجيا التي وفرت عوامل تجاوز ممنوعات السلطة، وايضاً بسبب ضعف الأخيرة الذي يشعر به كل المواطنين، استمر الصراع والمناوشات ولازالا.

شيء واحدٌ لم يتغيّر، وهو أن سياسة آل سعود في إنهاك القوى الإجتماعية/ السياسية والدينية جرت بشكل أكبر. ذلك أن آل سعود أبعدوا أنفسهم عن الصراع، وتركوا الطرفين يكسرون بعضهم بعضاً. بيد أنه خلاف ما كان يبدو سابقاً، فإن كلا الطرفين ـ هذه المرة ـ يرى أن النظام قد تغيّر كليّاً لصالح غريمه. والصحيح أن آل سعود ليسوا إلا مع أنفسهم، ولا ينحازون إلا لمصالحهم ومصالح أسيادهم الأميركان، وما عدا ذلك مجرد تفاصيل.

الإسماعيليون في نجران

مواطنون سعوديون من الدرجة الثانية

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته في ٩/٢٢ إن على الحكومة السعودية أن تضع حداً لتمييزها المنهجي بحق الأقلية الدينية الإسماعيلية. ودعت المنظمة الحكومة إلى إنشاء مؤسسة وطنية بإمكانها التوصية بتعويضات جراء السياسات التمييزية وللاستجابة لمطالبات الأفراد. وجاء التقرير الذي حمل عنوان: (الإسماعيليون في نجران: مواطنون سعوديون من الدرجة الثانية) في ٦٧ صفحة، والذي يستند إلى أكثر من ١٥٠ مقابلة ومراجعة الوثائق الرسمية؛ يوثق نسقاً من التمييز ضد الإسماعيليين في مجالات التوظيف الحكومي، والتعليم، والحريات الدينية، ونظام العدالة.

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: (تُروج الحكومة السعودية للتسامح الديني بالخارج، لكنها تُعاقب باستمرار المواطنين الإسماعيليين على معتقداتهم الدينية). وتابع قائلاً: (ويجب على الحكومة أن تكف عن معاملة الإسماعيليين باعتبارهم درجة ثانية في التوظيف ونظام العدالة والتعليم).

ويعيش في المملكة العربية السعودية ما لا يقل عن مئات الآلاف من الإسماعيليين، وربما يصل عددهم إلى المليون، وهم جزء من الأقلية الشيعية. ويعيش أغلب الإسماعيليين في منطقة نجران، على الحدود الجنوبية الغربية مع اليمن، حيث تزايدت التوترات عبر السنوات القليلة الماضية. وكان آل سعود قد غزوا نجران إثر حرب قصيرة مع اليمن في عام ١٩٣٤، وضمت إلى مملكتهم الفرقة السليمانية الإسماعيلية، إحدى الفرق الإسماعيلية. وظلت نجران مقراً لكبير الفرقة السليمانية الإسماعيلية، وهو الداعي المطلق، منذ القرن السابع عشر.

وعلى الرغم من أكثر من ٧٠ عاماً من التاريخ المشترك، فإن السلطات السعودية وعلى أعلى المستويات مستمرة في الترويج لخطاب الكراهية ضد هذه الأقلية الدينية. وفي أبريل ٢٠٠٧، أطلقت هيئة كبار العلماء على الإسماعيلية وصف (كفار، فساق، فجار، ملحدون، زنادقة). وفي أغسطس ٢٠٠٦، أعلن كبير قضاة المملكة، الشيخ صالح اللحيدان لجمهور قوامه المئات، أن الإسماعيليين (ظاهرهم مسلم، لكن باطنهم كفر). ولم يرد غيره من المسؤولين السعوديين على هذه التصريحات أو هم تبرأوا منها.

وقد أدت التوترات المتزايدة منذ أواسط التسعينيات بين الإسماعيليين وأمير نجران، الأمير مشعل بن سعود بن عبد العزيز، إلى وقوع مصادمات في أبريل ٢٠٠٠، بعد أن اعتقلت السلطات رجل دين إسماعيلي اتهمته بـ (عمل السحر). واعتقلت قوات الأمن المئات من الإسماعيليين، وعذبت وحاكمت سراً العشرات غيرهم. ثم قامت السلطات بحركة تطهير أخرجت بموجبها زهاء ٤٠٠ إسماعيلي من السلك الوظيفي الحكومي المحلي.

ومنذ ذلك الحين، فإن المسؤولين المحليين الذين تم إرسالهم إلى نجران من مناطق أخرى من البلاد والذين يعكسون الفكر الوهابي المحافظ السائد في البلاد، مستمرون في التمييز ضد الإسماعيليين في التوظيف والتعليم ونظام العدالة، وتدخلوا في قدرتهم على ممارسة شعائرهم الدينية. وواحد فقط من كل ٣٥ رئيس قسم في حكومة نجران المحلية إسماعيلي المذهب. ولا يوجد إسماعيلي واحد تقريباً يشغل منصباً أمنياً كبيراً أو يشغل وظيفة مُدرس دين. وتقول الكتب الدراسية السعودية إن الإسماعيلية تُعد (شركاً أكبر) بالله. ويقوم المدرسون الوهابيون في نجران بكيل الإهانات للمعتقد الديني الخاص بالطلاب الإسماعيليين ويحاولون تحويلهم إلى المذهب الوهابي، باستخدام التهديد بالرسوب والضرب.

ولا يتمتع الإسماعيليون بحرية نقل تعاليمهم الدينية إلى الأجيال الجديدة. فالسلطات قامت في بعض الحالات بنفي الداعي المطلق من نجران أو وضعته قيد الإقامة قسراً في المنزل. كما تحظر السلطات السعودية استيراد أو إصدار الكتب الدينية الإسماعيلية. ويواجه الإسماعيليون معوقات في الحصول على تصاريح ببناء مساجد جديدة أو بتوسيع المساجد القائمة، بينما تمول الدولة وتبني مساجد الوهابية في نجران، حتى في المناطق التي لا يوجد فيها سكان منهم.

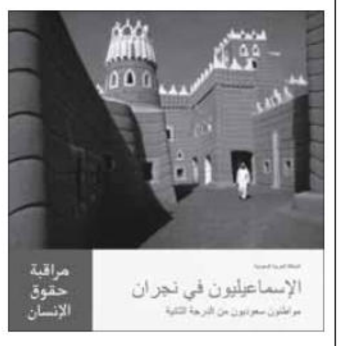
ويقوم قضاة الشريعة في المملكة – ويتبعون الفكر الوهابي – بالتمييز بصفة متكررة ضد الإسماعيليين بسبب معتقدهم الديني. وفي مارس ٢٠٠٦ فرق أحد القضاة بين رجل إسماعيلي وامرأة سنية، وقال إن الرجل عديم الكفاءة الدينية. وفي مايو ٢٠٠٦ منع قاض آخر أحد المحامين الإسماعيليين من تمثيل موكله السنّي.

وقال جو ستورك: (إن التمييز الذي ترعاه الدولة وتتسامح معه الحكومة بحق الإسماعيليين في نجران يفرض تهديداً جسيماً لهويتهم ويحرمهم من حقوقهم الأساسية). وأضاف: (وتقوم السلطات بإبعادهم عن التعليم والعمل الحكومي والمهن الأخرى).

وفي يوليو ٢٠٠٨، افتتح الملك عبد الله مؤتمراً لحوار الأديان حظي بمتابعة إعلامية جيدة، وهذا في إسبانيا بمبادرة من المملكة العربية السعودية، وبحضور رجال دين مسلمين ويهود ومسيحيين وهندوس وبوذيين. وقال جو ستورك: (سوف يكون مقياس التسامح الديني السعودي بما يتم داخلياً، وليس فقط بما تروج له السعودية في الخارج).

وجاء في توصيات هيومن رايتس ووتش ضرورة إيقاف التمييز الطائفي الذي يحد من مشاركة المواطنين الإسماعيليين في الشؤون العامة وفي الحصول على فرص العمل والترقيات والحريات الدينية والحصول على محاكمات عادلة، إضافة الى إيقاف التهجير المنهجي والطرد من الوظائف وغيرها.

كما طالبت المنظمة الحكومة السعودية بفتح تحقيق حول أحداث هوليداي إن عام ٢٠٠٠، ضمن لجنة تشرف عليها هيئة حقوق الإنسان ويكون نصف أعضائها على الأقل من أتباع الطائفة الإسماعيلية، وذلك لمناقشة موضوع إغلاق مساجد



الإسماعيليين، واعتقال رجالهم الدينيين، واستخدام قوات الأمن للأسلحة النارية، وما تبعها من اعتقالات وتعذيب في السجون، وكذلك التحقيق في نقل موظفي القطاع العام إلى خارج منطقة نجران، وفصل آخرين عن عملهم ومنع الطلاب الإسماعيلية من استئناف دراستهم لدى خروجهم من السجن. بالإضافة الى ذلك أكد التقرير على ضرورة فتح تحقيقات جنائية ضد ضباط المباحث ومسؤولي الحكومة المحلية ودورهم في التعذيب والإعتقالات.

وفي الختام طلبت هيومن رايتس ووتش من الحكومة السعودية بأن توقف علناً ورسمياً خطاب الكراهية الموجه لأتباع الإسماعيلية ولغيرها من الأقليات الدينية أو الإثنية، ومعاقبة من يقوم بذلك. وأن تشكل مؤسسة وطنية للقضاء على التمييز العنصري ذات صلاحيات.

الوهابيون ورثة أميركا الساقطة (الذاهبة)!

يحي مفتي

فيما مضى من زمن، كانت المناهج السعودية للتاريخ تدرسنا كيف نجحت (الدعوة السلفية/ الوهابية) دون سواها من الدعوات في إسقاط الدولة العثمانية، التي كان الملك عبدالعزيز يتندر مع مبارك الصباح عليها قبل سقوطها، وكانا يسميانها بـ (الدولة الذاهبة).. وهو وصف مشابه لوصف الإنجليز لها: (الرجل المريض) أو (رجل أوروبا المريض) قبل أن يقوموا بقتله، بدل أن يموت حتف أنفه!

وقد عدد منهج التاريخ أسباب نجاح الوهابية في إسقاط الدولة العثمانية (وهي لم تسقطها بالقطع وإن ساهمت في ذلك) فقال بأنها كثيرة، من بينها، أن الدعوة السلفية قامت على كتاب الله وسنّة رسوله، في حين أن الدولة العثمانية كافرة!؛ وأنها ـ أي الدعوة ـ نشأت وترعرعت بعيداً عن مركز الخلافة.. ومن الأسباب أن الله اختار أن تكون تلك الدعوة وارثة لحكومات الضلال (.. ونجعلهم الوارثين).

وحين كبرنا، اكتشفنا أن الذي ورث الإمبراطورية وقسمها واحتل واستعمر أجزاءها المقسّمة، هم الإنجليز والفرنسيون، وأن الوهابية وزعماءها الذين تشفّوا بسقوطها، واستغلّوا ضعفها لاحتلال مناطقها، حصلوا من تلك التركة أن سمح لهم الإنجليز بالإحتفاظ بالأحساء وبأن يحتلّوا الحجاز ويعاقبوا الشريف حسين والأشراف وأهل الحجاز عامة، كما سمحوا لهم ومولوهم لاحتلال عسير ونجران وجيزان. ولما حاولت الوهابية المتحمّسة ـ خلافاً لرأي ملكها ـ تخطّي الحدود الى الكويت والأردن والعراق، لاحقتهم الطائرات البريطانية وقصفتهم.

بنى آل سعود مملكتهم النجدية الوهابية على أنقاض الدولة العثمانية ومملكة الحجاز، وتنقلوا من الحماية والدعم الإنجليزي، الى الحماية والدعم الأميركي، ولازالوا.

لكن الوهابية اليوم، وهي تشهد تصدّع الرأسمالية، استبشرت خيراً، فها هي امبراطورية تترنح، وتساءل مفكروها وعباقرتها: ما هي حصّتنا من ذلك؟ وأين وراثة الأرض التي وعدنا الله إياها؟ وطفقت منتديات التكفير الوهابي تتحدث عن (دورنا) و (خططنا)! فهناك صيد ثمين، وضحيّة تتخبط في دمها، وتعاني العجز، وبالتالي هناك فرصة لأن ترث (الدعوة السلفية المباركة) الأرض وتنجح في نشر رسالة التوحيد الوهابي الى كل الأصقاع.

الوهابية الحالمة المصابة بالرعب من تفكك امبراطوريتها السعودية. والوهابية الجاهلة التي بالكاد قادرة على الإحتفاظ بما في يدها وحراسة ما تبقى من مناطق نفوذها.. تريد أن تبتلع امبراطورية مثل أميركا. حالها مثل حال نملة تريد أن تبتلع فيلاً.

يظن الوهابيون أن بالإمكان إرسال فرق المجاهدين الى واشنطن ونيويورك لإخضاع المسيحيين الحمر! وإرغامهم على الإسلام ودفع الجزية. وقد يكون ذلك في غزوة جديدة على نمط غزوات الوهابية القديمة أو حتى الحديثة التي قادها ابن لادن، الذي لمع نجمه وهابياً هذه الأيام، كونه البطل الذي أطاح بالإقتصاد الأميركي وبالقوة الأميركية.

ويظن الوهابيون الذين فشلوا في (توهيب) الأكثرية ممن هم تحت قبضتهم في دولتهم، أنه بالإمكان ـ في هذا الوقت الذي نفر منها العالم الإسلامي بل العالم كله ـ الدخول في عملية (توهيب) كونيّة!

يظنّ الوهابيون أن لديهم (جواهر فكرية) لم يكتشفها أحدٌ غيرهم من المسلمين، وإن اكتشفوها فهم لم يقبلوها حسداً وعناداً وكفراً!. وأن هناك إمكانية لأن يعرضوا (جواهرهم!) على غير المسلمين، الخالين من العصبيات، والذين لم تتلوث فطرهم!، كيما يقبلوها. ولذا يستغرب المتابع لنشاطات الدعاة الوهابيين كيف أنهم ـ كذباً ـ وخلال دقيقتين يحولون الفرد المسيحي الى مسلم وهابي؛ وتتعجّب من الكذب حين تعلم بأن الداعية السلفي لم يكن يتقن كلمة يخاطب بها المستهدف بتلك الجواهر. حتى ان أحدهم قال بأنه أوقف مجموعة في استراليا، وقرأ عليهم سورة مريم (هكذا) فعادوا اليه في اليوم التالي وأسلموا! يا له من انتصار! ويا لها من سهولة في تغيير المعتقدات!

يغيب عن الوهابية ودعاتها الجهلة، أن ضعف أميركا الإقتصادي والعسكري سينعكس على بنيانهم هم، على مملكتهم المربوطة بالحبل السري الحمائي من أميركا. سيكتشفون ـ متأخرين كالعادة ـ بأن ضعف أميركا لا يقويهم وهم الملتصقون بها التصاق الرضيع بثدي أمّه! وسيرون إن لم يروا بعد أن انحسار الدور السعودي حالياً على المستوى الإقليمي كان متوازياً مع انحسار الدور الأميركي/ الإسرائيلي. هذا لا يلتفتون إليه، ولا يبحثون سببه؛ ولا يريدون أن يصدّقوا أن دولتهم ورموزها من آل سعود مجرد (برغي) في الآلة السياسية والعسكرية والمالية الغربية. وإذا ما ضعف أداء الآلة، سياسياً وعسكرياً ـ كما في العراق ولبنان وفلسطين ـ فإن الرابح ليس آل سعود ولا آل مبارك ولا الآلات الأخرى، بل هم منافسوهم وربما أعداؤهم.

ثم كيف سترث الوهابية الإمبراطورية الأميركية، ويتحقق الحلم الوهابي بالسيطرة على الكون؟!

يعتقد الوهابيون بأنهم الفرقة الناجية دون باقي المسلمين. أي ان الفرقة الناجية تمثل أقل من ثلاثة بالمائة من المسلمين! وهذه الثلاثة بالمائة الناجية، هي أيضاً (الوارثة!) لمن يسقط. فهلا ورثوا العراق، أو لبنان، أو فلسطين، أو أفغانستان، أو حتى إيران إن كانوا لازالوا يعتقدون بأنها ستسقط اليوم أو غداً؟! إن كانت معدة الوهابية غير قادرة ـ وبعد قرن ـ على هضم ممتلكاتها داخل الجزيرة العربية، فكيف ستهضم تلك المعدة الصغيرة، ممتلكات بحجم دول أو إمبراطوريات؟!

كيف تستطيع الوهابية وراثة إمبراطوريات وتغييرها، وهي لا تملك عقلاً ولا أفقاً ولا قدرة تحمّل لرأي مخالف من داخل الوسط الإسلامي السنّي؟

كيف تستطيع الوهابية وراثة امبراطورية بجهالة لازالت ترفض العلم وترى أن الأرض ليست كروية وأن الإنسان لم يصل الى القمر حتى الآن.



المفتي: زعيم الوارثين!

وتعتبر ذلك كذباً، ولازال بعض الوهابيين في كلية العلوم يقولون بذلك ويعلقون فتاوى ابن باز على الحيطان!

كيف تستطيع الوهابية وراثة امبراطورية مثل أميركا، وهي لا تمتلك مصنعاً للسكاكين، وليس فقط مصنعاً للأسلحة والمتفجرات، أو الطائرات والدبابات؟!

كيف تستطيع الوهابية بثقافتها المغلقة، وبأتباع أقليّة، وبالإنتحاريين المتخرجين على يدي فكرها ومشايخها، وبكتابات ابن تيمية، أن توسع ممتلكاتها واحتلالاتها الى غيرها المسيحي هذه المرّة، بعد أن كانت كل حروبها ضد المسلمين؟

الوهابية ستضعف بضعف أميركا، وليس سترث الأخيرة. إن ضعفت أميركا ستضعف السعودية ودورها، وحين تضعف الدولة تضعف الوهابية تلقائياً!

بلورة وهابيّة القرن العشرين!

عَصرُك يا ابن باز

د. أسعد أبو خليل

عبد العزيز ابن باز: لم نأخذ هذا الرجل على محمل الجد. لم نأخذ خطر السعوديّة الوهابيّة على محمل الجد. كانوا يُمثّلون التعصّب والتزمّت والإنغلاق. كان في القرن العشرين بوادرُ لانفتاح وتنوّع وعلمانيّة وتحرّر المرأة، قبل أن ينجحَ الملك فيصل في محاربتها بعد هزيمة ١٩٦٧ الشنيعة. شعاراتُ المرحلة كانت تقدّمية وتحرّرية وتنويريّة. وكانت الوهابية السعودية متقهقرة وفي موقع الدفاع. لم يستحوذوا على قلوب الناس وعقولهم، وانزووا في خندق الدفاع عن موقع أميركا والاستعمار في الحرب الباردة. في عقدي الخمسينيات والستينيات (حتى هزيمة ١٩٦٧)، وجدت السعودية صعوبةً في شراء الصحف والضمائر. وحدها جريدة (الحياة) البيروتيّة ماشت السياسة السعودية في المنطقة، ولم تجدْ.

جمال عبد الناصر لم يكن في موقع المنازعة مع نظام كان يُنظر إليه كمخلّفات القرون الوسطى. كانت الأحزاب العربيّة (المُخلصة منها والكاذبة) تتنافس في تقديم برامج التطوّر والنمو والتحديث وحتى التنوير. أما شيوخ النفط وشيوخ الوهابية فكان يُنظر إليهم مثل النظر إلى أصحاب الطرابيش آنذاك، وكانت السخرية من هؤلاء الشيوخ لازمةً في الأدب السياسي العربي وحتى في كلام المقاهي. هذا ما عناه ياسين الحافظ في اصطلاحه عن (الشخبوطية) في الصعود السياسي السعودي: كان يُدلّل على إيغالهم في الرجعيّة (يحاول بعض ليبراليّي الإعلام السعودي اليوم أن يستعينوا بتراث ياسين الحافظ لتعزيز مواقف السلفية الوسطيّة، والحديث عن السلفية الوسطيّة هو مثل الحديث عن السباحة الجافة).

لكن المفتي السعودي عبد العزيز بن باز كان بارزاً جداً في الحكومة السعودية منذ البداية. هو الذي بلور وهابيّة القرن العشرين التي لا نزال نرزح تحت وطأتها في القرن الحادي والعشرين. قاضٍ سعودي يقول إن قتل أصحاب المحطات التلفزيونيّة «الضالّة» جائز. استرشدَ كما يسترشد فقهاء الظلامية والتحجّر بابن باز.

هناك مشهد لافت من الستينيات: الملك فيصل يحضر حفل افتتاح تبرّعات لجامعة الملك عبد العزيز، لكنه يلاحظ حضورَ الشيخ عبد العزيز بن باز فيقول: (وأنتهز هذه الفرصة لوجود الأخ الأكبر... الشيخ عبد العزيز بن باز... أعتبره والداً لي... وإن على عاتق الشيخ عبد العزيز بن باز مهمة جليلة ومسؤولية كبيرة في ما يقوم به من أعمال لخدمة الإسلام والمسلمين، ليس في هذه البلاد فقط، ولكن في جميع بلاد العالم الإسلامي. وإنني أتقدم إليه راجياً أن يتحفَنا ولو بكلمتيْن في هذه المناسبة السعيدة) (البلاد، ١٦/١٠/ ١٩٦٤). هذا كان تأثير ابن باز على فيصل. الملك فهد وصفه عند وفاته بـ (أعزّ الناس)، وكان يناديه بـ (الوالد) (روى لي سفير أميركي سابق في السعوديّة أن الملك عبد الله يحرص على عدم التدخين في العلن حرصاً على تعاليم ابن باز). وها نحن نتبيّن تأثيره اليوم أكثر من أي يوم آخر. العصر عصره، والزمان زمانه، وفتاواه تنهال علينا من كل حدب وصوْب، وهي تستهدف الفرد، وتهجسُ بالتضييق المتزايد على المرأة. ويحاول الإعلام السعودي أن يشغلَنا بشاشات الروتانا والسوقيّة والابتذال، لعلّنا نغفر لهم فتاوى التزمّت. يتذاكون، بكلام آخر، وعلى قناة أخرى.

وابن باز مَثَّل الوهابيّة التي أسّسها محمد بن عبد الوهاب، وزاد عليها تعصّباً وتزمّتاً وانغلاقاً ومعاداة للمرأة. تبوّأ منصب القضاء في سنّ السابعة والعشرين، ما أهّله ليصدر كمّية من الفتاوى ترزح تحت تأثيرها أجيالٌ من بعده، في السعودية وفي تلك الدول التي توالي الوهابية في إسلامها مقابل أكثر من حفنة من الدولارات، مثل الأزهر، التي حاول محمد عبده ومن بعده جمال عبد الناصر إصلاحه.

إبن باز المُتطرّف، تَطرّفَ في التطرّف الوهابي، وجعله ديناً رسمياً للبلاد وعماداً لسياسة نشر الدعوة حول العالم بالتحالف (الرجعي) مع الولايات المتحدة. كَنّ أسامة بن لادن شديدَ الاحترام له، وما انتقدَه (وبلطف) إلا مُتأخراً. قال ابن باز بإهمال كل المذاهب السنيّة، ونفى في حديث نادر لمجلة (المجلة) السعودية أن يكونَ قد حلّل تقليد الحنابلة أو غيرهم. قال بالعودة إلى الحديث، والتفسير له. وكلما تَزمّت التفسير وكلما تَطرّفَ التأويل، تناسبَ مع فكره وهواه. وكان لا يميل إلى كتب الفقه، واعترف بأنه لم يُكمل قراءة سنن أبي داوود وابن ماجة وحتى مسند الإمام أحمد. يكتفي بالقرآن والسنّة، كما كان يقول ويُكرّر. واعترض على تعليم المذاهب الأربعة في الإذاعة لأنها تؤدي إلى (التقليد الممقوت) (ص. ٣٤٩ من كتاب: جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز).

تأثيرات الفقه الموالي للسلطان

قد يكون ابن باز من ألدّ أعداء المرأة في القرن العشرين. كان في ما يكتب ويصرّح ويخطب ويُفتي في موضوع المرأة يبدو متقزّزاً منها. أي إنها كانت كلّها عورة في نظره، وهذا يفسّر عداوة المرأة المُقنّنة في مملكة القهر السعودي، وهي تظهر في إعلام التزمت الديني السعودي، وفي إعلام الإباحية السعودية التي تَسلع المرأة. قال ابن باز في حديث مع جريدة (عكاظ): (أما نشر صور النساء على الغلاف أو في داخل المجلات أو الصحف، فهذا منكر عظيم وشر كبير يدعو إلى الفساد والباطل، وهكذا نشر الدعوات العلمانية المضلّة أو التي تدعو إلى ما حرّم الله، فكل هذا منكر عظيم).

ويمكن ردّ البرنامج المُعاصر للفتنة بين السنّة والشيعة التي أصبحت سياسة سعوديّة رسميّة إلى العقيدة الوهابية، وإلى فتاوى ابن باز (المُعتمدة على فتاوى ابن تيميّة) بصورة محدّدة. فالانغلاق الوهابي لم يكن عرضياً، أو موقفاً مؤقّتاً، بل كان مدروساً ومُباركاً من المؤسّسات الدينيّة في المملكة. وابن باز أفتى بأن (التقريب بين الرافضة وأهل السنّة غير ممكن، لأن العقيدة مختلفة... كما أنه لا يمكن الجمع بين اليهود والنصارى والوثنيّين وأهل السنّة، فكذلك لا يمكن التقريب بين الرافضة وأهل السنة لاختلاف العقيدة التي أوضحناها) (مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، ج ٥).

ومن تأثيره القشريّة، أو تقديم الفروع على الأصول في الدين. وكان عندما يُسأل عن سبب عدم تمشيطه للحيته الكثّة يقول: (أخشى أن يسقط منها شيء)، وفي هذا مخالفة للسنّة في رأيه. وقد أفتى، مثلاً، بعدم جواز لبس المرأة للكعب العالي: (لبس الكعب العالي لا يجوز لأنه يعرّض المرأة للسقوط، والإنسان مأمور شرعاً بتجنّب الأخطار... كما أنه يظهر قامة المرأة وعجيزتها بأكثر مما هي عليه،

في هذا تدليس وإبداء لبعض الزينة التي نُهيت عن إبدائها المرأة المؤمنة). وقد نهى عن لبس ما هو من (سيما الكفار). أما في موضوع الحجاب، فكان واضحاً في رسالته في (السفور والحجاب) عندما أفتى بأن وجه المرأة وكفّيها (عورة)... وقد وضع ابن باز كتيّباً خاصاً لتحريم التصوير.

وكــان في دعــواه هــذه يـحضّ المسلمين (المسلمات عــورات في نـظره) على هجر بلاد (الشرك) والعودة إلى بلاد المسلمين. كان في هذا لا يزال يدور في إطار الفهم القديم للفصل بين دار الإسلام ودار الحرب (التي يرى بعض المستشرقين ـ مثلهم مثل البن لادنيّين ـ أنها لا تزال تتحكم في طبيعة العلاقات الدوليّة بين المسلمين وغيرهم). لا مكان للعلم في فقه ابن باز: كانت الرقية بديلاً من الطب عنده، وكان (سماحته كثيراً ما يرقي نفسه، وينفث على موضع الألم في جسده)(ص ٥١١ من سيرته). وكان في بعض فتاواه يستقي من عادات الوثنيّة الجاهليّة، مثل الدعوة إلى الغفران عند احتباس المطر. ولا ندري كيف يوفّق آل سعود بين احتفالهم بعيدهم الوطني وإصرار ابن باز الفقهي على أنه (ليس للمسلمين أعياد سوى الأعياد التي شرّعها الله لعباده) (ص ٣٤٦ من سيرته). لكن متى كان آل سعود يتعثّرون أو يسترشدون بالدين أو المنطق أو العلم في سياساتهم؟

إن ابن باز هو المسؤول عن الترويج (المدعوم بالمال النفطي) لثقافة التزمّت والانغلاق والتحجّر والكآبة. هذه بالضبط هي الثقافة التي يعمل آل الحريري (عن قصد أو عن غباوة أو عن استهتار) على جلبها إلى لبنان، ونذكر الحملة التي قادها فقهاء قريطم ضد أغنية لمارسيل خليفة هي قصيدة لمحمود درويش.

كان ابن باز فعّالاً في الحرب الباردة باللغة العربيّة والإسلاميّة حول العالم. هو الذي كان يُفتي ضد (المذاهب الهدّامة) في إشارته إلى فكر اليسار والفكر التنويري بصورة عامّة. وهناك كلمة أجنبيّة من أصل لاتيني (والجذر يعني حجب النور) تُترجم عادة عندنا بـ(الظلاميّة)، وهي إشارة إلى معاداة فكر (وحتى عصر) التنوير، وهذا ينطبق بحذافيره على الوهابيّة السعودية التي تنفرُ من التقدّم والتطوّر، حتى بالشكل، وهي في ذلك تتفق مع ظلاميّات المسيحيّة واليهوديّة. وكان الكاتب المصري أحمد بهاء الدين قد اتهم ابن باز في الستينيات بنفي كرويّة الأرض، بناءً على مقالة كتبها الأخير. لكن ابن باز في ردّه على أحمد بهاء الدين قال إنه لا يقول (بنفي ولا إثبات) كرويّة الأرض، إلا أنه كرّر معزوفته المعهودة (وهي المعزوفة المطابقة لخطاب الملك فيصل) عن المذاهب الهدّامة وعن الاشتراكيّين و(إمامهم ماركس اليهودي الملحد)(راجع الردّ في موقع ابن باز الرسمي على الإنترنت). لكن ابن باز كان صريحاً في نفيه لدوران الأرض، وهو يزعم أنه يثبتُ ذلك بالقاطع. أما ما نُشر عن نفيه لهبوط الإنسان على سطح القمر، فالواقع أن ابن باز انتظر الدليل (أي دليل هبوط الإنسان على سطح القمر) طوال حياته.

لكن فائدة ابن باز لآل سعود كانت سياسيّة بامتياز. هو الذي قال إن طاعة الأمير واجبة («ومن أطاع الامير فقد أطاعني»). واستمرّت طاعة ابن باز لآل سعود رغم المراحل المختلفة التي مرّت بها سياسة المملكة. ولم يكن أمراء آل سعود يستشيرونه في كل الأمور الدينيّة أو التعليميّة: فاستيراد علماء الإخوان المسلمين وقادتهم إلى المملكة، وتعيينهم في مناصب رفيعة، ومساهمتهم في وضع برامج تعليميّة ومناهج مدرسيّة مُقرّرة، جرت كلها من دون رضى ابن باز. ابن باز لم يكن متيّماً بالإخوان لأنهم غير سلفيّين، وهذا يكفي لحكم التكفير الوهّابي ضدّهم. وأطاع ابن باز آل سعود ودعا المسلمين إلى طاعتهم. وفي أخطر قرار اتخذته المملكة بدعوة القوات الأميركيّة، وقف ابن باز في صفّهم، ودعا المسلمين إلى دعم الحرب على العراق، ومن دون أن يشير إلى هويّة القوات الأجنبية التي أشارت إليها الصحافة السعودية آنذاك بـ (القوات العربيّة والإسلاميّة والصديقة). والصديق الأميركي... وقت الضيق السعودي.

قامت ثورة سلفية على ابن باز في تلك السنة، من القاعدة وحتى من بعض التيّارات الإصلاحيّة في المملكة التي عابت على ابن باز مماشاته للأسرة الحاكمة في كل شيء. تغيّر ابن باز عندما بادر ملوك آل سعود وأمراؤهم إلى المجاهرة بسياساتهم التي كانت سريّة نحو أميركا ونحو إسرائيل. نحن نعلمُ اليوم أن كل ما اتهمهم به عبد الناصر في الخمسينيات كان صحيحاً، وأكثر. والفقيه السعودي الذي كان يرغي ويزبد ضد اليهود (والصليبيّين) (بلغة القاعدة نفسها)، والذي كان يتوعّد ضد (أخلاق كفار بني إسرائيل المذمومة) ويدعو إلى لعنهم، عاد في آخر أيامه ليقبل بالصلح مع إسرائيل، على طريقة شيوخ الأزهر. لكن دعاء ابن باز إلى الذم كان أكثر شمولاً، فهو دعا المسلمين إلى (الدعاء على الكافرين، من الشيوعيّين، واليهود، والنصارى، وسائر المشركين)(ص. ٣٢٠ من سيرة ابن باز).

ولا ننسى، ويجب أن لا ننسى، دور ابن باز في الحث على (الجهاد) في أفغانستان. كان ياسر عرفات في التسعينيات، عندما توقّف المال الخليجي عن الوصول إليه، يذكر الأرقام الهائلة عن حجم الدعم السعودي بالمليارات لفرق التعصّب الإسلامي التي كانت تقاوم الحكم الشيوعي في أفغانستان. ابن باز سوّغ سياسة آل سعود التي كانت رافداً في السياسة الأميركيّة في الحرب الباردة: كانت الحكومة السعوديّة تدفع نفقات السفر لكل سعودي راغب في محاربة أعداء أميركا. فتواك، يا ابن باز، وحربك وحرب أميركا يا فقيه السلطان الشخبوطي. لم تحرّك آل سعود وفقهاءهم قضيّة مثلما حرّكتهم قضيّة أفغانستان، لأنها مثّلت نقطة التلاقي بينهم وبين أوليائهم في واشنطن.

السفير الأميركي الأسبق في السعودية، هيوم هوران، الذي كان ضليعاً باللغة العربية (وخدم في ما بعد في سلطة الاحتلال بالعراق) عرف أهميّة ابن باز، وحرص على لقائه، لكن الملك فهد امتعض من هذا اللقاء وطلب من الرئيس الأميركي سحب سفيره، وهذا ما حصل (تذكر المراجع مثل كتاب «المستعربون» لروبرت كابلان أسباباً أخرى متفرّقة لاعتراض الملك فهد على السفير هوران). وقد يقول قائل إن التزمّت سمة في كل الأديان والعقائد والمذاهب، وهذا قول حقّ، لكن التزمّت الوهّابي استعان بالثروة النفطيّة ليثير العداوات والكراهية بين الناس، وليقضي على إمكان التعايش السلمي بين العرب، كذلك أدى دوراً مخرّباً في محاربة أفكار التنوير. وهناك يساري سابق،



ابن باز: منظّر الوهابية

رُقّيَ أخيراً إلى رتبة أمين عام شؤون المحلّيات والدموع والماركسيّات في نشرة (المستقبل السلفي)، يحاول أن يعطي تبريرات وتسويغات لفكر التكفير الوهابي عبر الإشارة إلى كتابات عن النجاسة عند الشيعة (أصبح اليساري السابق طرفاً في الحرب المذهبيّة).

فكر القاعدة لا يزال العقيدة الدينيّة الرسمية لمملكة القهر، وإن اختلف بن لادن متأخراً مع آل سعود (الذين عرفهم ملكاً ملكاً، وأميراً أميراً) في تفاصيل السياسة الخارجيّة. وابن باز يحيا في عقيدة المملكة التي تتحكّم في النظام العربي الرسمي بالنيابة عن أميركا وحليفتها إسرائيل. العصرُ عصرُه، والزمان زمانُه، وفتاواه تثقل كواهلَ نساء العالم الإسلامي (ورجاله) لكن حجبَ النور لا يمكن أن يدوم: (لا بدّ لليل أن ينجلي). لا بدّ.

الهيئة تخنق أنفاس المجتمع

مجرمون حتى الموت

د. هاشم عبده هاشم



هل نحن مجتمع (فاسد) تكثر فيه اشكال الجريمة.. وتستفحل..

ويترعرع فيه الانحراف.. وتتسع دائرته..

ويمارس أفراده كل أصناف الرذيلة وأنواعها.. بل أكثرها بشاعة.. وسوءاً؟

إذا كان مجتمعنا بهذه الصورة.. فمن نلوم إذاً..؟!

هل نلوم المؤسسة التعليمية والتربوية.. التي لم تعرف كيف تعلمنا بصورة صحيحة.. وتغرس فينا ثوابت دينية قادرة على حمايتنا من الوقوع في الخطيئة..؟

أو.. هل نلوم المؤسسة الدينية التي لم تحسن توجيه مجتمعنا.. وتحافظ على قيمنا.. وتصونها من الانزلاق بعيداً عن تلك الثوابت..؟

أو.. هل نلوم البيت.. وتحديداً.. الآباء.. والأمهات.. لأنهم لم يحسنوا تربيتنا التربية الصحيحة.. وينظموا سلوكياتنا ويوجهونا التوجيه الصحيح؟!

أو هل نلوم الدولة.. لانها قصرت في تهيئة البيئة الحياتية الملائمة للحيلولة دون ترعرع هذا المواطن في بيئة (منحلة) أوقعته في بؤر الجريمة المختلفة حتى أصبح فينا الإرهابي.. والمنحرف عقائدياً.. ومدمن المخدرات..؟

أسئلة كثيرة تفرض نفسها.. ونحن نتابع الكثير من المشاهد والصور والاخبار التي تتحدث عن العديد من الاخطاء والممارسات الإجرامية العجيبة..

فأين هي الحقيقة؟!

ان مجتمعنا يجلد نفسه بالصورة التي نراها ونحياها لا بد وأن يكون مجتمعاً (مأزوماً).. وذلك يحدث في حالة من حالتين:

فإما ان يكون هذا المجتمع (منحلاً) في الأصل..

وإما ان تكون نظرتنا المبدئية لمجتمعنا وكأنه مجتمع ملائكي.. منفصل عن هذا العالم.. ولا مكان فيه للفضيلة..

وسواء أكان مجتمعنا (منحلاً) أو كنا نبالغ في تصوره وتصويره.. فإن الواقع يشير إلى أن لدينا مشكلة حقيقية.. وان هذه المشكلة لابد وان تعالج بكل الطرق الممكنة.. ولكن بعد ان نحدد بصورة علمية.. اي مجتمع نكون؟! مجتمعاً (منحلاً) او مجتمعاً طبيعياً اخرجناه من دائرة البشر.. وصنفناه في نطاق اللابشرية..؟.

وما كتب ويكتب عن هيئة الأمر بالمعروف وآخره ما نشر عن حادثة إلقاء الهيئة في المدينة المنورة القبض على شاب وزوجته.. بعد مطاردة كادت تودي بحياتهما.. لهو مثال على تجريم المجتمع بكامله.. وكان هناك حكماً مسبقاً على ان كل اثنين يمتطيان سيارة.. أو يسيران معاً في الاسواق والمحلات العامة. او يجلسان في ناحية قصية من مقهى.. وكأنهما مجرمان.. يجب إخضاعهما للاستجواب؟.

يحدث هذا لان المجتمع في نظر مؤسسة من مؤسسات الدولة يعاني من الانحلال..

ولا بد من مطاردة انفاسه.. وتقويم سلوكه المنحرف..

والقصة هذه المرة تقول: (ان شاباً وزوجته كانا يستقلان سيارتهما في حي الجرف.. وان رجلين من رجال الهيئة كانا يقومان بجولتهما الاعتيادية في المنطقة فاشتبها في تصرفاتهما.. فقاما بمطاردتهما.. الأمر الذي أدى إلى اصطدام سيارتهما بعدة سيارات قبل أن تصطدم بحاجز أوقفها).

تلك هي القصة.. فماذا قال عنها رئيس هيئة الأمر بالمعروف بالمدينة المنورة الدكتور عبدالله الزهراني؟.

انه يقول: (ان الدورية طلبت من قائد المركبة التوقف عدة مرات لكنه رفض الاستجابة إلى ان اوقفوه.. وفي هذه الاثناء (يقول رئيس الهيئة) تجمع العديد من سكان الحي والأقارب حول الدورية وسيارة الشاب وحاولت الفتاة الفرار مرتين غير أن الدورية منعتها من ذلك ولكن الفتاة استطاعت الفرار من السيارة والركوب في سيارة اخرى، ليتم استبدال الفتاة بزوجة الشاب).

تصوروا!

فهل يمكن لإنسان عاقل أن يقبل بهذا التبرير..؟

لقد ذهلت وانا اقرأ هذه التصريحات لرجل نفترض فيه ان يكون على درجة من العلم ومن المعرفة ومن رجاحة العقل.. وبالتالي فإنني لم أتقبل كيف يمكن (التستر) على خطأ وقع فيه رجال الهيئة.. إلى الحد الذي نستهين فيه بعقول الناس.. ونشكك في وعيهم.. وفي سلامة تفكيرهم.. والا فكيف يمكن القبول بفكرة هرب السيدة المشبوهة.. ثم ركوبها سيارة أخرى.. أمام نظر الهيئة وسطوتها..؟

ثم كيف تم إحضار الزوجة في نفس اللحظة... لتقوم بالتغطية على الزوج (الماجن) و (المتفسخ) والمصطحب لامرأة اخرى؟!

وهل هناك زوجة في أي مكان من هذا العالم تقبل بأن تقوم بهذا الدور وهي تعرف ان زوجها قد خانها مع امرأة أخرى.. بل وتدافع عنه.. وتعمل على تبرئته؟!

وحتى لو صدقت رواية رئيس الهيئة.. فهل يمكن ان نتصور شيئاً من ذلك يحدث في نفس الوقت.. وعلى مرأى ومسمع من الناس؟!

ألم أقل لكم.. ان مجتمعنا بكليته متهم بالاجرام.. وان كل فرد فيه مجرم حتى تثبت ادانته.. وان بلداً ملائكياً كبلادنا لا يتحمل رؤية مشهد كهذا.. تداعب فيه زوجة زوجها في سيارتهما.. حتى لا يكون مصيرهما مصير هذين الزوجين؟.

إن الجريمة هنا في نظري هي في تبرير الخطيئة.. ولذلك فان انزال اشد العقوبات في من تسبب فيها لا يكفي حتى وإن فصلا من عملهما.. وسجنا مدى الحياة..

وانما الذي يجب عمله بعد كل الذي جرى هو: أن نخلص المجتمع كل المجتمع من تهمة الجريمة..

والا.. فإن المشهد سيتكرر.. ويستمر.. وسيتحول المجتمع بأكمله بعد فترة من الزمن إلى مجرمين حقيقيين في ظل استمرار عملية (الترصد) و (التنصت) و (المطاردة) لأنفاسه..

فالأمر بالمعروف الذي نريده.. وتؤكد على ضرورته.. ليس هذا الذي نرى ونسمع.. على الإطلاق..

ضمير مستتر:

الأخطر من الجريمة.. (في المجتمعات المتحضرة).. هو الكذب.. واختلاق وتلفيق تهم تدين الأبرياء.. ولو ظلماً.

الرياض، ٢٠٠٨/١٠/١٠

وجوه حجازية

(١)
عبدالمحسن رضوان
(١٢٩٢ - ١٣٨١هـ)

هو عبدالمحسن بن محمد أمين بن أحمد بن رضوان الحسيني المدني.

حفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في النحو والمصطلح والحديث. طلب العلم وعرض ما حفظ من المتون، وقرأ شروحها عند والده واخذ عنه، كما أخذ عن السيد أحمد بن اسماعيل البرزنجي، وعبدالجليل برادة، وعلي بن ظاهر الوتري، ومحمد بن جعفر الكتاني، وفالح بن محمد الظاهري.

قدم من المدينة الى مكة المكرمة سنة ١٣٣٥هـ، واستقرّ بها، ودرّس وأخذ عنه أبو بكر بن أحمد الحبشي واجازه بجميع مروياته وذلك في عام ١٣٦٠هـ.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة. وله: منحة الأخيار والأذكار(١).

(٢)
محمد بن علي الرهبيني الشافعي المكي
(١٢٨٦ - ١٣٥١هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون. طلب العلم فقرأ على السيد عمر الشامي، والشيخ عمر باجنيد، والسيد عبدالله زواوي، والشيخ عبدالرحمن دهان، وغيرهم. درّس بالمسجد الحرام، وكانت حلقة درسه بين باب الداودية وباب العمرة، وكانت له خلوة بالداودية يدرّس فيها طلابه من الأندونيسيين القرآن الكريم والتجويد. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)
محمد سليم رحمة الله
(١٣٢٣ - ١٣٩٧هـ)

هو محمد سليم بن محمد سعيد بن محمد رحمة الله بن خليل الرحمن العثماني الحنفي المكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم بها لدى شيخ القراء عبد الله القاري، وجوّده لدى الشيخ عبداللطيف القاري. التحق بالمدرسة الصولتية فدرس بها على علمائها الأجلاء، وتخرّج بهم وهم: محمد ناصف المغربي، والشيخ مشتاق أحمد الكانفوري، والشيخ عبدالرحمن دهان، والشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، والشيخ عبداللطيف الرحماني، والشيخ داوود عبدالله دهان، وغيرهم.

تخرج من المدرسة الصولتية سنة ١٣٤٢هـ واشتغل فيها بالتدريس فدرّس في الأدب والمنطق والتاريخ والفقه الحنفي، واستمر في التدريس بها الى سنة ١٣٥٧هـ، حيث عين مديراً لها بعد وفاة والده رحمة الله. اهتم رحمه الله بالمدرسة الصولتية اهتماماً كبيراً، وفي عهده تخرّج منها عدد كبير من العلماء الذين تصدروا للتدريس في المسجد الحرام وفي بلاد أخرى كالهند وأندونيسيا.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٣).

(٤)
عبدالله زبير
(١٢٠٤ - ١٣٢٢هـ)

هو عبدالله بن عبدالحي بن عبدالله بن عمر زبير الحنفي المكّي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم وكثيراً من المتون في فنون مختلفة وقرأ على علماء عصره بمكة المكرمة. فقرأ على الشيخ عبدالقادر خوقير في الفقه وأصوله والفرائض والحساب، وعلى السيد سالم العطاس، وعلى الشيخ محمد سعيد بابصيل في العربية، وقرأ على السيد أحمد دحلان في النحو والمنطق وعلم المعاني والبيان وفي التفسير والحديث، وعلى الشيخ محمد البسيوني في النحو والعروض وأصول الدين وغيرها، وقرأ على غيرهم، وأجيز بالتدريس، فتصدر له بالمسجد الحرام وأخذ عنه جماعة في النحو والعروض وغيرها، منهم الشيخ عبدالله بن حمد أبي الخير مرداد. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٤).

(١) محمود سعيد ابو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٣٦١. وانظر أبو بكر بن أحمد الحبشي، الدليل المشير، ص ٣٤٦.
(٢) عمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٢٥٧. وانظر عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٣٠.
(٣) محمود سعيد ابو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٢٣١. وعبد الله محمد غازي، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٧٥.
(٤) محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع، جـ٤، ص ٣١٩. وانظر عمر بن فهد، اتحاف الورى، جـ ٤، ص٣١١.

أنت في السعودية

إذا ارتعب ركاب الطائرة، وراحوا يفتشون جيوبهم، ويمزّقون أوراقهم، وعلت وجوههم الكآبة والقلق، فاعلم أنهم قد دخلوا الأجواء السعودية.

وإذا رأيت لابسي العقال يتوجهون الى كاونتر (مواطني مجلس التعاون الخليجي) فاحمد ربّك، فأنتَ لستَ سعودياً.

وإذا ما تمّ تفتيشك عند الجمارك بطريقة فظّة وغير لائقة، فاعلم أنّهم يحترمونك ويقدرونك، واعتقدوا أنك سعودياً، لم يلبس الزيّ الرسمي.

وحين تسمع (ذكر كلمة الله والقرآن والإسلام والفضيلة والأمانة) ولا ترى لها مصاديق على أرض الواقع، فاعلم أنك في السعودية، وبين سعوديين، جعلت الوهابية بعضهم يكروهن (الإسلام)!

وإذا رأيت عبوساً وتجهّماً يلفّ الأجواء والناس، وتأكدت بأن الإبتسامة خطيئة عند القوم، فاعلم أنّك في قلب السعودية.

وإذا رأيت نصف الشعب فقيراً في أغنى دولة شرق أوسطية على الأقل، فتأكد أنك ما برحت ديار التوحيد السعودية.

وإذا سمعت عن شخص اشترى منزلاً على الكورنيش، وصحا صباحاً فوجد المنزل قد ابتعد كيلو مترات عن البحر، فاعلم أنه يتحدث عن السعودية.

وحين تمشي مع زوجتك في السوق، فلا ترى إلا العصا تتلوى على ظهرك، وتُقاد الى أقرب مخفر، فتأكد أنك بأيد سعودية أمينة.

وإذا رأيت أناساً يطيلون اللحى ويلبسون الى ما تحت الركبة، فيفرّ الناس منهم فرار الصحيح من المجذوم، فأنت في السعودية.

وإذا سمعت عن أن الصحارى انتهبت، فأنت مقيم في السعودية.

وإذا ضحك المذيع في شاشة التلفزيون، فهو بالقطع ليس سعودياً.

وإذا وجد رجل أعمال أميراً يشاركه أملاكه وشركاته دون أن يدفع قرشاً، فهو وأنت معه في السعودية.

وإذا لم تسمع بأن مئات الآلاف من براميل النفط تباع لحساب هذا أو ذاك، فأنت لم تسمع عن فساد في السعودية.

وإذا رأيت المواطن يمتدح جلاّده ويبرّر له، ويدعو له بالبطانة الصالحة!، في حين أن بطن الجلاد مملوءة بالحرام وأكل السحت وبيت المال، فأنت في المهلكة السعودية.

وحين تجد ثلاثة أرباع موظفي الدولة لا يعملون ويستلمون رواتب، فهم سعوديون، وأنت لستَ سعودياً.

وإذا قيل لك (تعال بكرة) (انشاء الله بكرة) فلا تأت إلا بعد شهرين، لأنّ هذا هو معناها في السعودية.

وإذا لم تسمع عن أحد حوكم بتهمة الفساد في التاريخ، لأن الجميع يتمتعون بالأمانة والإخلاص، فأنت في السعودية.

وإذا رأيت حكماً يعيش خارج التاريخ، خارج الخدمة، ويعتقد أنه نقل البلاد والعباد الى القرن الخامس والعشرين، فإنه بالقطع نظام الحكم في السعودية.

وإذا لم تصدّق أنك في السعودية بعد، فاسمع أغنية: ارفع راسك أنت سعودي/ غيرك ينقص، وأنت تزودي...

وحينها أبلغ أي سعودي تقابله بأن عليه أن يخجل من نفسه بأن يكون مواطناً تحت مسمّى (سعودي) وخاضعاً لنظام (سعودي).

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

Adobe PDF
النسخة المطبوعة




Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلقته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).




(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثيّة؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.




من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة) وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



أزياء حجازية